

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات

الفرع : علوم اقتصادية

من طرف :

عتيق توفيق

عنوان الأطروحة:

أثر القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات قيمة – دراسة ميدانية



أطروحة مناقشة بتاريخ أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	أ.د. زروقي إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	أ.د. عثمان بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	د. محمودي قادة مختار	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	د. معاريف محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
05	د. كوديد سفيان	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تيموشنت	ممتحنا
06	د. بوغرة بومدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان	ممتحنا

أثر القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات قيمة – دراسة ميدانية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة، أساساً، إلى تقييم أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عبر تقدير تأثير هذه المحاسبة على مختلف خصائص المعلومات المالية. كما تهدف الدراسة أيضاً، وبشكل ثانوي، إلى استكشاف واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية. ومدى توفر الإطار التنظيمي والتشريعي اللازم لهذا الاستخدام. لتحقيق ذلك، تم تصميم استبيان وتوجيه نحو فئة المهنيين المشتغلين بالمجال المالي والمحاسبي في الجزائر، باعتبارهم الأكثر احتكاكاً بموضوع محاسبة القيمة العادلة، سواء كمستخدمين لمعلوماتها أو كمستخدمين لهذه المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يساهم في إنتاج معلومات مالية ذات فائدة وقيمة لمتخذي القرار من خلال عملها على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المالية الجيدة، بشكل أساسي الخصائص الرئيسية المتمثلة في التمثيل الصادق والملائمة. كما يساهم، استخداماً أيضاً، في تعزيز جودة المعلومات المالية من خلال تدعيم الخصائص المعززة: أي القابلية للمقارنة، للتحقق ولل فهم، وبدرجة أقل خاصية التوقيت المناسب. يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة في تقييم مدى إمكانية توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيانات المالية للشركات الجزائرية. كلمات مفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، جودة المعلومات المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المالية، الملائمة، التمثيل الصادق.

L'effet de la juste valeur dans la production d'informations financières de valeur – Etude pratique

Résumé :

La présente étude vise principalement à évaluer l'effet de l'utilisation de la comptabilité à juste valeur sur la qualité du contenu informationnel des rapports financiers émis par les entreprises économiques en Algérie, en évaluant son effet sur les différentes caractéristiques de l'information financière.

Par ailleurs, l'étude explore l'état d'utilisation de la comptabilité à la juste valeur dans l'environnement comptable algérien et la disponibilité du cadre réglementaire adéquat pour cette utilisation.

Pour y parvenir, un questionnaire a été conçu et adressé aux professionnels dans le domaine financier et comptable en Algérie, du fait qu'ils constituent la catégorie la plus engagée dans le sujet de la comptabilité à la juste valeur, que ce soit en tant que préparateurs de ses informations ou en tant qu'utilisateurs.

L'étude a révélé que l'utilisation de la comptabilité à la juste valeur contribue à la production d'informations financières utiles et de valeur pour les décideurs en améliorant les caractéristiques qualitatives d'une bonne information financière ; elle renforce principalement les caractéristiques essentielles que sont la fidélité et la pertinence. De plus, l'utilisation de la dite comptabilité contribue également à améliorer la qualité des informations financières en renforçant les caractéristiques auxiliaires telles que la comparabilité, la vérifiabilité et la compréhensibilité et, dans une moindre mesure, la rapidité.

Les résultats de l'étude peuvent servir à évaluer la possibilité d'étendre l'utilisation de la comptabilité à la juste valeur dans les états financiers des entreprises algériennes.

Mots clés : comptabilité à la juste valeur, caractéristiques qualitatives de l'information financière, qualité de l'information financière, pertinence, fidélité.

The effect of fair value in producing valuable financial information – Field study

Abstract:

This study aims to assess the effect of using fair value accounting on the quality of the informational content of financial reports issued by economic enterprises in Algeria by estimating its effect on different characteristics of financial information. Then to explore the state of using fair value accounting within the Algerian accounting environment and the availability of the adequate regulatory framework for this use.

To achieve this, a questionnaire was designed and directed towards professionals working in the financial and accounting field in Algeria. As they are the most engaged category in the subject of fair value accounting, whether as preparers of its information or as users.

The study found that the use of fair value accounting contributes to the production of useful and valuable financial information for decision-makers through enhancing the qualitative characteristics of good financial information. Basically, it enhances the fundamental characteristics: faithful representation and relevance. It also contributes to improving the quality of financial information by increasing the enhancing qualitative characteristics; That is, comparability, verifiability and understandability, and to a less extent the timeliness.

The results of this study can be used to evaluate the possibility of expanding the use of fair value accounting within the financial statements of Algerian companies.

Key words: fair value accounting, quality of financial information, qualitative characteristics of financial information, relevance, faithful representation.

- إهداء -

أهدي هذا العمل إلى:

- الوالدين الكريمين،

- زوجتي الغالية،

- كريمتي توكل وقرّة عني كريم.

شكر وعرفان

- شكر وعرفان -

عرفاناً لكل من ساهم في إخراج هذا العمل، نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من الأساتذة والإطارات التالية أسمائهم:

- الأستاذ المشرف: أ.د. عثمان بوزيان؛
- الأستاذ المشرف المساعد: أ.د. محمودي مختار،
- الأستاذ قداري بن عامر، الخبير المحاسبي، على المساعدة القيمة والتوجيه وتحكيم الاستبيان،
- الأستاذ ضياف محمد، المدير المالي بمؤسسة SEROR بتلمسان على المساعدة القيمة والتوجيه وتحكيم الاستبيان،
- عمال وإطارات المديرية الجهوية للتجارة، وخاصة السيد خرصي الطاهر والسيدة دريسي كريمة على كل التسهيلات والدعم الممنوحين.

المحتويات

V المحتويات

XI قائمة الجداول:

XIII قائمة الأشكال:

XIV قائمة الملاحق:

16 مقدمة:

19 إشكالية الدراسة:

19 فرضيات الدراسة:

20 دوافع الدراسة

20 أهداف الدراسة:

21 أهمية الدراسة:

22 منهجية الدراسة:

22 حدود الدراسة:

22 خطة الدراسة:

23 الصعوبات:

24 الدراسات السابقة:

24 أولاً: بيئة الدراسات السابقة.

25 ثانياً: أدوات الدراسات السابقة.

26 ثالثاً: نتائج الدراسات السابقة.

26	3-1- بالنسبة للبيئة المحاسبية:
29	3-2- تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية:
32	رابعاً: اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
34	الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة
34	تمهيد:
35	المبحث الأول: تعريف القيمة العادلة
39	المبحث الثاني: تعريف محاسبة القيمة العادلة
41	المبحث الثالث: تاريخ محاسبة القيمة العادلة
41	المطلب الأول: دولياً
50	المطلب الثاني: محلياً
54	المبحث الرابع: تقنيات التقييم
55	المطلب الأول: منهج السوق
56	المطلب الثاني: منهج التكلفة
57	المطلب الثالث: منهج الدخل
58	المبحث الخامس: التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة
59	المطلب الأول: مدخلات المستوى الأول
60	المطلب الثاني: مدخلات المستوى الثاني
61	المطلب الثالث: مدخلات المستوى الثالث
63	المطلب الرابع: فوائد التقسيم الهرمي لمدخلات قياس القيمة العادلة
64	المبحث السادس: مبادئ الإفصاح عن القيمة العادلة
66	المبحث السابع: صعوبات تطبيق القيمة العادلة ضمن البيئة الجزائرية

المحتويات

66	المطلب الأول: عدم توافق البيئة المالية والاقتصادية
68	المطلب الثاني: اختلاف الثقافة المحاسبية
71	المطلب الثالث: قصور الإطار القانوني والتنظيمي:
73	خلاصة الفصل:
75	الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة
75	تمهيد:
77	المبحث الأول: تعريف المعلومات المالية
78	المبحث الثاني: أنواع القوائم المالية
79	المطلب الأول: الميزانية
81	المطلب الثاني: حساب النتائج
83	المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة
84	المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة
85	المطلب الخامس: الملحق
87	المبحث الثالث: أهمية المعلومات المالية
88	المطلب الأول: بالنسبة للمساهمين
89	المطلب الثاني: بالنسبة للمقرضين والدائنين الآخرين
91	المطلب الثالث: المستخدمون الآخرون للبيانات المالية
91	الفرع الأول: بالنسبة للموظفين
92	الفرع الثاني: بالنسبة للحكومة وأجهزتها
93	الفرع الثالث: بالنسبة للعملاء
94	المبحث الرابع: علاقة المعلومات المالية باتخاذ القرار

المحتويات

96	المطلب الأول: النسب المالية
99	المطلب الثاني: التحليل العمودي
100	المطلب الثالث: التحليل الأفقي
101	المبحث الخامس: الخصائص النوعية للمعلومات المالية الجيدة
102	المطلب الأول: الخصائص النوعية الأساسية
102	الفرع الأول: الملائمة
104	الفرع الثاني: التمثيل الصادق
108	المطلب الثاني: الخصائص النوعية المعززة
108	الفرع الأول: القابلية للمقارنة
111	الفرع الثاني: قابلية التحقق
112	الفرع الثالث: التوقيت المناسب
114	الفرع الرابع: القابلية للفهم
118	المبحث السادس: أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية
118	المطلب الأول: معلومات مالية ملائمة
120	المطلب الثاني: معلومات في الوقت المناسب
122	المطلب الثالث: معلومات مالية أكثر موثوقية
124	المطلب الرابع: قابلية المعلومات المالية للمقارنة
126	المبحث السابع: نقائص محاسبة القيمة العادلة
130	خلاصة الفصل:
133	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
133	تمهيد:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة التطبيقية.....	134
المطلب الأول: متغيرات الدراسة.....	134
الفرع الأول: المتغير التابع.....	134
الفرع الثاني: المتغير المستقل.....	134
المطلب الثاني: نموذج الدراسة.....	135
المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة.....	136
المطلب الرابع: بناء أداة الدراسة.....	136
المطلب الخامس: موثوقية أداة الدراسة.....	140
المبحث الثاني: نتائج الدراسة.....	141
المطلب الأول: تحليل المعلومات الديمغرافية.....	141
الفرع الأول: توزيع المستجوبين حسب الانتماء لمؤسسات اقتصادية من عدمه.....	142
الفرع الثاني: توزيع المستجوبين حسب المهنة.....	143
الفرع الثالث: توزيع المستجوبين حسب الخبرة.....	145
المطلب الثاني: نتائج الإحصاء الوصفي.....	147
الفرع الأول: محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية.....	147
الفرع الثاني: تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية ...	152
المطلب الثالث: نتائج الإحصاء التحليلي.....	162
الفرع الأول: تحليل نتائج الاستبيان في ظل متغير الخبرة.....	162
الفرع الثاني: تحليل نتائج الاستبيان في ظل متغير الاستقلال.....	168
المبحث الثالث: مناقشة النتائج.....	174
المطلب الأول: عرض النتائج.....	175
الفرع الأول: نتائج تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق.....	176

المحتويات

177	الفرع الثاني: نتائج تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة.....
178	الفرع الثالث: تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص المعززة.....
179	الفرع الرابع: النتائج حول واقع محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية ...
179	المطلب الثاني: الإجابة عن الإشكالية
180	المطلب الثالث: نقائص الدراسة
180	المطلب الرابع: آثار الدراسة
181	خلاصة الفصل:
183	خاتمة:
188	المراجع والمصادر:
188	باللغة العربية:.....
190	باللغة الإنجليزية:
195	باللغة الفرنسية:
197	الملاحق:
197	ملحق 01: نسخة من الاستبيان:
203	ملحق 02: بقية الجداول:
203	الجداول التقاطعية (الخبرة):.....
205	الجداول التقاطعية (التبعية):.....

قائمة الجداول:

- الجدول 1 : التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة..... 63
- الجدول 2 : هيكل الاستبيان والمراجع التي استعملت في بنائه 137
- الجدول 3 : اختبار ألفا كرونباخ 141
- الجدول 4 : توزيع المستجوبين حسب انتمائهم لمؤسسات اقتصادية من عدمه 142
- الجدول 5 : توزيع المستجوبين حسب المهنة التي يمارسونها 144
- الجدول 6 : توزيع المستجوبين حسب الخبرة 146
- الجدول 7 : توزيع المستجوبين حسب معاصرتهم للنظامين المحاسبيين 147
- الجدول 8 : محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية 149
- الجدول 9 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق 153
- الجدول 10 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة 154
- الجدول 11 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة 156
- الجدول 12 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب 157
- الجدول 13 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق 159
- الجدول 14 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم 161
- الجدول 15 : آراء عينة الدراسة حول الإطار التشريعي والتنظيمي لم.ق.ع وفق الخبرة .. 163
- الجدول 16 : آراء عينة الدراسة حول م.ق.ع. ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الخبرة 164
- الجدول 17 : تفاصيل الآراء حول محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الخبرة 165
- الجدول 18 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق وفق الخبرة..... 166
- الجدول 19 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة وفق الخبرة 167

قائمة الجداول

- الجدول 20 : الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة وفق الاستقلال 169
- الجدول 21 : محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الاستقلال 170
- الجدول 22 : عبارات محور م.ق.ع ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الاستقلال 171
- الجدول 23 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق وفق الاستقلال . 173
- الجدول 24 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة وفق الخبرة 203
- الجدول 25 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب وفق الخبرة 203
- الجدول 26 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق وفق الخبرة 204
- الجدول 27 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم وفق الخبرة 204
- الجدول 28 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة وفق التبعية 205
- الجدول 29 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة وفق التبعية 205
- الجدول 30 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب وفق الاستقلال 206
- الجدول 31 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق وفق الاستقلال .. 206
- الجدول 32 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم وفق التبعية 207

قائمة الأشكال:

- الشكل 1 : عناصر تعريف القيمة العادلة 39
- الشكل 2 : نوعا محاسبة القيمة العادلة 41
- الشكل 3 : أنواع القوائم المالية 87
- الشكل 4 : الارتباط بين نسب المالية والمعايير الأساسية لجودة التسيير 98
- الشكل 5 : الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة حسب IASB 117
- الشكل 6 : نموذج الدراسة 135
- الشكل 7 : توزيع المستجوبين حسب انتمائهم لمؤسسات اقتصادية من عدمه 143
- الشكل 8 : توزيع المستجوبين حسب المهنة التي يمارسونها 145
- الشكل 9 : توزيع المستجوبين حسب الخبرة 146
- الشكل 10 : الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة 150
- الشكل 11 : محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية 151
- الشكل 12 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق 153
- الشكل 13 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة 155
- الشكل 14 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة 156
- الشكل 15 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب 158
- الشكل 16 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق 159
- الشكل 17 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم 161

قائمة الملاحق:

- الملحق 1 : نسخة من الاستبيان: أثر القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات قيمة. 197
- الملحق 2 : بقية الجداول 203

مقدمة

مقدمة:

إن الهدف من إعداد التقارير المالية للأغراض العامة هو توفير المعلومات المالية للمستثمرين، المقرضين والدائنين الآخرين؛ الحاليين والمحتملين، من أجل اتخاذ القرارات (IASB, 2010, OB2). لذا تعد التقارير السنوية للشركات ذات أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المالية. فهي أهم مصدر على أساسه يتخذون قراراتهم بشأن تخصيص مواردهم في مجال دون آخر. وعليه، فمن الأهمية القصوى لهذه الفئة من المستخدمين أن تكون المعلومات المتضمنة في هذه التقارير مفيدة.

ولكي تكون المعلومات المالية مفيدة، حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية، يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية. التي بدورها تنقسم إلى خصائص أساسية وأخرى معززة. فالخصائص الأساسية هي: الملائمة والتمثيل الصادق. أما الخصائص المعززة فتشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم.

من ثم قد تُحقق محاسبة التكلفة التاريخية خصائص مثل التمثيل الصادق، القابلية للتحقق. إلا أن المتفق عليه بين الباحثين والممارسين أنها تعجز عن تحقيق بقية الخصائص. وذلك ببساطة لأنها لا تواكب التغييرات الحادثة في الظروف الاقتصادية؛ سواء على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة أو على مستوى سوق الأصل محل القياس المحاسبي.

لذا، جاءت محاسبة القيمة العادلة لعلاج هذه النقائص؛ باعتبارها قياساً يعتمد على الظروف الحالية للسوق. فهي تعتبر طريقة لإعداد التقارير المالية؛ تفرض أو تسمح للكيانات بقياس الأصول والخصوم (الالتزامات) والإبلاغ عنها بالسعر الذي ستبيعه بها بالنسبة للأولى،

وبالسعر المقدّر الذي سيتعين عليها دفعه من أجل الوفاء بالالتزام المترتب عن الثانية. وبذلك فالقيمة العادلة تُعد خروجاً عن مبدأ مهم من مبادئ المحاسبة، ألا وهو مبدأ الحيطة والحذر، والذي يقتضي بالاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة. إذ تمثل "المبلغ الذي يمكن أن يُحصّل لقاء بيع أصل، أو يدفع لنقل التزام، في مبادلة عادية، بين المشاركين في السوق، عند تاريخ القياس." (IASB, 2011, paragr. 9)، ما يجعل منها ثورة في ميدان الإبلاغ المحاسبي.

وتستمد محاسبة القيمة العادلة قوتها من ثلاثة عناصر أساسية: متانتها النظرية، سلبيات منافستها (محاسبة التكلفة التاريخية) وكم متزايد من الدراسات التجريبية تؤيد استخدامها.

فعلى المستوى النظري، تتمتع القيمة العادلة بتماسك نظري وأساس منطقي بسيط، إذ يسميها¹ Mr Tweedie الرئيس السابق لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: "محاسبة وصف الأشياء كما هي" "tell it like it is accounting". فهي بذلك تسعى إلى نقل الصورة الواقعية عن وضعية الأصول والالتزامات، ضمن الأسواق التي تُتبادل فيها، إلى البيانات المالية، ومن ثم إلى مستخدم هذه البيانات.

أما على المستوى العملي، تُظهر العديد من الدراسات مثل (Barth and Clinch 1998, Aboody et al, 1999, Dietrich et al, 2001, Song et al, 2010, Lu and Mande 2014, Chiqueto et al. 2015, Siekkinen 2016)، في بيئات اقتصادية وتنظيمية مختلفة، أن محاسبة القيمة العادلة متفوقة على أساليب القياس والتقييم المحاسبي الأخرى في العديد من الجوانب. فهي ملائمة، صادقة التمثيل، في

¹ عند (Palea 2014).

التوقيت المناسب لاتخاذ القرار ومعلوماتها أكثر قابلية للمقارنة.

إلا أن هذه الإيجابيات تنغصها بعض التحذيرات من طرف باحثين يرون أنه "بالرغم من مزاياها المفاهيمية، فإنه من غير المرجح أن تصبح القيمة العادلة الطريقة الرئيسية لتقييم الأصول غير المالية وغير السائلة بشكل طوعي" (Christensen & Nikolaev, 2013, p. 734) وأن "على واضعي المعايير أن يكون حذرين في المطالبة بتطبيق القيمة العادلة على بعض الأصول غير المالية" (Christensen & Nikolaev, 2013, p. 766)، بالإضافة إلى أن بعض المديرين يرون أن استعمال هذا النوع من المحاسبة يشكل تكلفة إضافية.

رغم هذا التحذير، ورغم أن محاسبة القيمة العادلة تُثير جدلاً واسعاً حول فائدتها بين مؤيد ومعارض؛ ظل استعمالها يتوسع بشكل مطرد. حيث أن 166 ولاية قضائية² تطبق المعايير المحاسبية الدولية، المرتكزة أساساً على محاسبة القيمة العادلة، بشكل كامل³ (www.ifrs.com)، بالإضافة إلى عديد الدول التي تبنت أنظمة محاسبية متقاربة مع المعايير الدولية؛ والحالة الجزائرية أحد الأمثلة. كما تؤثر مجموعة من العوامل على تصاعد استخدام محاسبة القيمة العادلة، منها الأهمية الاقتصادية المتنامية للملكية الفكرية، العولمة ورغبة المساهمين في تقارير مالية أكثر ملائمة وشفافية (Zyla, 2013, p. 3).

لكن، رغم هذا التوسع في الاستخدام وهذه الإيجابيات، العملية والنظرية، ورغم أن الدراسات مثل (Chen et al. 2015) أظهرت أن الشركات في البيئات الاقتصادية الأقل نمواً والضعيفة من حيث الإنفاذ القانوني (الشبيهة بالبيئة الاقتصادية الجزائرية) من المحتمل أن

² دولة أو إقليم يحكمه نظام قضائي واحد.

³ تاريخ الاطلاع 2019/03/15.

تستخدم محاسبة القيمة العادلة بغرض إدارة الأرباح أو الوصول إلى عتبات الأرباح المرجوة، فإن الدراسات على المستوى الجزائري (Djafri 2014, Tahri 2014, Boufeldja 2016) تظهر قلة استخدام محاسبة القيمة العادلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الجزائرية، بسبب غياب قواعد السوق، تجد نفسها مرغمة على عدم تطبيق محاسبة القيمة العادلة والاحتفاظ بالمبادئ التقليدية في التقييم. مما يؤثر على التفسير السليم للبيانات المالية ويؤثر سلباً على موثوقيتها (Chiha 2013).

إشكالية الدراسة:

بعد هذا كله، فإن التساؤل الذي يبدو وجيهاً هو: هل هناك تطبيق لمحاسبة القيمة العادلة ضمن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ فإذا كانت الإجابة نعم؛ فالسؤال الموالي هل هذا التطبيق مفيد؟ أما إذا كانت الإجابة لا؛ فهل سيكون التطبيق مفيداً؟ أي هل سينتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة معلومات مالية ذات قيمة لمتخذي القرار؟

وعليه، فإن إشكالية الدراسة التي تطرح نفسها هي: كيف يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات فائدة، على مستوى عملية اتخاذ القرار، بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

تفرض هذه الدراسة، كفرضية عامة وبناءً على الدراسات السابقة، أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى إنتاج معلومات مالية ذات قيمة بالنسبة لمتخذي القرار. وسيتم تقييم مدى صحة هذه الفرضية عبر ثلاثة فرضيات جزئية:

الإطار العام للدراسة

- 1- يؤدي استخدام محاسبة القيمة العادلة إلى انتاج معلومات مالية تمثل بشكل صادق ما تسعى لتمثيله من ظواهر اقتصادية،
- 2- يؤدي استخدام محاسبة القيمة العادلة إلى انتاج معلومات مالية ملائمة لعملية اتخاذ القرار،
- 3- يؤدي استخدام محاسبة القيمة العادلة إلى انتاج معلومات مالية تتمتع بالخصائص المعززة للمعلومات المالية الجيدة.

دوافع الدراسة

من ثم، فإن هذه الدراسة تقف وراءها مجموعة من الدوافع؛ هي كالاتي:

- معرفة أسباب هذا توسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة على المستوى الدولي.
- الوقوف على مدى قوة حجج كلا الفريقين، مؤيدي ومعارضى استخدام محاسبة القيمة العادلة.
- الاطلاع على مدى استخدام محاسبة القيمة العادلة على المستوى المحلي.
- التحقق من توفر الفوائد المرجوة من تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المستوى المحلي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، في ظل الإشكالية المعروضة وإجابةً عليها، إلى:

- 1- التعرف على محاسبة القيمة العادلة من خلال رصد تطورها التاريخي والمرور بمختلف مكوناتها، وتقييم فوائدها عبر ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

- 2- تحديد خصائص المعلومات المالية الجيدة والتعرف على مختلف اشكال التقارير المالية التي يمكن أن تحويها.
- 3- استكشاف واقع محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية. وذلك عبر تقييم مدى استخدامها ضمن عملية إعداد المعلومات المالية، ومدى توفر الإطار التنظيمي والتشريعي الميسر لهذا الاستخدام ومدى سهولة/صعوبة تعامل معدي ومستخدمي البيانات المالية مع المعلومات المتولدة عن تطبيق القيمة العادلة.
- 4- تحديد، كهدف أساسي، أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية عبر تقدير تأثير هذه المحاسبة على مختلف خصائص المعلومات المالية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في تناولها موضوع من مواضيع النقاش الحديثة، وبروزه على الساحة، رغم قدم محاسبة القيمة العادلة، بسبب الاتهامات لمحاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لسنة 2008، وما تبع ذلك من اتهامات لها بالتسبب في عدم استقرار الأسواق.

كما تعتبر جودة المعلومات المالية من أهم انشغالات متخذي قرارات تخصيص المواد بمختلف مستوياتهم. وهي كذا أحد أهم مشاغل الهيئات المحاسبية والمالية؛ على غرار مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية.

أيضاً، تعتبر الإجابة على مدى فائدة استخدام محاسبة القيمة العادلة على المستوى المحلي، المتميز بعدم نشاط أسواقه، من الأهمية بما كان للمتعاملين الاقتصاديين والمحليين الماليين.

منهجية الدراسة:

للتحقق من صحة هذه الفرضيات تم استخدام المنهجين: **المنهج الوصفي** و**منهج الدراسة الميدانية** عبر الاستبيان كأداة للدراسة. والذي تتحقق عبره على ثلاث مزايا كما يصفها (Gassen & Schwedler, 2010, p. 497)، فهي:

- تسمح بالتحقيق المباشر في مواقف الفاعلين (المستجوبين)، وبالتالي تجنب مشاكل الصلاحية الداخلية internal validity للدراسات الاختبارية empirical المبنية على البيانات الأرشيفية،
- بالإضافة إلى ذلك، فليس من الضروري مراقبة تصرفات الفاعلين بشكل مباشر، مما يزيد بشكل كبير من إمكانية تنفيذ الدراسة،
- أيضاً، يتم استجواب الفاعلين حول السلوك الواقعي، الأمر الذي يخفض بعض مخاوف المتعلقة الصلاحية الخارجية external validity التي تهدد الدراسات التجريبية المنفذة في بيئات معدة مسبقاً.

حدود الدراسة:

تم توجيه هذا الاستبيان نحو فئة المهنيين المشتغلين بالمجال المالي والمحاسبي في الجزائر؛ باعتبارهم الأكثر احتكاكاً بموضوع محاسبة القيمة العادلة، سواء كمعدين لمعلوماتها أو كمستخدمين لهذه المعلومات. حيث تم ذلك بحر سنة 2020.

خطة الدراسة:

تبدأ هذه الدراسة بفصل أول معنون بمحاسبة القيمة العادلة؛ يُحدد تعريف القيمة العادلة

ومختلف المفاهيم المرتبطة به. ثم يُعرج على تعريف محاسبة القيمة العادلة ولحمة عن تطورها التاريخي، المفاهيمي والتطبيقي، الدولي والمحلي. يتم بعد ذلك معالجة عدد من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بقياس القيم العادلة، خاصة ما تعلق بتقنيات القياس ومدخلاته. ويُختتم الفصل بتعداد مجموعة من الصعوبات التي تعترض تطبيق محاسبة القيمة العادلة محلياً.

بعد ذلك، يعرض الفصل الثاني للمعلومات المالية والخصائص التي يجب أن تتوفر عليها لتكون ذات قيمة للمستخدم. فيبدأ بتعريف المعلومات المالية وعرض الأشكال الرئيسية التي تُعرض من خلالها. يليها تبين أهمية هذه المعلومات بالنسبة للفئات الرئيسية من المستخدمين وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار. وفي النهاية، يتم تقديم مختلف الخصائص النوعية للمعلومات الجيدة وأثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على هذه الخصائص.

تختتم الدراسة بفصل يعرض الدراسة التطبيقية، والتي تستهدف الإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات المقدمة. حيث يبدأ بإجراءات الدراسة. من ثم ييسط نتائجها؛ عبر تحليل المعلومات الديمغرافية، الإحصاءات الوصفية والتحليلية. وتقفل الدراسة أخيراً بالخاتمة والاستنتاجات.

الصعوبات:

هذا، وقد اعترض الدراسة عدد من الصعوبات، تمثلت فيما يلي:

- قلة المراجع باللغة العربية المهيمة بالموضوع، خاصة من ناحية التأصيل النظري،
- قلة البيانات المتاحة من طرف المؤسسات الاقتصادية حول نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة،
- قلة عدد المستجيبين ممن وجهة لهم الاستبيانات، وربما قد يكون زاد من حدة

ذلك الظرف الاستثنائي لجائحة "كوفيد 19".

الدراسات السابقة:

في محاولة للوقوف إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة بخصوص تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية تم انتخاب مجموعة من الدراسات على أساس تقاطعها مع هذه الدراسة في المتغير التابع والمتغير المستقل معاً بدرجة أولى، وبدرجة ثانية تقاطع الدراسات مع هذه الدراسة من حيث المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة) وحده. وبدرجة ثالثة التقاطع مع البيئة الاقتصادية.

تجدر الإشارة أيضاً، أن الدراسات المختارة إما أن تكون أطروحات دكتوراه أو ماجستير. وأما الدراسات من قبيل المقالات والمشاركات فقد تم استغلالها ضمن بقية الأطروحة، خاصة من خلال المبحثين السادس والسابع من الفصل الثاني عند معالجة فوائد ونقائص استخدام محاسبة القيمة العادلة.

وسيتيم عرض هذه الدراسات وفق البيئة المالية-المحاسبية التي أجريت فيها، ثم الأدوات التي استعملتها في معالجة الموضوع، وأخيراً النتائج التي توصلت إليها بناءً على الهيكل التطبيقي لهذه الدراسة.

أولاً: بيئة الدراسات السابقة

يمكن تصنيف البيئات المالية-المحاسبية على المستوى العالمي، بشكل عام، وفق نظامين: النظام القاري والنظام الانجلوسكسوني. حيث يقرر (Ali and Hwang 2000)، وبصفة عامة، أن ملائمة القيمة للتقارير المالية أقل بالنسبة للبلدان التي تكون فيها النظم المالية موجهة

بالبنوك بدلاً من السوق؛ حيث لا تشارك هيئات القطاع الخاص في عملية وضع المعايير المحاسبية؛ وتتبع الممارسات المحاسبية النموذج الأوربي القاري بدلاً من النموذج الأنجلوسكسوني؛ ويكون للقواعد الضريبية تأثير أكبر على القياس المحاسبي؛ وأين يكون الإنفاق على خدمات التدقيق منخفضاً نسبياً. وهي الخصائص التي تنطبق على النظام المالي الجزائري بشكل كبير.

ووفق هذا التصنيف نجد أن الدراسات التي تتشارك البيئة مع هذه الدراسة هي: (العربي، 2013)، (قزون، 2013)، (بوخالفي، 2013)، (بن يدير، 2015)، (سبتي، 2016)، (مخلوفي، 2016)، (حمدي، 2017)، (قوادري، 2018).

أما في الجانب الآخر، أي النظام الموجه بالسوق، فنجد (الزعي، 2005)، (قشلان، 2011)، (Jooste, 2010) و(Bouaziz, 2013).

ثانياً: أدوات الدراسات السابقة

من حيث أدوات معالجة الموضوع نجد في الغالب أن الدراسات السابقة تبنت الاستبيان كأداة لإجراء الدراسات التطبيقية. باستثناء (Jooste, 2010) و(Bouaziz, 2013) الذين استخدموا منهج تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على قيمة وفائدة الأرقام المحاسبية. أي منهج فائدة القيمة value relevance approach، من خلال دراسة الأرقام المحاسبية المنشورة ضمن القوائم المالية.

ثالثاً: نتائج الدراسات السابقة

3-1- بالنسبة للبيئة المحاسبية:

3-1-1- الإطار التشريعي والتنظيمي:

إن المتصفح للدراسات السابقة يستخلص نتيجتين رئيسيتين حول الإطار التشريعي والتنظيمي الناظم لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في الجزائر: أولاً، عدم اكتمال هذا الإطار فيما يتعلق بالقياس وفق القيمة العادلة. وثانياً، تعارضه مع القوانين والتنظيمات الأخرى خاصة الجبائية.

ففيما يتعلق باحتواء الإطار التشريعي والتنظيمي المحاسبي لكافة متطلبات استعمال محاسبة القيمة العادلة. وجد (سبتي، 2016) أن النظام المحاسبي المالي الجزائري تعثره نقائص كثيرة في النصوص القانونية، خاصة تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة. كما توصلت (مخلوفي، 2016) إلى أن النظام المحاسبي المالي الجزائري تسوده عدة نقائص؛ خاصة فيما يتعلق بالتقييم المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

أما من ناحية اتساق الإطار المحاسبي مع القوانين والتنظيمات الأخرى فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة، فإن الإصلاحات المحاسبية التي تقوم بها الدول (الجزائر، الأردن ومصر) محل دراسة (سبتي، 2016)، مثلاً، لا تحقق في غالب الأحيان نتائج فعالة خاصة فيما له صلة بتطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات، لأن قوانين تلك الإصلاحات غير كافية أو لا يوجد تنسيق وتكيف صحيح لها مع البيئة والواقع الاقتصادي لتلك الدول. وخاصة، عدم مواكبة التشريعات الجبائية خوفاً من نقص الإيرادات الضريبية (قوادي، 2018) وعدم ترابط تبني

النظام المحاسبي المالي مع تعديلات للقانون التجاري والنظام الضريبي. (مخلوفي، 2016).

3-1-2- واقع محاسبة القيمة العادلة:

تتميز البيئة المحاسبية فيما يخص محاسبة القيمة العادلة، حسب الدراسات السابقة، بمجموعة من الخصائص على رأسها غياب أسواق نشطة. ورغم ذلك يُلاحظ أن بعض المؤسسات تقوم بتطبيق هذه المحاسبة. مع ما يكتنف هذا التطبيق من صعوبات لدى مجتمع المحاسبين. كما أن الكادر البشري، الذي يتعامل مع هذه المحاسبة، غير مؤهل ويمنح بصفة عامة إلى الحفاظ على الطرق التقليدية في القياس.

لا تسمح البيئة الاقتصادية المالية في الجزائر بتطبيق القيمة العادلة كما يجب، وهذا بالنظر لغياب سوق مالي نشط بالدرجة الأولى (بن يدير، 2015، وحدي، 2017). وقد توصل (سبتي، 2016) إلى أن غياب سوق المال النشط في الجزائر، الأردن ومصر مقارنةً بالأسواق المالية العالمية، يوقع إدارة مجموعة الشركات في خطر القياس غير الدقيق بسبب الرجوع إلى الأسواق الموازية أو إلى المقيمين غير الأكفاء. ويصح ذلك، كما ترى (قوادي، 2018)، التخوف من التقديرات الذاتية للقيمة العادلة لعدم توفر أسواق نشطة.

ويزيد من هذه الصعوبات أنه حتى الأسواق الموجودة قد تضلل قياس الأصول بالقيمة العادلة. فحسب (حمدي، 2017) فإن تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية تعثره صعوبة؛ تكمن في أن تحديد هذه القيمة يجب أن يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل: سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية. كما أن غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني، حسب (حمدي،

(2017) دائماً، يزيد من التضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية؛ ناهيك عن عدم توفرها أحياناً. فتطبيق التقييم بالقيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة. بالإضافة إلى أن انتشار الأسواق الموازية، التي لا تتمتع بشفافية معلوماتها لا يساعد على تبني مفهوم القيمة العادلة (مخلوفي، 2016).

وهناك من الدراسات ما يقدم نظرة أكثر قتامة عن تطبيق القيمة العادلة في الجزائر. فعلى سبيل المثال يرى (قرون، 2013) أن البيئة الجزائرية ليست ملائمة للقياس وفق القيمة العادلة في الوقت الحالي، نظراً لحدثة تطبيق المفهوم وعدم جاهزية شروط تطبيقها؛ أبرزها وأهمها عدم وجود أسواق نشطة، وأحياناً عدم وجود أسواق خاصة ببعض الأصول، مما يحول دون جدوى تطبيقها.

أما فيما يخص مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية لمحاسبة القيمة العادلة، فيمكن الخلوص إلى أن هذا الجانب غير مبحوث بشكل كبير. إلا أنه، بالمجمل، لا تخلو الساحة الجزائرية ممن يطبق هذه المحاسبة. فقد وجد (بن يدير، 2015) أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي.

وتظهر الدراسات السابقة، كذلك، أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعترضه صعوبة تعامل المحاسبين معها. فنظراً لحدثة مفهومها وعدم وجود خبراء مقيمين ملمين بمتطلبات قياسها؛ كل هذا زاد من صعوبة تطبيقها (حمدي، 2017). وقد يكون مرد ذلك إلى ضعف إطلاع المحاسبين في الجزائر على النظام المحاسبي المالي وطرق القياس على أساسه (مخلوفي، 2016)، وتفضيل التكلفة التاريخية في الوقت الراهن وتأييد الاستمرار في تطبيقها (قوادي، 2018)، ثم نقص مقاييس التدريس حول النظام المحاسبي المالي في الجامعات والمدارس والمعاهد العليا ونقص

الدورات التي تساعد على تبني القياس على أساس القيمة العادلة (مخلوفي، 2016).

بالإضافة إلى ذلك، وقفت الدراسات السابقة على عدم توفر الكادر البشري المؤهل لفهم وتطبيق القيمة العادلة (قوادي، 2018). وتمسك المحاسبين الجزائريين بالمعالجة العادية للبيانات بالاعتماد على التكلفة التاريخية رغم رغبتهم في تبني القياس على أساس القيمة العادلة (مخلوفي، 2016). ونفس النتيجة بالنسبة للأردنيين؛ فقد أظهرت نتائج (الزعي، 2005) أنه يوجد تمسك من قبل الفئة المستهدفة بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وعدم الرغبة بالتحول عنها على الرغم من معرفتهم بالعديد من المشاكل التي تعترضها.

3-2- تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

يمكن أن يُستشف من الدراسات السابقة أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المالية. فقد وجد (سبي، 2016) أن القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على جل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية. كما وجد كذلك أن هذا القياس يزيد، خاصة، من شفافية الإفصاح المحاسبي في المجموعة.

وفي نفس السياق، توصل (قشلان، 2011) إلى أن تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية للبنوك الأردنية عكس واقع حال البنوك من حيث التأثير على الدخل وحقوق الملكية. وأن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة، حسب (حمدي، 2017)، يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد إدارة المؤسسة، وهذا لتقدير مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة بمنظور اقتصادي مستقبلي، لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي.

يضاف إلى هذه النتائج التطبيقية، أن القيمة العادلة تتمتع بإجماع نظري لما تقدمه من وقوف حقيقي على ثروة المؤسسة وأدائها والحفاظ على رأس المال، وذلك نتيجة اعتمادها

السوق كمرجع أساسي للقياس (قزون، 2013). كما أن هناك اتفاق بشكل إيجابي يؤيد استخدام القيمة العادلة في الإفصاح لأنه يعزز وجود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأربعة التي أكد عليها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية (بوخالفي، 2013).

3-2-1- الخصائص الأساسية

أ- الملائمة:

على المستوى المحلي، يمكن لمس توافق بشأن التأثير الإيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على خاصية ملائمة المعلومات المالية لاتخاذ القرار. فلاستخدام نموذج القيمة العادلة تأثير إيجابي؛ وهذا من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملائمة وذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرارات، كما وتزود مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعد في تقييم الأداء المالي (حمدي، 2017). وكذلك النتيجة عند (قوادري، 2018)؛ والتي توصلت إلى أن محاسبة القيمة العادلة تمتاز بخاصية الملائمة، من خلال توفير التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية والتقييم الارتدادي. وأيضاً عند (بن يدير، 2015) والذي وجد أن لتطبيق القيمة العادلة أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات؛ والمتمثلة في الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم.

أما على المستوى الدولي، فإن التوافق يصبح أقل. فمثلاً، من خلال تحليل محتوى البيانات المالية لسنة 2008، والخاصة بأكبر أربعة بنوك جنوب إفريقية وجد (Jooste, 2010) أن القيمة العادلة ليست الأساس الأكثر ملائمة لقياس غالبية الأصول والخصوم المالية لهذه البنوك. كما وجد (Bouaziz, 2013)، بعد دراسة عينة من الشركات الكندية التي تنتمي إلى مؤشر TSX Composite المركب للفترة ما بين 2007 و 2011، أن محاسبة القيمة

العادلة تلعب دوراً هامشياً في كفاءة الاستثمار مما يخفض من ملائمتها لاتخاذ القرار.

ب- التمثيل الصادق:

تشير أغلب الدراسات أن المعلومات المالية المنتجة وفق محاسبة القيمة العادلة لا تتمتع بصدقية التمثيل لما تسعى لتمثيله من ظواهر اقتصادية. فقد عارض أغلب المبحوثين عند (قوادي، 2018) أن القيمة العادلة تزيد في موثوقية المعلومات المالية. كما يرى (قشلان، 2011) أنه عند استخدام القيمة العادلة؛ قد لا تتحقق الحيادية والموضوعية والموثوقية في حال عدم توفر سوق نشط أو كان السوق غير كفء. ولم يجد (Jooste, 2010) أن القيم العادلة لغالبية الأصول والخصوم المالية للبنوك المشمولة بدراسته تتصف بالموثوقية.

ورغم ذلك، فإن عينة (بن يدير، 2015) ترى أن محاسبة القيمة العادلة ترفع من خاصية الموثوقية للمعلومات المالية. وأن تطبيق القيمة العادلة، حسب (سبتي، 2016)، في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية.

3-2-2- الخصائص المعززة:

أما بالنسبة لمعالجة الدراسات السابقة لأثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص المعززة للمعلومات المالية فيمكن ملاحظة قلة تطرقها لهذه الخصائص مع عدم رصدها بشكل كامل من طرف الدراسات التي عالجتها. ومن بين الدراسات التي عالجت الخصائص المعززة نجد (بن يدير، 2015). والذي توصل إلى أن محاسبة القيمة العادلة تعزز خاصيتي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم. وقد وافقته (قوادي، 2018) في الأولى. فيما لمست صعوبة قابلية المعلومات المالية وفق القيمة العادلة للفهم.

رابعاً: اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

رغم تشابه هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة في استعمال الاستبيان كأداة للدراسة فإنها تختلف عنها في جانبين: فأولاً، عينة هذه الدراسة متجانسة؛ فهي تتكون أساساً من المحاسبين الممارسين، والذين هم الفئة الأكثر احتكاكاً بمحاسبة القيمة العادلة، خاصة من جانبها التطبيقي. ثم ثانياً، تحاول هذه الدراسة تلافي نقائص الدراسات السابقة من حيث بحث جميع الخصائص النوعية للمعلومات المالية عبر استخدام نموذج متكامل، مأخوذ أساساً من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الأول:

محاسبة القيمة العادلة

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

تمهيد:

رغم قدم استعمال بدائل القياس على مدى تاريخ التقييم المحاسبي، والتي كانت من ضمنها محاسبة القيمة العادلة، ولو بشكل أقل نُضجاً، إلا أن العديد من الباحثين ينظرون إليها كمفهوم حديث نسبياً. وذلك لما تعرضت له من تحديث وتحديد لمفاهيمها، وتطوير لتقنيات قياسها وتوحيد لمعاييرها وتوسيع لاستخدامها.

وخلف هذا التحديث والتوحيد والتوسع جدلاً مستمراً حول الآثار المترتبة عن التطبيق، بين من يرى أنه عزز من جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، وبالتالي ساهم في تحسين عملية تخصيص الموارد. ومن يرى أن تطبيق هذه المحاسبة أثر بالسلب على استقرار الأسواق، وخاصة المالية منها، وزاد من تقلب الأرقام المحاسبية.

لذا، ومن أجل تقييم أفضل لهذا الجدل، سيتطرق هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: تعريف القيمة العادلة،
- المبحث الثاني: تعريف محاسبة القيمة العادلة،
- المبحث الثالث: تاريخ محاسبة القيمة العادلة،
- المبحث الرابع: تقنيات التقييم،
- المبحث الخامس: التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة،
- المبحث السادس: مبادئ الإفصاح عن القيمة العادلة
- المبحث السابع: صعوبات تطبيق القيمة العادلة ضمن البيئة الجزائرية.

المبحث الأول: تعريف القيمة العادلة

يُعرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية القيمة العادلة بأنها: " السعر الذي يُمكن أن يُحصَل لقاء بيع أصل، أو يُدفع لتحويل التزام (خصم)، ضمن معاملة عادية، بين المشاركين في السوق، عند تاريخ القياس " (FASB, 2006; IASB, 2011).

يُركز هذا التعريف على السعر من وجهة نظر المشاركين في السوق Market participants؛ والذين يملكون الأصل أو يتحملون الخصم، وهو ما يطلق عليه سعر الخروج Exit price. وهذا السعر يجب أن يكون نتاج معاملات البيع العادية بتاريخ القياس، أي أن المعلومات المستقاة من عمليات التصفية والمعاملات الاضطرارية لا تؤخذ في الحسبان أثناء تقدير القيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيمة العادلة يجب أن تكون على أساس ظروف السوق Market based، لا على أساس ظروف المنشأة. وعليه، فإن أي رغبة للمنشأة في الاحتفاظ بالأصل لا تُأخذ في الحسبان عند قياس القيمة العادلة. وهذا ما لاحظته (Fornaro & Barbera, 2007, p. 31)، إذ أن قياسات القيمة العادلة تعكس الافتراضات بأن المشاركين في السوق، المستقلين والمطلعين، سيقومون بتسعير الأصول أو الخصوم افتراضياً؛ بدلاً من الاعتماد على افتراضات الإدارة أو الشركة.

ولفهم التعريف بشكل أعمق وجب التعرّيج على كل من المصطلحات التي يحملها. أي تحديد المقصود (1) بالسعر، (2) الأصل أو الخصم، (3) المعاملة العادية و(4) المشاركين في السوق.

حيث يعبر السعر ضمن التعريف عن سعر الخروج. أي السعر الذي يمكن أن يُحصَل لقاء بيع أصل، أو يُدفع لتحويل خصم (IASB, 2011, p. 15). وهو السعر الذي إذا حصل

عليه مالك الأصل (دفعه متحمل الخصم) يخرج بموجبه من دائرة التعامل في هذا الأصل (الخصم). فيكون بذلك لملاك الأصول سعر البيع. أما لمتحملي الخصوم فهو تكلفة تحويلها إلى طرف آخر.

ويمكن فهم تركيز المجلسين على سعر الخروج (سعر البيع) كأفضل مقياس للقيمة العادلة، بناءً على نموذج بسيط قدمه (Sterling 1970)⁴ لتاجر قمح في سوق منافسة تامة بمستوى سعري مستقر. إذ يُظهر هذا النموذج أن سعر البيع الحالي (سعر الخروج) للقمح هو المعلومة المهمة الوحيدة المشتركة بين جميع القرارات التي تواجه التاجر. حيث يواجه تاجر القمح ثلاثة قرارات:

- ما إذا كان يدخل السوق ويبقى فيه؛
- ما إذا كان سيحتفظ بالنقد أم بالقمح؛
- تقييم القرارات السابقة.

وحتى عندما يتم استبعاد فرضية المنافسة التامة والأسعار المستقرة، يؤكد Sterling أن سعر الخروج لا يزال الأكثر أهمية.

ورغم هذا، يرى (Landsman, 2007, p. 20)، أنه عملياً، قد لا تكون القيمة العادلة معروفة بشكل جيد (كسعر خروج). يحدث هذا عندما لا يوجد سوق نشط للأصل أو الخصم. في هذه الحالة، يصبح من الصعب فصل القيمة العادلة للأصل أو الخصم عن قيمته الاستعمالية بالنسبة للشركة. وعليه، لن يكون السعر سعر خروج ولن يصبح القياس من وجهة

⁴ عند (Palea, 2014, p. 107).

نظر السوق.

وفي نفس السياق، يرى (Benston, 2008, p. 103) أنه على الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة المالية قد حدد أن القيم العادلة يجب أن تكون على أساس أسعار الخروج، فإن العديد من الأمثلة التوضيحية التي ساقها المجلس ضمن دليل التطبيق للمعيار 157 تتضمن حسابات مستندة إلى القيمة الاستعمالية أو قيم الدخول. وقد عزى ذلك إلى عاملين: أحدهما هو أن السعر الذي قد تدفعه شركة أخرى مقابل الأصل يعتمد على قيمة الأصل لتلك الشركة، أي القيمة الاستعمالية. أما الآخر فهو الإدراك أنه عند عدم وجود مشترٍ محتمل ستكون قيم الخروج معدومة أو حتى سلبية؛ إذا تعيّن على الشركة الدفع مقابل التخلص من أحد الأصول.

أما ما فيما يخص الأصل أو الخصم، فيقصد به أصل أو خصم محدد. وعليه، يجب أن يُؤخذ في الحسبان خصائص هذا الأصل أو الخصم عند قياس القيمة العادلة، إذا كان المشاركون في السوق سوف يأخذون هذه الخصائص في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الخصم. ومن مثل هذه الخصائص: حالة وموقع الأصل والقيود على بيعه أو استعماله؛ إن وجدت (IASB, 2011, paragr. 11).

وقد يكون الأصل أو الخصم محل القياس قائماً بذاته (مثل أداة مالية) أو مجموعة من الأصول أو مجموعة من الخصوم أو مجموعة من الأصول والخصوم معاً (مثل شركة) (IASB, 2011, paragr. 13). لذا، فإن الاعتراف به والإفصاح عنه، حسب الفقرة 14 من المعيار الدولي رقم 13: "قياس القيمة العادلة"، يعتمد على وحدة حسابه Unit of account (أي مستوى تجميع أو تفكيك الأصل أو الخصم لأغراض الاعتراف). والتي يحددها المعيار المحاسبي الذي يفرض أو يسمح بقياسه بالقيمة العادلة.

ويفترض قياس القيمة العادلة أن تبادل الأصل أو الخصم يتم ضمن معاملة عادية بين

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

المشاركين في السوق. أي أن هذه المعاملة لا تنطوي على عنصر الجبر. مثل حالات التصفية أو البيع في ظل الكوارث. وبالتالي تفترض المعاملة العادية تعرض الأصول أو الخصوم، محل القياس، للأنشطة التسويقية العادية والمعتادة لفترة معينة قبل تاريخ القياس (IASB, 2011, p. 16).

كما يفترض قياس القيمة العادلة أن تتم مبادلة الأصول أو الخصوم مع مشاركين في السوق يتصرفون وفق مصالحهم الاقتصادية القصوى، والذين من المفترض، كذلك، أن تتمكن المؤسسة من الدخول معهم في معاملات موضوعها الأصل أو الخصم محل القياس بتاريخ القياس (IASB, 2011, paragr. 22, 23). إضافة إلى ذلك، يتمتع هؤلاء المشاركون في السوق بالاستقلال عن بعضهم البعض، الدراية المعقولة بالمعاملة وموضوعها من أصول أو خصوم، القدرة على الدخول في المعاملة والرغبة في ذلك (IASB, 2011, p. 16)، أي أنهم غير مجبرين على ذلك.

ويتضح مما سبق، وحسب (Hitz, 2007, p. 326) كذلك، أن القيمة العادلة هي سعر الخروج ضمن ظروف السوق القريبة من المثالية، في معاملة بين أطراف مطلعة، مستقلة وذات عقلانية اقتصادية، والتي تتفاعل فيما بينها على أساس مجموعة معلومات متطابقة.

أما في الجزائر، فيُستمد تعريف القيمة العادلة من بعض معايير المحاسبة الدولية. وهو مطروح ضمن التنظيم بالصيغة التالية: القيمة العادلة هي "المبلغ الذي من أجله يمكن استبدال أصل، أو تسوية التزام، بين أطراف مطلعة، وراغبة، وتعمل في ظل ظروف المنافسة العادية"⁵.

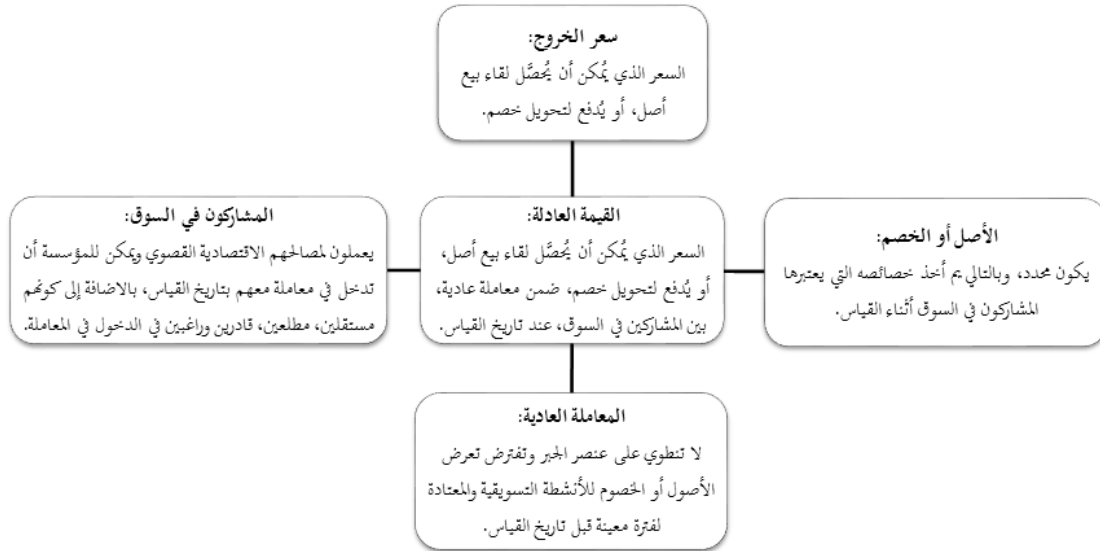
⁵ تم الترجمة عن النسخة الفرنسية من قرار 26 جويلية 2008؛ بسبب رداءة الصياغة (الترجمة العربية لتعريف المصطلح، بل وخطأ هذه الصياغة المدرجة في ص 87 سطر 56).

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

(قرار 26 جويلية 2008، IASB 2003).

ويمكن ملاحظة أن هذا التعريف قد تجاوزته المراجع المحاسبية الدولية، إذ لا يتبنى سعر الخروج بشكل صريح كمقياس للقيمة العادلة. كما لم يتطرق إلى تاريخ القياس كنقطة زمنية لتحديد القيمة العادلة. بالإضافة إلى أنه يشترط لقياس القيمة العادلة للخصوم (الالتزامات) تقدير مبالغ تسويتها لا مبالغ نقلها إلى طرف آخر.

الشكل 1 : عناصر تعريف القيمة العادلة



المبحث الثاني: تعريف محاسبة القيمة العادلة

القيمة العادلة أو التكلفة الحالية أو القيمة الحالية هي محاولة لاستنتاج القيمة الخاصة لأصل، أو خصم، أو نفقة، أو إيراد عند نقطة زمنية محددة (Wolk et al., 2013, p. 570). ومصطلح محاسبة القيمة العادلة لا يشير إلى القياس الأولي فحسب، بل يمكن أن يشير أيضًا إلى التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من فترة إلى أخرى ومعالجة المكاسب والخسائر غير المحققة في البيانات المالية (Zyla, 2013, p. 1).

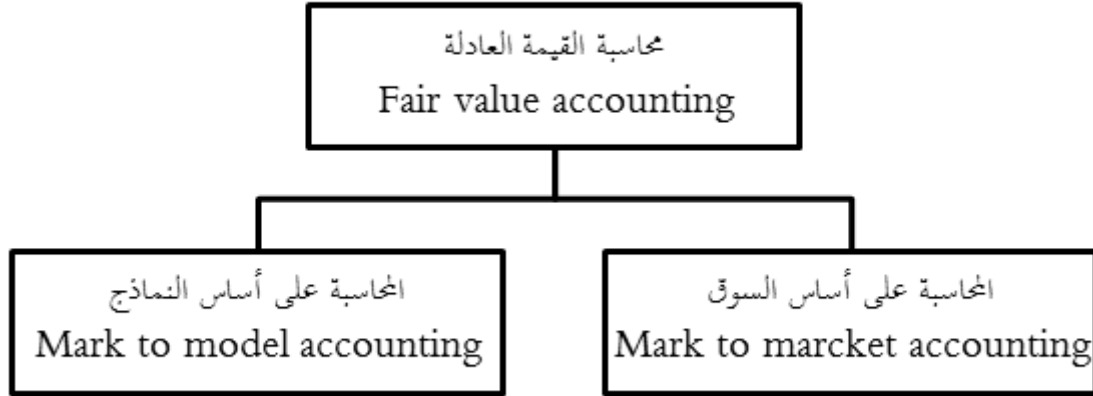
الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

وعليه، فإن " محاسبة القيمة العادلة هي طريقة لإعداد التقارير المالية حيث يُفرض على الشركات أو يُسمح لها بقياس وعرض، على أساس مستمر، بعض الأصول والخصوم (أدوات مالية عامة) وفقاً لتقديرات الأسعار التي ستحصل عليها إذا كانت ستبيع الأصول أو ستدفعها إذا كانت ستتخلص من الخصوم. وبموجب هذه الطريقة، تبلغ الشركات عن خسائر غير محققة عندما تنخفض القيم العادلة لأصولها أو تزيد القيم العادلة لخصومها، مما يقلل من حقوق مالكيها وصافي دخلها (في معظم الحالات). بينما تسجل الشركات مكاسب غير محققة عندما تزيد القيم العادلة لأصولها أو تنخفض القيم العادلة لخصومها، وبالتالي زيادة حقوق مالكيها وصافي دخلها (في معظم الحالات) " (Ryan, 2009, p. 215).

وتتضمن محاسبة القيمة العادلة نوعين من المحاسبة؛ تهدف كل منهما إلى تقدير سعر الخروج، أو في حال التعذر سعر الدخول، للأصل أو الخصم. وهذان النوعان هما المحاسبة المرتكزة على السوق والمحاسبة المرتكزة على النماذج:

- **فالمحاسبة على أساس السوق:** هي عملية تحديد قيم العناصر المحاسبية عبر استخدام أسعارها السوقية الجارية أو أسعار الأصول أو الخصوم المشابهة لها، أو على أساس معلومات موضوعية أخرى مرتبطة عموماً بالأسواق.
- **والمحاسبة على أساس النماذج:** تسعى إلى تحديد القيم العادلة للعناصر المحاسبية من باستعمال النماذج الرياضية أو المالية. وتطبق عادة على الأدوات المالية المعقدة والتي لا تتداول بشكل نشط، أو على العناصر الأخرى في ظل غياب المعلومات السوقية عنها.

الشكل 2 : نوعا محاسبة القيمة العادلة



المبحث الثالث: تاريخ محاسبة القيمة العادلة

المطلب الأول: دولياً

لدراسة التطور التاريخي لمحاسبة القيمة العادلة على المستوى الدولي يجب التفريق بين المخطات التي تبرر الممارسات، أي الجانب المفاهيمي أو النظري والمخطات التي تترجم هذا التطور المفاهيمي إلى ممارسات فعلية، أي عملية إصدار المعايير المحاسبية وهو ما يسمى بالجانب التنظيمي.

الفرع الأول: من الناحية المفاهيمية

منذ أن طوّر Pacioli نظام القيد المزدوج في المحاسبة عام 1494، مازال المحاسبون وغيرهم مهتمين بالقضايا المحيطة بقياس مكونات البيانات المالية (Emerson et al., 2010, p. 77). والهدف من ذلك كان الوصول إلى الطريقة الأكثر فائدةً في تحديد المركز

المالي للأنشطة التجارية. فالاعتقاد بأن القيمة العادلة مصطلح حديث نسبياً اعتقاد خاطئ. إذ على الأقل يتطور هذا المفهوم منذ أكثر من قرن. ففي قضية للمحكمة العليا الأمريكية عام 1898 حول تنظيم أسعار السكك الحديدية ناقشت المحكمة بعض المفاهيم الكامنة وراء القيمة العادلة بالاستنتاج أن قيمة العادلة والصحيحة لهذه الأسعار يجب أن تأخذ في الحسبان مفاهيم مثل القيمة السوقية لأسهم وسندات الشركة والقيمة الحالية مقارنة بالتكلفة الأصلية للإنشاء (Zyla, 2013, p. 8-9). وتوضح لمحة تاريخية، بخلاف فترة موجزة، أن قواعد القياس المختلطة هي ما ساد غالب التاريخ المحاسبي، بدلاً من سيطرة التكلفة التاريخية أو القيمة الحالية (القيمة العادلة)، وذلك منذ القرن التاسع عشر على الأقل (Georgiou & Jack, 2011, p. 311).

فلم يُفرض استخدام محاسبة التكلفة التاريخية كأساس لإعداد التقارير المالية إلا في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن ذلك إلا استجابة مباشرة لحالات الكساد والانهيارات في تلك الفترة (Zeff, 2007, p. 58). وقبل ذلك، تميزت تقارير الشركات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بمفهوم "عكس حقيقة الأعمال" "reflecting the business"، وصيغت الأشكال والأساليب الإرشادية من خلال التنظيم (Georgiou & Jack, 2011, p. 314).

ويمكن اعتبار إطلاق الإصدار الثالث من الدراسة البحثية المحاسبية ARS عام 1962، والتي قام بها قسم البحوث المحاسبية ARD، بمثابة ولادة العصر الحديث للمحاسبة. ورغم أن المبادئ الواردة فيه لا تبدو ثورية اليوم، لكن الدراسة تضمنت أحكاماً تشكك في أولوية التكلفة التاريخية لتقييم الأصول. وعلى وجه التحديد، أوصت الدراسة بضرورة الاعتراف بأية تغييرات في قيمة الأصول التي يمكن "تحديدتها بموضوعية"، إلا أن هذا الاقتراح قوبل برد فعل سلبي، حتى من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين AICPA، والذي كان قسم

البحوث المحاسبية تابعاً له، حيث صرح أنه على الرغم من أن هذه الدراسات تعد مساهمة قيّمة في الفكر المحاسبي، إلا أنها تختلف اختلافاً جذرياً عن المعايير المحاسبية المقبولة عموماً GAAP في الوقت الراهن حتى تحظى بالقبول (Emerson et al., 2010, p. 78).

بعدها بعام واحد، عدّد (Philips 1963) خمس طرق متباينة يمكن من خلالها تحديد الدخل. كان من بينها الدخل التراكمي، حيث يُعبر عن الزيادة في القدرة الاقتصادية للأصول مقاسةً بتغير قيمتها السوقية (Emerson et al., 2010, p. 78-79)، وهذا هو جوهر بمحاسبة القيمة العادلة.

في عام 1964، شكلت جمعية المحاسبة الأمريكية AAA لجنة مكلفة بتطوير أساس نظري للمحاسبة. تم إصداره بعد عامين. حيث مثل بيان نظرية المحاسبة الأساسية ASOBAT خروجاً كبيراً عن الفكر المحاسبي التقليدي، بما في ذلك تأكيده على الملائمة، كأحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة. وكذلك من خلال تضمين مقترح يسمح بتوفير مقاييس متعددة للمعلومات المالية. حيث كان يُنظر إلى هذا المقترح على أنه محاولة لنقل عملية تقييم الأصول بعيداً عن التكلفة التاريخية نحو قياس القيمة العادلة الأكثر ملائمة. وقد أثّرت عدة انتقادات بشأن البيان، بما في ذلك التساؤل عن وجهة الافتراض بأن معدي البيانات المالية يعرفون ويفهمون المعلومات التي يحتاجها المستخدمون. ومرة أخرى، زُكّرت المعارضة الأكثر حدة على استخدام القيمة العادلة كطريقة لتقييم الأصول (Emerson et al., 2010, p. 79).

ومن المساهمات المهمة من الناحية المفاهيمية ما قدمه Chambers سنة 1966، حيث يؤسس اقتراحه لمحاسبة القيمة العادلة المبنية على سعر الخروج على فكرة السلوك التكيّفي للشركة. إذ يقضي هذا المفهوم أن الشركة مستعدة دائماً للتخلص من الأصل إذا كان هذا

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

الإجراء في مصلحتها. فعلى سبيل المثال، تحتفظ الشركة بالأصول غير المتداولة فقط إذا كانت القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية من استخدامها أكبر من القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية من استثمار بديل لقيمة بيع هذه الأصول (قيمة الخروج). لذلك، يجب على الشركة، بشكل مستمر، النظر فيما إذا كانت هناك فرصة بديلة لتحقيق عوائد أكبر من خلال بيع أصولها واستثمار العائدات. وهذا هو مفهوم تكلفة الفرصة البديلة، والذي يستخدم سعر الخروج كقاعدة للقياس. لذا فإن السلوك التكيفي يتطلب معرفة المقابل النقدي الحالي لصافي أصول الشركة (قيمتها العادلة) (Palea, 2014, p. 106).

ويعتبر Chambers أيضاً أن مسألة قابلية التجميع additivity عامل رئيسي في دعم محاسبة القيمة العادلة المبنية على سعر الخروج. فإذا تم استخدام مقاييس قياس مختلفة للعناصر المتباينة، فلا يمكن، منطقياً، جمعها معاً، ولا يمكن استنتاج أي معنى عملي أو تجاري من المجموع. حيث أن استخدام التكلفة التاريخية لبعض الأصول، وتكلفة الاستبدال بالنسبة لأصول أخرى، أو القيمة الحالية لا يُنتج ميزانية ذات مغزى، ولا يمكن أن يؤدي الجمع بين التكاليف التاريخية في تواريخ مختلفة إلى أرصدة ذات معنى لصافي الأصول (Palea, 2014, p. 106). وعليه، فإن القيمة العادلة هي المقياس الوحيد لعناصر الميزانية الذي يتمتع بخاصية قابلية التجميع.

من جهة أخرى، يؤكد MacNeal 1970 أن محاسبة التكاليف التاريخية تستند إلى ظروف لم تعد موجودة إلى حد كبير. وفي الواقع، في القرن العشرين، أصبحت الشركات مملوكة بشكل عام للعديد من المساهمين الذين يعتمدون على البيانات المالية ونشر المعلومات حول الشركات التي يمتلكونها. نتيجة لذلك، أصبحت المحاسبة أكثر أهمية بالنسبة للمساهمين. ويرى MacNeal كذلك أن حملة الأسهم لا يمكنهم معرفة القيم الحالية لأصول الشركة من ميزانية تستند إلى محاسبة التكلفة التاريخية، وهم أيضاً في وضع ضعيف مقارنة مع المطلعين (الإدارة)

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

الذين لديهم هذه المعلومات. والحل المثالي لذلك هو الإبلاغ عن جميع الأرباح والخسائر والقيم كما تحددها الأسواق التنافسية (Palea, 2014, p. 106).

ويتضح من المساهمات السابقة أن محاسبة القيمة العادلة، من الناحية النظرية، تركز على النقائص التي يُثيرها استخدام محاسبة التكلفة التاريخية، وهي بذلك توفر المزايا التالية:

- الملائمة عند اتخاذ القرار؛
- التخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات؛
- التغلب على عدم قابلية مقارنة المعلومات المالية؛
- إتاحة معرفة تكلفة الفرصة البديلة للقرارات الاستثمارية.

تاريخياً، رافق هذا التطوير النظري لصالح محاسبة القيمة العادلة تحرك على المستوى التنظيمي، خاصة في الولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد على المستوى العالمي، وهذا بهدف جعل هذه المزايا في متناول أصحاب المصلحة في الشركات، وخاصة المستثمرين الذين أصبحوا أهم مستعمل للتقارير المالية.

الفرع الثاني: من الناحية التنظيمية

أما من الناحية التنظيمية، فقد كان من نتائج الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 إنشاء الهياكل المنظمة والمراقبة للنشاط الاقتصادي، وعلى رأسها لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC عام 1934 للإشراف والمراقبة على أسواق رأس المال. والتي طلبت من المعهد الأمريكي للمحاسبين AIA المساعدة في صياغة المعايير التي يجب على الشركات المدرجة في البورصة الالتزام بها. حيث تمثل المبادئ التي تم استخلاصها من توصيات المعهد النسخة الأولى لما سيعرف لاحقاً باسم مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP في الولايات

المتحدة (Emerson et al., 2010, p. 78).

وعلى الرغم من أن الكونجرس قد أعطى اللجنة المسؤولية والسلطة لتنظيم جميع جوانب المحاسبة للشركات المدرجة، إلا أنها كانت مترددة بشكل عام؛ وفضلت بدلاً من ذلك السماح للمحاسبين بتنظيم أنفسهم. فاستجاب المحاسبون للمسؤولية المفوضة لهم من خلال تشكيل لجنة الإجراءات المحاسبية CAP. لكن لعدة سنوات بعد إنشائها، لم تقدم الكثير لحل إشكاليات إنشاء نظرية للإبلاغ المالي ومعايير (Emerson et al., 2010, p. 78).

سرعان ما تداركت هيئة الأوراق المالية والبورصات هذا التقاعس، وفي عام 1938 أصدرت إعلاناً (إصدار سلسلة المحاسبة 4 ASR)، فرضت فيه على جميع الوثائق المحاسبية أن يكون لها سند من المعايير التنظيمية الرسمية. ما حفز لجنة الإجراءات المحاسبية CAP، والتي بدأت في إصدار توجيهات في شكل نشرات أبحاث المحاسبة ARBs. ونظرًا لأن إصدارها تم على أساس توافقي إلى حد ما، فإنها لم تفعل الكثير لحل القضايا الأساسية (مثلاً: استراتيجيات تقييم الأصول) التي كان من المفترض أن تعالجها. وفي غياب نظرية شاملة تستند إليها السياسة المحاسبية، نمت حجم الممارسات المحاسبية المقبولة بمعدل كبير، وفي النهاية قدمت عدداً من الوسائل المقبولة لمعالجة غالبية القضايا المحاسبية. وقد أدى ذلك إلى عدم إمكانية المقارنة بين الشركات بسبب تنوع المعالجات المحاسبية المحتملة (Emerson et al., 2010, p. 78).

بحلول عام 1961، اكتملت المرحلة الأولى كما يتضح من إصدار دراسة البحوث المحاسبية ARS 1، والتي قدمت مجموعة من الفرضيات، من شأنها أن تشكل الأساس لمبادئ المحاسبة اللاحقة. كانت هذه الفرضيات غير مثيرة للجدل نسبياً وعكست وجهة نظر عامة عن المكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمحاسبة (Emerson et al., 2010, p. 78).

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

ومن بين المعايير الأولى التي تتطلب استخدام القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية؛ المعيار ABP 18 والذي أصدره مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي سنة 1971، تحت عنوان: طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم العادية. حيث أدخل المعيار طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الفرعية غير الموحدة unconsolidated subsidiaries. فموجبه سيتم الاعتراف بالخسارة إذا انخفضت القيمة العادلة للاستثمارات إلى ما دون قيمتها الدفترية وإذا اعتبرت هذه الخسارة غير المؤقتة (Zyla, 2013, p. 10).

بعده بسنتين، أي في ماي من عام 1973، لحقه معيار آخر وهو APB 29: محاسبة المعاملات غير النقدية، والذي حدد طرقاً لقياس القيمة العادلة للمعاملات غير النقدية. إذ يشير إلى أن القيمة العادلة للمعاملة غير النقدية يجب تحديدها بالرجوع إلى (1) المعاملات النقدية لنفس الأصول أو الأصول المماثلة، (2) أسعار السوق المدرجة، (3) التقييمات المستقلة (4) والقيمة العادلة المقدرة للأصل أو الخدمة المستلمة. وأن أي تحديد للقيمة العادلة باستخدام هذه الطرق يجب أن يأخذ في الحسبان أيضاً ما إذا كانت القيمة المقدرة سيتم تحقيقها (ABP, 1973).

وفي عام 1977، قدم المعيار SFAS 15: المحاسبة من قبل المدينين والدائنين لإعادة هيكلية الديون المتعثرة، بعض مفاهيم القيمة العادلة الهامة. حيث حدد أن القيمة العادلة هي "المبلغ المحدد من خلال عملية بيع حالية بين مشترٍ وبائع راغبين، بخلاف البيع القسري أو التصفية" (FASB, 1977, paragr. 13). ونص أيضاً، في نفس الفقرة، على أن "تقاس القيمة العادلة للأصول بقيمتها السوقية في حالة وجود سوق نشط لها. وإذا لم يكن هناك سوق نشط للأصول المتبادلة ولكنه موجود لأصول مشابهة، فقد تكون أسعار البيع في ذلك السوق مفيدة في تقدير القيمة العادلة للأصول المتبادلة. [أما] إذا لم يكن هناك سعر سوق متاح، فقد

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

يساعد التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة في تقدير القيمة العادلة للأصول المتبادلة، بشرط خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل يتناسب مع المخاطر التي تنطوي عليها (عملية التبادل)". وبذلك، وضع المعيار SFAS 15 العديد من المعايير المهمة لاستخدام نهج السوق وأسس استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة لقياس القيمة العادلة. إذ تستمر هذه المفاهيم الهامة في إعداد التقارير المالية إلى اليوم (Zyla, 2013, p. 10).

ثم بإصدار FASB لبيان معيار المحاسبة المالية رقم SFAS 115 عام 1993، "المحاسبة عن بعض الاستثمارات في سندات الدين والأوراق المالية"، وضع المجلس توجيهات بشأن تقييم الاستثمارات في سندات حقوق الملكية التي لديها قيمة عادلة قابلة للقياس بالنسبة لجميع الاستثمارات في سندات الدين⁶.

وكان رد الفعل على البيان متبايناً. فالذين فضلوا التكلفة التاريخية غضبوا بسبب الابتعاد عن التقاليد، في حين شعر أنصار القيمة العادلة بخيبة أمل لأن البيان لم يذهب بعيداً. على الرغم من ذلك، نُظر للبيان على ما كان عليه: رداً رسمياً على قلق حقيقي حول كيفية تقييم الأوراق المالية القابلة للتداول والإبلاغ عنها. وقد تُركت بعض القضايا دون معالجة، مثل هل يتم الإبلاغ عن جميع الخصوم بالقيمة العادلة أم عن بعضها فقط. ومع ذلك، فقد كان هذا هو النهج التدرجي المفضل من قبل FASB لتنفيذ تقارير القيمة العادلة (Emerson et al., 2010, p. 81).

وخلال منتصف التسعينات، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية العديد من البيانات ذات الصلة بمحاسبة القيمة العادلة، بما في ذلك:

⁶ (تاريخ الاطلاع 2019/12/15) <https://www.fasb.org/summary/stsum115.shtml>

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

- SFAS 119 الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية؛

- SFAS 121 المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل والأصول طويلة الأجل المتنازل عنها؛

- SFAS 123 المحاسبة عن التعويض القائم على الأسهم.

وقد تم تعويض كل من البيان 119 و 121، فيما عدّل البيان 123 بشكل كبير، حيث واصل FASB التعديل التدريجي لأهدافه.

إن التقدم السريع، نسبياً، لأساليب القيمة العادلة وإصدار التوجيهات الرسمية، جنباً إلى جنب مع الوتيرة السريعة للمراجعات والإلغاء لهذه التوجيهات، يدل على حدة النقاش حول القيمة العادلة خلال هذه الفترة (Emerson et al., 2010, p. 81).

ثم تَوَجَّع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذا النقاش - حول القيمة العادلة - أواخر عام 2006 بمعيار يُفَصِّل كيفية حساب القيمة العادلة والإفصاح عنها، وهذا إن فرضت أو سمحت المعايير الأخرى قياسها أو الإفصاح عنها. وهكذا أصبح للقيمة العادلة معيار خاص بها يجمع شتات طرق قياسها ويوحد التعريفات والمصطلحات الخاصة بها، وهذا المعيار هو SFAS 157 قياسات القيمة العادلة. والغرض من هذا المعيار هو زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة والإفصاح الموسع عن تلك القياسات (FASB, 2006). ثم تبعه بعد ذلك، عام 2011، المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 والذي هو نسخة مطابقة عن المعيار الأميركي في إطار مشروع التقارب بين أهم مجلسين للمعايير المحاسبية على المستوى الدولي.

يُلاحظ، بعد دراسة المسار التنظيمي لإدراج محاسبة القيمة العادلة ضمن التقارير المالية

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

للشركات، أن عملية الإدراج هذه تمت بشكل تدريجي. وفق تقبل المحيط المحاسبي والاقتصادي لهذه الأفكار.

ولا يخفى الارتباط بين هذه المحاسبة والنظام الاقتصادي الحر والمعتمد بشكل أساسي على السوق والمستثمرين الخواص. وهذا ما يمكن رصده بعد دراسة تطور محاسبة القيمة العادلة ضمن السياق الجزائري، والذي سيكون موضوع المطلب التالي.

المطلب الثاني: محلياً

يمكن القول بأن استخدام محاسبة القيمة العادلة ليس من التقاليد المحاسبية الجزائرية، التي تتميز بالتحفظ conservatism، إلا أنه من المؤكد أن الجزائر خلال تاريخها المحاسبي القصير مرت بتجارب تحسب ضمن سياق محاسبة القيمة العادلة. فكانت أول الإشارات ما جاءت به المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 1988، حيث نصت على الترخيص للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري بإعادة تقييم تقيمتها المادية القابلة للاهلاك والواردة في ميزانياتها الختامية لسنة 1987، وتكون إعادة التقييم هذه، إجبارية بالنسبة للمؤسسات العمومية. على أن يسجل فائض إعادة التقييم ضمن الأموال الخاصة على شكل احتياطي معفى من الضريبة، وتفصل هذه العملية عن طريق التنظيم (قانون 88-30، 1988).

وبالفعل، فقد صدر سنة 1990 المرسوم التنفيذي رقم 90-103، ليفصل في كيفية إتمام عملية إعادة التقييم هذه. فقضى بأن تشمل العملية التثبيات المادية المدرجة في الميزانية الختامية لسنة 1987، سواءً انتهت فترة اهتلاكها أم لا، على أن يبقى على مدة صلاحيتها ثلاثة (03) سنوات على الأقل. كما تشمل عملية التقييم كل من القيم الأصلية للتثبيات ومخصصات اهتلاكها، بحيث ينتج عن ذلك قيمة محاسبة صافية تساوي قيمة إعادة تقييم

التثبيت منقوصاً منها قيمة الاهتلاكات المعاد تقييمها (مرسوم تنفيذي 90-103، 1990).

إلا أن المرسوم فرض إعادة التقييم وفق معاملات محددة وموحدة لكل أنواع التثبيتات المادية، وهذا أهم عيوبه. إذ أن القيمة العادلة تختلف من أصل لآخر، بل ولنفس الأصل، فعلى سبيل المثال، يلعب موقع المباني وإمكانية تعديل استخدامها دور هام في تحديد قيمها. فلا يمكن تطبيق نفس المعاملات على مباني تقع في مناطق مختلفة. ورغم ذلك يبقى هذا المرسوم علامة فارقة في التاريخ المحاسبي الجزائري، باعتباره أول خروج على محاسبة التكلفة التاريخية، وكذا لإدراجه مصطلحات جديدة ضمن عملية القياس المحاسبي، حيث نص على إمكانية استخدام القيمة الحالية، استناداً إلى آراء الخبراء، للتثبيتات التي يستحيل تحديد قيمها الأصلية (المادة 05).

مرة أخرى، عام 1991، يُرخص للمؤسسات الجزائرية، عبر قانون المالية لسنة 1992، بإعادة تقييم تثبياتها المادية القابلة للاهلاك عن طريق شروط يحددها التنظيم (قانون 91-25، 1991).

جاءت تفاصيل هذا الترخيص سنة 1993 ضمن المرسوم التنفيذي 93-250، إذ سمح هذا الأخير للمؤسسات بإعادة تقييم تثبياتها المادية الواردة في الميزانية الختامية لسنة 1991، بنفس شروط المرسوم السابق، مع إمكانية إعادة تقييم التثبيتات غير الخاضعة للمحاسبة فور إثباتها محاسبياً (مرسوم تنفيذي 93-250، 1993).

في هذا المرسوم، تم تدارك بعض النقص الذي تثيره المعاملات الموحدة لإعادة التقييم، عبر التمييز بين المعاملات المطبقة على العقارات وتلك المطبقة على التجهيزات. إلا أن هذا لم يكن ليغطي التنوع الذي تتميز به التثبيتات المادية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن إصدار هذا المرسوم وبنفس هيكل المرسوم السابق يشير إلى بدأ تعود البيئة المحاسبية الجزائرية على تقليد

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

إعادة التقييم، والذي هو جزء من محاسبة القيمة العادلة.

رخص المشرّع، مرةً ثالثة، للمؤسسات إعادة تقييم تثبياتها المادية، وذلك بموجب قانون المالية لسنة 1996. على أن تدمج فوائض القيمة في نتائج السنة وفق مبالغ مساوية لأقساط الاهتلاك السنوية التكميلية الناتجة عن إعادة التقييم (أمر 95-27، 1995).

وشروط إعادة التقييم الثالث، مشابحة لما سبق. إلا أنه في هذه المرة، تتحدث المادة 06 من المرسوم التنفيذي 96-336 عن أن القيم المضافة تُعامل جبائياً وفق التشريع المعمول به، في تحلٍ واضح عن الإعفاء الذي كانت تتمتع به فوائض إعادة التقييم السابقة. كما أضاف المرسوم شروطاً جديدةً لاحتساب اهتلاك التثبيات المعاد تقييمها. حيث حدد لها سقفاً زمنياً. فالتجهيزات المهتلفة كلياً أو التي بقي على تمام اهتلاكها ثلاث (03) سنوات، لا يمكن تمديد عمرها إلا بثلاث (03) سنوات أخرى كأقصى حد. أما بالنسبة للعقارات فيمكن تمديد عمرها بعشر (10) سنوات على أبعد مدى (مرسوم تنفيذي 96-336، 1996).

يشار أيضاً، إلى أن المرسوم تابع في نفس أسلوب المعاملات، والذي لا يمكن أن يكون كفوفاً في تحديد القيم العادلة للتثبيات. مع لفت النظر إلى أن هيكلية إعادة التقييم أصبحت دارجة هذه المرة على المعالجة المحاسبية الجزائرية.

وفي عام 2003، جدد قانون المالية، للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري، إمكانية إعادة تقييم تثبياتها، ولكن هذه المرة لتشمل تلك غير القابلة للاهتلاك (مثل الأراضي) فضلاً عن التثبيات العينية القابلة للاهتلاك، الواردة في الميزانية المقفلة لسنة 2002. مع العودة إلى إعفاء الفوائض الناتجة عن إعادة التقييم من الضريبة (قانون 02-11، 2002).

رغم تأخر المرسوم التنفيذي المفصّل لعملية إعادة التقييم إلى غاية 2007، إلا أنه كان

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

نقلة نوعية في تاريخ المحاسبة الجزائرية. فقد تضمن هذا المرسوم مصطلحات وإجراءات جديدة. وعليه، فقد تخلّى هذا المرسوم عن فكرة المعاملات، وأدخل بدلاً منها مصطلحات قيمة السوق وقيمة التعويض (القيمة الاستبدالية) لتحديد مبالغ إعادة التقييم للتبittات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المرسوم ألزم المؤسسات المجبرة قانونياً على نشر حساباتها وتلك المدرجة في البورصة بنشر تقرير محافظ الحسابات، والذي يتضمن رأيه والطرق المستعملة في إعادة التقييم. وذلك بهدف تعزيز الإبلاغ المالي (مرسوم تنفيذي 07-210، 2007).

وجاءت سنة 2009 لتتوج مجموع التغييرات الجذرية في المحاسبة الجزائرية، حيث نشرت بموجب قرار مؤرخ في 28 جويلية 2008، تفاصيل النظام المحاسبي والمالي SCF والذي سيحل محل المخطط المحاسبي الوطني PCN. إذ سيحمل النظام الجديد الكثير من المصطلحات والإجراءات، جعلت من محاسبة القيمة العادلة، أحد أساليب التقييم البديلة للتكلفة التاريخية، والتي يمكن اللجوء إليها بشكل دائم، عوض الأحكام الاستثنائية. وليس ذلك قاصراً على التبittات العينية وإنما يشمل جميع أنواع الأصول (قرار 2008).

وبالمحصلة، يمكن القول أن اللجوء إلى محاسبة القيمة العادلة (إعادة تقييم التبittات بشكل خاص)، كان استجابة للتغيير في معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة عبر الزمن، ولم يكن بأي حال تغييراً في التحفظ المحاسبي conservatism، إذ لم تكن طبيعة النظام الاقتصادي المبني على الملكية العامة والتخصيص المركزي للموارد في حاجة ملحة لمعرفة القيم الواقعية لمختلف الأصول، ناهيك عن هامشية الأصول المالية بالنسبة لهذا النوع من التوجه الاقتصادي.

وبتغيّر التوجه الاقتصادي المستند على المبادرة الخاصة، وظهور طبقة من المستثمرين الخواص، المحليين والأجانب، في حاجة للاطمئنان على القيمة الحالية لاستثماراتهم، بادرت السلطة التنظيمية إلى تبني تشريعات وتنظيمات تستجيب لهذه التطلعات.

المبحث الرابع: تقنيات التقييم

لقياس القيمة العادلة، على المنشأة أن تستخدم أساليب تقييم مناسبة بحسب الظروف، والتي يُتاح لها بيانات كافية، بحيث تزيد، إلى أقصى قدر ممكن، من استخدام المدخلات الملائمة التي يمكن ملاحظتها وتقلل، إلى أدنى قدر ممكن، من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها (IASB, 2011, paragr. 61).

إن الهدف من استخدام تقنيات التقييم هو تقدير السعر الذي يتم عنده إجراء معاملة منظمة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام بين المشاركين في السوق؛ عند تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. حيث يتم استخدام ثلاث مناهج (مداخل) تقييم على نطاق واسع. هي منهج السوق، منهج التكلفة ومنهج الدخل. ويجب على المنشأة استخدام تقنيات تقييم متوافقة مع واحد أو أكثر من هذه المناهج (IASB, 2011, paragr. 62).

ففي بعض الحالات، تكون تقنية تقييم واحدة مناسبة (عند تقييم أصل أو خصم باستخدام الأسعار المعلنة في سوق نشط لأصول أو خصوم مطابقة). وفي حالات أخرى، يكون من المناسب استخدام تقنيات تقييم متعددة (عند تقييم وحدة توليد نقد، مثلاً). فإذا تم استخدام تقنيات تقييم متعددة لقياس القيمة العادلة، فيجب تقييم النتائج المترتبة بمراعاة مدى معقولة نطاق القيم المحصل عليها. إذ أن قياس القيمة العادلة هو النقطة الواقعة ضمن هذا النطاق؛ والتي تمثل القيمة العادلة في الظروف الحالية (IASB, 2011, paragr. 63).

عند تبني استخدام تقنية معينة من تقنيات قياس القيمة العادلة، يجب الاستمرار في تطبيق هذه التقنية مستقبلاً ما لم تفرض الظروف تعديلها أو تغييرها، شريطة أن تقدّم التقنيات المعدلة أو الجديدة قياساً أفضل للقيمة العادلة. وقد يكون التغيير في التقنيات ناتجاً، على سبيل المثال، عن أي من الأحداث التالية (IASB, 2011, paragr. 65):

- ظهور أسواق جديدة،
- توفر معلومات جديدة،
- المعلومات التي سبق استخدامها لم تعد متاحة،
- تحسين تقنيات التقييم،
- تغير ظروف السوق.

وفيما يلي تفصيل لمناهج قياس القيمة العادلة الثلاثة:

المطلب الأول: منهج السوق

يستند منهج السوق إلى مبدأ الاحلال (Catty, 2012, p. 34)، فهو يعتمد فكرة تقييم الأصول بمؤشرات من قيم الأصول المطابقة أو المشابهة لها. ويستخدم منهج السوق market approach الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى المتولدة عن معاملات السوق التي تجري على أصول أو خصوم مطابقة أو مشابهة؛ أو مجموعة من الأصول والخصوم (مثلاً: مؤسسة) (IASB, 2011 B5). فالمنهج يقدر القيمة العادلة عبر مقارنة مقياس مالي معين مثل: الأرباح أو التدفقات النقدية للكيان المستهدف بمضاعف الأرباح أو التدفقات النقدية لكيان مرجعي مشابه، يتم تداول أسهمه في السوق (Zyla, 2013, p 53).

غالباً ما تُستخدم تقنيات التقييم المتوافقة مع منهج السوق مضاعفات السوق أو مصفوفات التسعير. فمضاعفات السوق المشتقة عادة من عينة من النظائر (أصول أو الخصوم) قد تكون ضمن مجالات مع مضاعفات مختلفة لكل نظير. لذا فإن اختيار المضاعف المناسب يتطلب الاجتهاد، مع الأخذ في الحسبان العوامل النوعية والكمية المتعلقة بالقياس (IASB, 2011 B6). أما مصفوفة التسعير هي أسلوب حسابي يُستخدم لتقييم بعض أنواع الأدوات

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

المالية، مثل سندات الدين، وهذا دون الاعتماد حصرياً على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المستهدفة، ولكن بدلاً من ذلك يتم الاعتماد على علاقة الأوراق المالية محل القياس بأوراق مالية أخرى معلنة الأسعار تُستخدم كمؤشر مرجعي (IASB, 2011 B7).

من الناحية المفاهيمية، من السهل فهم منهج السوق لأنه يقدر القيمة العادلة بناءً على معاملات السوق لأصول أو كيانات تجارية مماثلة. تتمثل الصعوبة في تطبيق منهج السوق لقياس القيمة العادلة، ولاسيما للأصول غير الملموسة، في تحديد الأصول المرجعية (المناسبة للمقارنة) أو الكيانات التجارية المماثلة بما يكفي لدعم مقارنة مقبولة (Zyla, 2013, p 53).

المطلب الثاني: منهج التكلفة

منهج التكلفة cost approach، المستند على فكرة الاستبدال (Catty, 2012, p. 35)، هو أسلوب تقييم يعكس المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال القدرة الخدمية لأحد الأصول (غالباً ما يشار إليه بتكلفة الاستبدال الحالية) (IASB, 2011 B8). والفكرة وراء منهج التكلفة لقياس القيمة العادلة هي أن السعر الذي سيتسلمه البائع (سعر الخروج) مقابل الأصل يعتمد على تكلفة أي بديل (سواء بشرائه أو إنتاجه) لهذا لأصل، ذي منفعة مماثلة comparable utility، بالنسبة للمشتري. وذلك لأن المشتري لن يدفع أكثر من المبلغ الذي يسمح له بإحلال القدرة الخدمية لذلك الأصل (IASB, 2011 B9).

وحسب منهج التكلفة فإن القيمة العادلة للأصل يتم تقديرها بتكلفة الاستبدال الحالية للأصل منقوصاً منها أي تعديلات بسبب تقادم هذا الأصل. حيث يشمل التقادم: التدهور

المادي للأصل، التقادم الوظيفي (التكنولوجي) والتقادم الاقتصادي (الخارجي). وهو أوسع من مجرد الاهتلاك لأغراض الإبلاغ المالي (توزيع التكلفة التاريخية) أو لأغراض ضريبية (باستخدام أعمار خدمة محددة) (IASB, 2011 B9).

يعتمد منهج التكلفة على الثلاثة أنواع شائعة من التكلفة هي: تكلفة إعادة الإنتاج duplication (الاستنساخ)، تكلفة الاستبدال replacement وتكلفة الإنشاء creation (Catty, 2012, p. 35). وكثيراً ما يستخدم هذا المنهج لتقدير قيمة أصول معينة، مثل المباني أو الآلات والمعدات، أو بعض الأصول غير الملموسة، مثل العلاقات مع العملاء أو مجموع القوى العاملة (Zyla, 2013, p 53).

المطلب الثالث: منهج الدخل

يشير منهج الدخل income approach إلى تقنيات التقييم الهادفة إلى تحويل المبالغ (العوائد) المستقبلية جراء استخدام أصل أو مجموعة أصول (شركة مثلاً) إلى مبلغ حالي (مخصوم) واحد. وعندما يتم استخدام هذا المنهج، فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية بشأن تلك المبالغ (IASB, 2011 B10).

يمكن تطبيق الأساليب بموجب منهج الدخل لتقدير القيمة العادلة لمنشأة بأكملها أو جزء منها (وحدة)، أو يمكن تطبيقها لتقدير القيمة العادلة لأصل معين، خاصة الأصول غير الملموسة. ويستخدم منهج الدخل بشكل عام لتقدير القيمة العادلة للأعمال التجارية أو أحد أصول الشركة، مثل الأصول غير الملموسة، بناءً على التدفقات النقدية، المعدلة حسب المخاطر، والتي من المتوقع أن تحققها المنشأة أو الأصل غير الملموس على مدى ما تبقى من عمره الاستعمالي. حيث يمكن استخدام العديد من الطرق الشائعة لتقدير القيمة العادلة وفقاً

لمنهج الدخل، والتي تستند إلى تحليل التدفقات النقدية المخصومة (Zyla, 2013, p. 54). إذ تشمل تقنيات التقييم على سبيل المثال: تقنيات القيمة الحالية، نماذج تسعير الخيارات وطريقة الأرباح الزائدة لفترات متعددة multi-period excess earnings method، والتي تُستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة (IASB, 2011 B11). على أن تقنيات القيمة الحالية تعد أشهرها، حيث أفردها المعيار بمزيد من التفاصيل.

المبحث الخامس: التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة

تتعدد مصادر المعلومات التي يمكن أن تدخل في حساب القيمة العادلة. بالتالي يتم ترتيب هذه المدخلات وفق درجة موثوقيتها. لذا، تعتمد دقة ومقبولية قياسات القيمة العادلة، بشكل كبير، على موثوقية البيانات والافتراضات المستعملة ضمن تقنيات قياسها (Fornaro & Barbera, 2007, p. 32). ووفقا لذلك، تقسم مدخلات قياس القيمة العادلة للعناصر المحاسبية إلى ثلاثة مستويات. حيث يعتمد المستويان الأول والثاني على المعلومات السوقية القابلة للملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، المستقاة من جهة مستقلة عن المؤسسة. ومن أمثلة الأسواق التي قد تكون فيها المدخلات قابلة للملاحظة لبعض الأصول والخصوم: أسواق الأوراق المالية، أسواق المتعاملين dealer، أسواق السمسرة والأسواق بدون وسطاء principal-to-principal (IASB, 2011, paragr. 68). أما المستوى الثالث فيركز على المعلومات غير القابلة للملاحظة والتي تنتجها المؤسسة معتمدة على افتراضات المشاركين في السوق.

بصفة عامة، على المؤسسات تعظيم استعمال المدخلات القابلة للملاحظة والتقليل من استعمال المدخلات غير القابلة للملاحظة. وفيما يلي تفصيل للمستويات الثلاثة من

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة.

المطلب الأول: مدخلات المستوى الأول

مدخلات المستوى الأول Level 1 inputs هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة التي يمكن للكيان الوصول إليها في تاريخ القياس (IASB, 2011, paragr. 76). وهي توفر أكثر المؤشرات موثوقية عن القيمة العادلة، ومتى ما توفرت هذه الأسعار فيجب استخدامها لقياس القيمة العادلة دون تعديل (IASB, 2011, paragr. 77). وعليه، فهي الأكثر موضوعية. ولا يمكن الحديث عن المحاسبة المستندة إلى السوق mark-to-market إلا في هذه الحالة.

قد يُتاح لبعض الأصول أو الخصوم بأن تُتبادل في أسواق نشطة متعددة، مما يعني مدخلات مختلفة من المستوى الأول. لذلك، فإن على الكيان في هذه الحالة التركيز على تحديد نقطتين (IASB, 2011, paragr. 78):

(أ) السوق الرئيسي للأصل أو الخصم، في حالة عدم وجود سوق رئيسي، السوق

الأكثر فائدة للأصل أو الخصم؛ و

(ب) ما إذا كان يمكن للكيان الدخول في معاملة موضوعها الأصل أو الخصم بسعر

ذلك السوق في تاريخ القياس.

وإذا ما تحصل الكيان على مدخلات من المستوى الأول للأصل أو الخصم فإن أي

تعديل عليها سيُنتج عنه انخفاض مستوى هذه المدخلات إلى ترتيب هرمي أقل (IASB, 2011, paragr. 79).

المطلب الثاني: مدخلات المستوى الثاني

إذا غابت مدخلات المستوى الأول، في ظل عدم إدراج الأصل في السوق، أو غياب سوق نشط له، وجب تقييم القيمة العادلة على أساس أحد نماذج التقييم، التي بالضرورة تستخدم مدخلات من مستوى هرمي أقل (المستوى الثاني أو الثالث). وفي هذه الحالة، نتحدث عن المحاسبة المستندة إلى النموذج mark-to-model.

وعليه، فمدخلات المستوى الثاني Level 2 inputs هي المدخلات غير مدخلات المستوى الأول والتي يمكن رصدها في السوق بشكل مباشر أو غير مباشر (IASB, 2011, paragr. 81). وهي تضم الأسعار المعلنة للأصول أو الخصوم المشابهة في الأسواق النشطة، الأسعار المعلنة للأصول أو الخصوم المطابقة أو المشابهة في الأسواق غير النشطة، والمدخلات التي يمكن ملاحظتها للأصول أو الخصوم بخلاف الأسعار المعلنة، مثل أسعار الفائدة ومنحنيات العائد التي يمكن رصدها على فترات منتظمة، التقلبات الضمنية والهوامش الائتمانية، بالإضافة إلى كل المدخلات المدعومة من السوق (IASB, 2011, paragr. 82).

عند قياس القيمة العادلة للأصول أو الخصوم، قد يكون من الضروري تعديل مدخلات المستوى الثاني، وهذه التعديلات تتفاوت اعتماداً على عوامل خاصة متعلقة بالأصل أو الخصم، مثل حالته أو موقعه. وقد تكون هناك حاجة أيضاً إلى التعديلات عندما يكون الأصل أو الخصم غير قابل للمقارنة. فعلى سبيل المثال، قد يؤثر تقييد ما على نقل الأصل أو استعمال وحدة حساب مختلفة على قابليته للمقارنة. كما قد يُحتاج إلى التعديلات وفق حجم أو مستوى النشاط في السوق الذي يتم من خلاله رصد المدخلات (Zyla, 2013, p. 63).

لذا، قد ينتج عن التعديل الجوهري لمدخلات المستوى الثاني أن يُصنف قياس القيمة

العادلة ضمن المستوى الثالث من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (IASB, 2011, paragr. 84).

المطلب الثالث: مدخلات المستوى الثالث

مدخلات المستوى الثالث Level 3 inputs هي بيانات متعلقة بالأصل أو الالتزام غير القابلة للملاحظة (IASB, 2011, paragr. 86). وهي المدخلات التي لا تتوفر لها معلومات سوقية تركز عليها؛ ويتم تطويرها باستخدام أفضل المعلومات المتاحة عن افتراضات المشاركين في السوق والتي يستخدمونها أثناء تسعير الأصل أو الخصم.

ومتى ما غابت المدخلات القابلة للملاحظة، فيجب استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة (مدخلات المستوى الثالث)، وهو ما يسمح بقياس القيمة العادلة في الحالات التي يقل فيها أو ينعدم نشاط السوق الخاص بالأصل أو الخصم عند تاريخ القياس. ومع ذلك، فإن هدف قياس القيمة العادلة يظل نفسه، أي سعر الخروج في تاريخ القياس من وجهة نظر المشاركين في السوق؛ والذين يملكون الأصل أو يدينون بالخصم. وعليه، فإن المدخلات يجب أن تعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الخصم، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر (IASB, 2011, paragr. 87).

والافتراضات المتعلقة بالمخاطر تشمل تلك الملازمة لتقنية تقييم معينة تُستخدم لقياس القيمة العادلة، والمخاطر المتعلقة بمدخلات تقنية التقييم. لذلك فإن أي قياس لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يُراعيها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الخصم لا يعتبر قياساً للقيمة العادلة (IASB, 2011, paragr. 88).

وفي ظل بحث الكيان عن المدخلات غير القابلة للملاحظة، يجب عليه استخدام أفضل

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

البيانات المتاحة، وقد ينطلق من بياناته الخاصة. ولكن يجب عليه تعديل هذه البيانات في ضوء توفر معلومات بشكل معقول عن أن المشاركين في السوق قد يستخدمون بيانات أخرى أو أن يتوفر شيء معين للكيان لا يتوفر للمشاركين في السوق (مثل تأزرٍ خاص بين أصول الكيان). ومع ذلك، فإنه ليس على الكيان أن يبذل جهداً مستنفداً (شاملاً) للإحاطة بافتراضات المشاركين في السوق (IASB, 2011, paragr. 89).

يلخص الجدول رقم 1 أدناه التسلسل الهرمي لمدخلات قياس القيمة العادلة مع التمثيل لها.

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

الجدول 1 : التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة

المستوى	مصدر المعلومات	مثال	نوع المدخلات
الأول	الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة.	أسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية	مدخلات قابلة للملاحظة
الثاني	المدخلات القابلة للملاحظة في السوق بشكل مباشر أو غير مباشر. وهي تضم الأسعار المعلنة للأصول أو الخصوم المشابهة في الأسواق النشطة، الأسعار المعلنة للأصول أو الخصوم المطابقة أو المشابهة في الأسواق غير النشطة، والمدخلات التي يمكن ملاحظتها للأصول أو الخصوم بخلاف الأسعار المعلنة.	سندات الدين غير المتداولة في أسواق نشطة حيث يحدد سعرها بالرجوع إلى مثيلاتها في الأسواق النشطة.	
الثالث	بيانات متعلقة بالأصل أو الالتزام غير القابلة للملاحظة. ويتم تطويرها باستخدام أفضل المعلومات المتاحة عن افتراضات المشاركين في السوق.	المعدات المتخصصة والتي لا يتوفر عنها الكثير من المعلومات السوقية.	مدخلات غير قابلة للملاحظة

مرتفعة

درجة الملاحظة

منخفضة

المطلب الرابع: فوائد التقسيم الهرمي لمدخلات قياس القيمة العادلة

يقدم التقسيم الهرمي لمدخلات القيمة العادلة معلومات إضافية وإيضاحات قيّمة لمستخدمي البيانات المالية حول ظروف قياسها. وقد رصد (Fornaro & Barbera, 2007, p. 34) خمسة فوائد لهذا التقسيم كما يلي:

- لدى الشركات الآن توجيهات أفضل بشأن الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان أثناء وضع افتراضات لتنفيذ حسابات القيمة العادلة من المستوى الثاني، أو كحل أخير، إجراء حسابات المستوى الثالث في الظروف التي تكون فيها الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المطابقة (المستوى الأول) غائبة.

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

- باستعمال التسلسل الهرمي، يصبح مستخدمو البيانات المالية أكثر أدراكاً لحجم استخدام المدخلات الملحوظة مقابل المدخلات غير الملحوظة في استخراج قياسات القيمة العادلة.
- يعطي الإفصاح عن ترتيب مدخلات قياس القيمة العادلة شفافية ورؤية أفضل لدرجة الذاتية والاجتهاد في الأرقام المنشورة من طرف المؤسسة.
- عند تعدد مصادر مدخلات قياس القيمة العادلة، يوفر الترتيب الهرمي إرشادات رسمية لوضع الترتيب المناسب لهذه المدخلات. أي استعمال المستوى الأدنى.
- تحسين قدرة المدقق الخارجي على التحقق من قياسات القيمة العادلة المفصح عنها.

المبحث السادس: مبادئ الإفصاح عن القيمة العادلة

يتمثل الهدف الأساسي للإفصاح عن قياسات القيمة العادلة في مساعدة مستخدمي البيانات المالية في تقييم تقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة فيها. مع مراعات مزيد من الإفصاح حول تأثير تلك القياسات على حساب النتائج وحساب الدخل الشامل عند استخدام مدخلات من المستوى الثالث لتقدير القيم العادلة للقياسات المتكررة (IASB, 2011, paragr. 91).

ولتحقيق هدف الإفصاح عن قياسات القيم العادلة يجب مراعاة النقاط التالية:

- ما إذا كانت قياسات القيمة العادلة متكررة أم لا،
 - فئة الأصل أو الالتزام محل القياس،
 - تقنيات القياس المستخدمة والمدخلات المستخدمة فيها ومستواها،
- وتصنف قياسات القيمة العادلة إلى متكررة وغير متكررة. فالقياسات المتكررة للأصول أو

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

الالتزامات هي تلك التي تتطلبها أو تسمح بها معايير التقارير المالية الدولية الأخرى في الميزانية في نهاية كل فترة محاسبية. أما القياسات غير المتكررة فهي تلك التي تتطلبها أو تسمح بها معايير التقارير المالية الدولية الأخرى في الميزانية ولكن في ظروف معينة (IASB, 2011, paragr. 93).

ويجب أن تعرض الإفصاحات المطلوبة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة في الميزانية بعد الاعتراف الأولي. حيث يتطلب تحديد الفئات المناسبة لها الاجتهاد مع طبيعة وخصائص ومخاطر الفئة بالإضافة إلى مستوى التسلسل الهرمي المناسب لها. وعموماً، يتطلب عرض فئات الأصول والالتزامات تفصيلاً أكبر من بنود عرضها في الميزانية. لذا، يجب أن تتضمن الإفصاحات أيضاً معلومات كافية للسماح لمستخدمي البيانات المالية بالتوفيق بين الإفصاحات حسب الفئة وبنود الميزانية (IASB, 2011, paragr. 94).

أيضاً على الكيانات مراعاة الإفصاح عن سياساتها لتحديد وقت حدوث التحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. حيث يجب أن تتبع الكيانات نفس السياسة وباستمرار عند نقل مدخلات إلى مستوى معين وكذا عند إخراج مدخلات من مستوى معين. فعلى سبيل المثال، تعترف بعض الشركات بالتحويلات في تاريخ الحدث أو عند التغيير في الظروف التي تسببت في التحويل. كما تعترف شركات أخرى بجميع التحويلات في بداية أو نهاية الفترة المحاسبية (IASB, 2011, paragr. 95).

ويمكن الاستخلاص من المعيار IFRS 13 أن الإفصاحات عن القيمة العادلة يجب أن تحتوي على تفاصيل أكثر كلما:

- اتجهت الأصول أو الخصوم من كونها متكررة إلى كونها غير متكررة،
- كان مستوى تجميع الأصول (وحدة الحساب) عالياً،

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

- انخفض المستوى الهرمي المدخلات من المستوى الأول نحو المستوى الثالث،
- تغيرت تقنيات التقييم،
- قدر معدو التقارير المالية أن المستخدمين يحتاجون تفاصيل أكثر للفهم.

ورغم هذه التحسينات المستمرة لإطار تطبيق وقياس القيم العادلة ضمن المحاسبة، وعلى رأسها الترتيب الهرمي للمدخلات والتأطير العالي للإفصاح، إلا أن هذا التطبيق تعترضه مجموعة من الصعوبات وخاصة ضمن البيئات الاقتصادية الأقل نمواً. وفيما يلي رصد لمختلف العوائق والصعوبات التي يمكن أن تعترض تطبيق محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة الاقتصادية والمالية والمحاسبية المحلية.

المبحث السابع: صعوبات تطبيق القيمة العادلة ضمن البيئة الجزائرية

يعترض تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية مجموعة من التحديات المختلفة قد تؤثر بشكل رئيسي على جودة المخرجات المرجوة من هذا التطبيق.

المطلب الأول: عدم توافق البيئة المالية والاقتصادية

يمكن ملاحظة أن محاسبة القيمة العادلة تعتمد بشكل كبير على بيئات اقتصادية ومالية يكون للأسواق فيها دور جوهري في التمويل. بالتالي فإن البيئات التي تعتمد أساليب تمويل أخرى قد يعترض تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة عائق عدم توافق آليات عمل نظمها المالية والاقتصادية مع الأسس التي بنيت عليها هذه المحاسبة. غير أن مجلس المعايير المحاسبية يرى في تطبيق القيمة العادلة أحد أسباب زيادة كفاءة الأسواق المالية وزيادة الثقة فيها. فالمعلومات المالية الملائمة والممثلة بشكل صادق تتيح للمستخدمين اتخاذ قرارات أكثر ثقة، وهذا يؤدي إلى

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

زيادة كفاءة أسواق رأس المال وانخفاض تكلفة رأس المال بالنسبة للاقتصاد ككل (Board 2010, OB 3).

ومن المعروف أن الأسواق المالية لا تكاد تلعب دوراً في الاقتصاد الجزائري. ولكن، في الجهة المقابلة، لا يمكن الادعاء بأن النظام المالي الجزائري موجه بالبنوك. فالنظام المالي والاقتصادي، بشكل عام، لا تلعب فيه مؤسسات التمويل دوراً كبيراً. فهو نظام مبني بشكل كبير على السياسة المالية ممثلة في إنفاق القطاع الحكومي. والملاحظ من الدراسات السابقة، (Boufeldja 2016, Djafri 2014, Tahri 2014)، أنها لم تظهر أن للبنوك دوراً في الدفع إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة أو الحد من استخدامها. وهذا ما يعزز ضالة دور القطاع البنكي في توجيه المحاسبة، بصفة عامة، في الجزائر.

وفي نفس السياق يمكن ملاحظة أن من بين أهم العوائق التي تحد من التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة هي غياب أسواق نشطة وفعالة خاصة بالنسبة للأدوات المالية. فقد أظهر (Djafri 2014) أن السياق الجزائري مازال بعيداً عن الاهتمامات المتعلقة بتطوير السوق المالية، التي تعد أحد الركائز الأساسية لتعميم محاسبة القيمة العادلة. ومن خلال استقصاء آراء الإطارات المحاسبية لعدد من المؤسسات العمومية الجزائرية، عبر أسلوب المقابلة، لاحظت (Tahri 2014) عددًا من العوائق تعترض تطبيق محاسبة القيمة العادلة، والتي من بينها غياب الأسواق الديناميكية والفعالة.

وهذا ما تؤكد به غالبية الدراسة الاستقصائية، حيث تظهر معظمها أن أحد أهم عوائق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية هو غياب سوق مال ديناميكي وفعال (Boufeldja 2016, Djafri 2014, Tahri 2014). فبعد إجراء دراسة ميدانية استقصائية شملت ثلاثة فئات: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممارسو المحاسبة والمؤسسات

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

المدرجة في بورصة الجزائر، توصل (Boufeldja 2016) إلى أن أهم العوائق التي تحول دون التطبيق محاسبة القيمة العادلة على المستوى البيئية الجزائرية تتمثل في عدم وجود أسواق نشطة.

كما تظهر الدراسات في البيئات التي لا تتمتع بخصائص النظم المالية الانجلوسكسونية تشابهاً في النتائج. حيث يبرز اعتماد محاسبة القيمة العادلة على الأسواق النشطة. فقد وجد (He et al, 2012) أن عدم وجود أسواق نشطة للأصول غير المالية، في بعض مناطق الصين، وانتشار المعاملات بين الأطراف المرتبطة يوفر للمؤسسات فرصاً لاستخدام محاسبة القيمة العادلة لإدارة الأرباح.

بصفة عامة، وُجد أن ملائمة القيمة للتقارير المالية أقل بالنسبة للبلدان التي تكون فيها النظم المالية موجهة بالبنوك بدلاً من السوق؛ حيث لا تشارك هيئات القطاع الخاص في عملية وضع المعايير المحاسبية؛ وتتبع الممارسات المحاسبية النموذج الأوربي القاري بدلاً من النموذج الأنجلوسكسوني؛ ويكون للقواعد الضريبية تأثير أكبر على القياس المحاسبي؛ وأين يكون الإنفاق على خدمات التدقيق منخفضاً نسبياً (Ali and Hwang 2000). وهي الخصائص التي تنطبق على النظام المالي الجزائري بشكل كبير.

المطلب الثاني: اختلاف الثقافة المحاسبية

يمكن تلخيص العائق الثقافي المحلي اتجاه توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة في أربعة عناصر أساسية: أولاً، عدم القدرة على التخلص من الهدف التقليدي للمحاسبة المتمثل في استخراج الوعاء الضريبي. ثانياً، قلة المعلومات عن آثار تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يدفع بالمحاسبين إلى اتخاذ موقف محافظ والركون إلى المألوف من الممارسات. ثالثاً، التخوف من الأثر المباشر على مهنة المحاسب وواجبته. إذ باستخدام محاسبة القيمة العادلة تتوسع السلطة التقديرية

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

لمعد التقارير المالية ما ينتج عنه آثار أخلاقية وقانونية يكون المحاسب في غنى عن تحملها. رابعاً، ضعف المحتوى التكويني للمحاسبين خاصة في ما تعلق بقياس القيم العادلة.

بالنسبة للعنصر الأول، تظهر الدراسات أن المحاسبين في الجزائر لم يتخلصوا من الهدف الضمني للمحاسبة في النماذج القارية، والذي يقضي بأن دورها الرئيسي هو تحديد الوعاء الضريبي. فقد خلص (Toumi and Belkharroubi, 2018) إلى أنه حتى مع اعتماد إطار محاسبي جديد ذي ثقافة أنجلوسكسونية ورؤية محاسبية مختلفة عن رؤية النموذج الأوربي القاري، تظل أولوية المحاسبة في الجزائر تلبية احتياجات الدولة للمعلومات، خاصة الضريبة. وقد يعزى ذلك أولاً، كما يرى دائماً (Toumi and Belkharroubi, 2018) إلى اختلاف البيئة المحاسبية الجزائرية عن البيئة المحاسبية للبلدان الأنجلوسكسونية. وثانياً، إلى عدم تحديد الإطار المفاهيمي الجزائري، بشكل صريح، هدف الإبلاغ المالي بل يمكن الاستنتاج من المادة الثالثة، من هذا الإطار، أن المشرع يفضل خاصية التمثيل الصادق على خاصية الملائمة، وهو ما يعارض توجهات مجلس المعايير المحاسبية الدولية، إذ تنص هذه المادة، في جزء منها، على أن البيانات المالية يجب أن تسمح بعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للكيان، ممتلكاته، أدائه، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. (قانون 07-11، 2007).

أما بالنسبة للعنصر الثاني، فيمكن لمس السلوك المحافظ للمشتغلين بالمحاسبة محلياً عبر ما توصلت إليه (مخلوفي، 2016) من تمسك المحاسبين الجزائريين بالمعالجة العادية للبيانات بالاعتماد على التكلفة التاريخية. كما وجد (Roekhudin et al, 2015) عبر إجراء دراسة تشمل محاسبي الشركات في إندونيسيا، أن المحاسبين يرفضون التطبيق الشامل لمحاسبة القيمة العادلة ويجنحون نحو تطبيق جزئي لها، تحت ثلاثة ذرائع رئيسية: أنها لا تصلح كأساس لقياس الأداء وحساب التعويضات، أنها قد تؤدي إلى رفع تكاليف إنتاج المعلومات المالية و/أو

دفع ضرائب إضافية وأن تطبيقها ليس إلزامياً. وتظهر هذه النتائج سلوكاً تحفظياً Conservatism behavior من طرف المحاسبين.

وأما بالنسبة للعنصر الثالث، فإن دور المحاسب يتغير في ظل محاسبة القيمة العادلة من مجرد مسجل وملخص للظواهر الاقتصادية والمالية إلى التأثير فيها وتفسيرها لصالح المستخدمين، ما يُنشأ علاقة وكالة بينه وبينهم؛ وما يترتب عنها من آثار أخلاقية وقانونية. فقد أظهرت نتائج (قوادي، 2018) أن هناك خوفاً من طرف معدي التقارير المالية من التقديرات الذاتية للقيمة العادلة لعدم توفر أسواق نشطة. كما لاحظ (Jerman 2014) أن عملية إعداد المعلومات المالية بالقيمة العادلة تمر عبر الخبرة الفنية، بالإضافة إلى مرورها بالإدارة، فيقود ذلك إلى ظهور وضعيات جديدة من الخطر الأخلاقي وتضارب المصالح.

أخيراً، بالنسبة للعنصر الرابع، فيمكن ملاحظة أن ضعف المحتوى التكويني للمحاسب الجزائري محل اجماع بين الدراسات السابقة في موضوع محاسبة القيمة العادلة (مثل: حمدي، 2017، العرابي، 2013، قزون، 2013، قوادي، 2018، مخلوفي، 2016). فعلى سبيل المثال، توصلت (حمدي، 2017) ومعها (قزون، 2013) إلى أن البيئة المحلية لا تتوفر على خبراء ملمين بمتطلبات قياس القيمة العادلة، وهذا ما يشكل أحد الصعوبات في وجه التوسع في استخدامها. ويضيف (العرابي، 2013) إلى أسباب ضعف التكوين قصر فترة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة.

وبشكل عام، يرى (Faraj and El-Firjani. 2014)، عبر أسلوب المقابلة ضمن البيئة الليبية، أن من بين عوائق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الضعف اللغوي وقلة البرامج التدريبية: فالغالبية العظمى من المشاركين غير قادرين على استخدام اللغة الإنجليزية في إعداد الحسابات، كما أن معظم الشركات المدرجة في البورصة لا تقدم برامج تدريبية لكادرها

المالي والمحاسبي.

المطلب الثالث: قصور الإطار القانوني والتنظيمي:

من بين الصعوبات التي تحد من التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة قصور الإطار القانوني والتنظيمي. الذي ينشأ عن مجموعة من الأسباب في مقدمتها تعارض متطلبات هذه المحاسبة مع التشريعات والتنظيمات الأخرى؛ خاصة ما تعلق منها بالجانب الجبائي. كذلك اعتماد النظام المحاسبي المالي منطلقات متحفظة مختلفة عن منطلقات محاسبة القيمة العادلة. ثم عدم أخذ التشريع بعين الاعتبار للتحديثات المتواصلة للمعايير المحاسبية الدولية بشكل عام، وفيما يخص محاسبة القيمة العادلة بشكل خاص. وأخيراً، عدم العمل على إصدار التنظيمات والقواعد الإرشادية المتعلقة بالتعامل مع القيمة العادلة وقياسها.

تتفق العديد من الدراسات على المستوى المحلي أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يتعارض، بشكل خاص، مع التشريع الجبائي. فقد لاحظت (مخلوفي، 2016) عدم ارتباط تبني النظام المحاسبي المالي وتعديلات للقانون التجاري والنظام الضريبي. وقد يكمن عدم التحمس لإجراء التعديلات المطلوبة إلى الخوف من تقلص الإيرادات الضريبية. ففي هذا الصدد، لمس كل من (قوادري، 2018) و(حمدي، 2017) تحفظاً من طرف الإدارة الجبائية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة. وعزى ذلك إلى احتمال أن تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير.

وقصور الإطار القانوني والتنظيمي الجزائري عن استيعاب محاسبة القيمة العادلة ليس ناشئاً فقط عن التعارض هذه المحاسبة مع التشريع الجبائي، بل أيضاً بسبب تبني هذا الإطار لمحاسبة التكلفة التاريخية كمعيار أساسي للتقييم، ضمن رؤية محافظة للمحاسبة يشكل عام، حيث تنص المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أن تقيّد وتعرض جميع العناصر المحاسبية

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة

بتكلفتها التاريخية. مع استثناء الأصول البيولوجية والمالية، والتي يتم تقييدها بالقيمة العادلة.

ومن ضمن أسباب قصور الإطار القانوني والتنظيمي. عدم أخذه بعين الاعتبار التحديثات المتواصلة للمعايير المحاسبية الدولية بشكل عام، وفي ما يخص محاسبة القيمة العادلة بشكل خاص. إذ حتى بتاريخ تبني النظام المحاسبي المالي بين 2007 و2009 كانت قد صدرت تحديثات فيما يخص محاسبة القيمة العادلة، وذلك بصدر المعيار المحاسبة الأمريكي SFAS 157 " قياسات القيمة العادلة " سنة 2006، في إطار مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، حيث كان من المتوقع أن يتم تبني هذا المعيار لاحقاً من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما تم بالفعل سنة 2011.

وقد حمل المعيار SFAS 157 ومن بعده المعيار IFRS 13، تعريفاً جديداً للقيمة العادلة، وهو بالمناسبة مختلف عن تعريف النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى تفاصيل أكثر عن طريقة قياس القيمة العادلة وتوسيع الإفصاح عنها، وتحديد أكثر دقة لمصطلحاتها. وأهم نقطة تمثلت في توحيد إجراءات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة، والتي كانت متفرقة في المعايير المختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان.

كذلك، فإن من أوجه قصور الإطار القانوني والتنظيمي عدم إصدار القواعد الإرشادية المتعلقة بالتعامل والقياس للقيم العادلة للعناصر المحاسبية. حيث يرى حوالي نصف عينة المستجوبين عند (Tahri 2014) أن من ضمن عوائق استخدام محاسبة القيمة العادلة: نقص المعلومات حول قواعد حسابها، وغموض متطلبات النظام المحاسبي المالي بهذا الشأن. كما وقف (سبتي، 2016) على وجود غموض وصعوبة في تطبيق قياس القيمة العادلة على مستوى الدول محل الدراسة (الجزائر، الأردن ومصر)، حيث يرجع ذلك إلى حداثة هذا الأسلوب في هذه الدول وعدم توفر إجراءات لتبسيط القياس الخاصة به.

خلاصة الفصل:

تشكل القيمة العادلة للأصل المبلغ الذي يمكن أن يحصل جراء بيعه لأحد المشاركين في السوق ضمن معاملة عادية بالتاريخ الجاري. وبالمقابل فإن القيمة العادلة للخصم تشكل ما قد تدفعه المؤسسة لإلقاء عبئه على أحد المشاركين في السوق، كذلك ضمن معاملة عادية في التاريخ الجاري.

وتاريخياً، لم يكن مفهوم القيمة العادلة بهذا الشكل، إذ تطور على مختلف مراحل التاريخ المحاسبي، سواء من الناحية المفاهيمية التي أعطت المبررات النظرية لتطبيقه، أو من الناحية التنظيمية التي يَسَّرَت عملية التطبيق.

وفي الجزائر، التي اعتمدت نظام اقتصادي موجه غالب تاريخياً، لم تكن المحاسبة استثناءً. إذ ظلت محافظة معظم تاريخياً. ولم يكن التعامل الجدي مع مفهوم القيمة العادلة إلا مع الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي سنة 2007. لكن تبقى إجراءات القياس والتطبيق قاصرة عما هو متوفر دولياً.

فمثلاً، لا تُفَصِّل المحاسبة الجزائرية في تقنيات القياس، الممتدة على ثلاثة مناهج هي: منهج السوق، منهج التكلفة ومنهج الدخل، ولا في مدخلات هذا القياس؛ المرتبة وفق موثوقيتها وقابليتها للملاحظة إلى ثلاثة مستويات. حيث يعتمد المستويان الأول والثاني على المعلومات السوقية القابلة للملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، المستقاة من جهة مستقلة عن المؤسسة. أما المستوى الثالث فيتركز على المعلومات غير القابلة للملاحظة والتي تنتجها المؤسسة معتمدة على افتراضات المشاركين في السوق.

الفصل الثاني:

خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

تمهيد:

تتنوع المعلومات المالية وتختلف أهميتها، اعتمادًا على مستعملها وهدفه من هذا الاستعمال. فالعديد من ملخصات بيانات الشركات توفر أجزاء من المعلومات المالية التي تعتمد عليها الإدارة لاتخاذ القرارات وتوجيه أنشطة التشغيل لتحقيق النجاح المالي. كما تعتمد أطراف أخرى على المعلومات المالية للشركات في اتخاذ قراراتها؛ ومن أهمها المستثمرين والمقرضين ومصالح الضرائب وبقية أصحاب المصلحة. وتشمل هذه المعلومات مجموع البيانات من قبيل الميزانيات والتقارير والبيانات المالية.

ومن بديهيات عملية اتخاذ القرار تَوَفُّر معلومات ذات جودة، قادرة على التأثير على العملية. ويُستقى جزء مهم من هذه المعلومات من نظم المعلومات المحاسبية والبيانات المالية. وفي سياق النظر للمعلومات المالية على أنها متغير مفسر لجودة القرارات، من المهم التأكيد على أنه يجب على المستخدمين المختلفين معرفة كيفية قراءة هذه المعلومات وتقييم مدى جودتها.

وعلى هذا الأساس، سيعرض الفصل في:

- المبحث الأول: تعريف المعلومات المالية،
- المبحث الثاني: أنواع القوائم المالية،
- المبحث الثالث: أهمية المعلومات المالية،
- المبحث الرابع: علاقة المعلومات المالية باتخاذ القرار،
- المبحث الخامس: الخصائص النوعية للمعلومات المالية الجيدة.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

- المبحث السادس: أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية،

- المبحث السابع: نقائص محاسبة القيمة العادلة.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

المبحث الأول: تعريف المعلومات المالية

تُشكل البيانات المالية السنوية للشركات مستند اتصال رسمي؛ يشتمل على معلومات كمية وسردية وصور ورسوم بيانية. تهدف إلى إعلام المساهمين، الدائنين وغيرهم بتاريخ أداء الشركة، حالتها المالية الحالية والتوقعات المستقبلية. (Courtis, 1995, p. 4). وتتضمن البيانات المالية: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج (قانون 07-11، المادة 25). فالبيانات المالية هي تقرير موجز يوضح المركز المالي للشركة، أدائها وكيفية استخدامها للأموال الموكلة إليها من قبل المساهمين والمقرضين.

ولما كانت المعلومات هي بيانات يتم تقديمها في سياق يمنحها المعنى والأهمية، ويمكن أن تؤدي إلى زيادة الفهم أو تقليل عدم اليقين أو الأمرين معاً. فلا يمكن اعتبار البيانات المالية معلومات مالية إلا إذا قدمت ضمن سياق معين.

ويتم الاعتراف بأهمية السياق في تفسير المعلومات منذ فترة طويلة (Madden, 2000, p. 344). فمثلاً، إذا تم الحصول على بيانات أرباح شركة ما لسنة معينة، فإن هذا العنصر لا يمكن أن يوصف بكونه معلومة، إلا إذا أضيف له سياق معين، مثل أرباح السنة الماضية. حينها تساعد هذه البيانات في الحكم على الأرباح بالارتفاع، الانخفاض أو الاستقرار. وتتسع فائدة هذه البيانات باتساع السياق. حيث أن معرفة أرباح الشركات في نفس القطاع سيفيد في الحكم على أداء الشركة بالمقارنة مع المنافسين.

والمقصود بالمعلومات المالية، في إطار هذه الأطروحة، البيانات المالية للشركات ضمن السياق المالي والاقتصادي الذي تعمل فيه. وهذا السياق إما أن يكون خاصاً بالشركة نفسها، أي بياناتها المالية الحالية والسابقة، نسبها المالية وتطوراتها المستقبلية، وإما أن يكون بالمقارنة مع

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

الشركات الأخرى؛ التي تعمل في نفس القطاع، وإما على المستوى الكلي سواء المحلي، الإقليمي أو الدولي. ويمكن أن يكون السياق معرفة مسبقة لدى متلقي المعلومة (مثل الخبرات المتوفرة لدى المحللين الماليين) أو معايير معينة تقارن بها هذه المعلومة (مثل النسب المالية المرغوبة).

ولا شك أن المعلومات المالية بصفة عامة ليست قاصرة على ما تتضمنه البيانات المالية. إذ أن التقارير المالية للأغراض العامة لا تقدم جميع المعلومات التي يحتاجها المستخدمون ولا يمكنها، كذلك، توفيرها جميعها (IASB, 2010, OB6). وعليه، يحتاج هؤلاء المستخدمون إلى البحث عن معلومات مكملة من مصادر أخرى، مثل البيانات الاقتصادية العامة، النشرات القطاعية وبيانات أسواق المال.

إن أحد الأبعاد الأخرى للسياق الخاص بالمعلومات المالية هو المستخدم نفسه. لذا، نجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يحاول ضمن إطاره المفاهيمي تحديده، ولكن بشكل مرن. فهو يرى أن الهدف من إعداد التقارير المالية للأغراض العامة هو توفير المعلومات المالية للمستثمرين، المقرضين والدائنين الآخرين؛ الحاليين والمحتملين، من أجل اتخاذ القرارات (IASB, 2010, OB2). ويسمي هذه المجموعة من المستخدمين بالمستخدمين الأساسيين primary users (IASB, 2010, OB8).

ولما كانت القوائم المالية وعاءاً للمعلومات المالية الموجهة للاستخدام العام؛ كان لزاماً التعرّيج عليها وعلى أهم ما هو موجه منها للإبلاغ العام.

المبحث الثاني: أنواع القوائم المالية

تقوم الشركات بنشر المعلومات المالية بعدة أشكال أخرى، غير القوائم المالية، مثل البيانات الصحفية، المعلومات الموجهة للمحللين... إلخ. وبعده طرق مثل العروض التقديمية،

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

المواقع الالكترونية وغيرها. غير أن الكشوف المالية تبقى أهم مصدر رسمي للمعلومات المالية.

وتنقسم الكشوف المالية، عادة، إلى خمسة وثائق: أربعة جداول وملحق. وتشكل الجداول من الميزانية، حساب النتائج، جدولاً سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة. وفيما يلي تفصيل هذه الوثائق.

المطلب الأول: الميزانية

تُحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم (مرسوم تنفيذي رقم 08-156، 2008، المادة 33). فهي عبارة عن تقرير مالي يقدم لمحة سريعة عن مركز الكيان في لحظة زمنية معينة، عادة ما تكون نهاية السنة، أو السداسي أو الفصل، بما في ذلك أصوله (الموارد الاقتصادية)، خصومه (الديون أو الالتزامات) وحقوق الملكية أو الأموال الخاصة (الأصول منقوصاً منها الخصوم). وتأخذ الميزانية تسميتها من التوازن. إذ من المفروض أن يتساوى طرفها بعد الانتهاء من حسابها. ويمكن مصادفة تسميات أخرى للميزانية مثل، بيان المركز المالي أو الحالة المالية أو الوضعية المالية.

تتوزع مكونات الميزانية بين ثلاث فئات، هي الأصول، الخصوم والأموال الخاصة. فالأصل هو مورد يتحكم فيه الكيان، بموجب أحداث ماضية، ويتوقع أن يعود عليه بمنافع اقتصادية مستقبلية (IASB 2010, par 4.4، قرار 2008).

وتنقسم الأصول بدورها إلى غير جارية، جارية وسائلة. فالأخيرة تتمثل في الموجودات من نقدية وما في حكمها من أموال قابلة للاستخدام الفوري؛ مثل الحسابات الجارية والحسابات البنكية.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

وأما الأصول الجارية، فهي تلك التي ينتظر الكيان تحقيقها، بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية أو تلك التي تمت حيازتها بغرض المعاملات أو لمدة قصيرة وينتظر تحقيقها في غضون اثنا عشر شهراً اللاحقة (قرار 2008، ص 81). ومن أمثلتها المخزونات المختلفة والديون على الزبائن.

أما الأصول غير الجارية، فتمثل تلك المخصصة للاستعمال المستمر ضمن نشاطات الكيان أو التي حيزت بغرض التوظيف على المدى البعيد ولا ينوي الكيان تحقيقها خلال الاثني عشر شهراً التي تلي قفل السنة المالية (قرار 2008، ص 81). وقد تشمل البنايات، معدات الإنتاج والمكاتب والأدوات المالية الموظفة لممد طويلة.

من جانب آخر، تشتمل الميزانية على الخصوم. وهي مصادر تمويل ما تملكه من أصول. إذ تعبر عن التزامات راهنة بموجب أحداث ماضية، يترتب عن إطفائها خروج موارد تمثل منافع اقتصادية بالنسبة للكيان (قرار 2008، ص 88). وتتوزع الخصوم بدورها إلى خصوم طويلة وأخرى قصيرة الأجل.

فالخصوم قصيرة الأجل أو الخصوم الجارية يُنتظر إطفائها أو سدادها في غضون سنة أو خلال الدورة العادية للكيان. ويمكن أن نجد ضمنها أجور الموظفين وديون الموردين. أما الخصوم طويلة الأجل أو غير الجارية فهي كل الخصوم التي لا ينطبق عليها تعريف الخصوم الجارية. فهي قد تكون ديوناً طويلة أجل أو ضرائباً مؤجلة.

بعد تحديد الأصول والخصوم، تتحدد آلياً الأموال الخاصة أو حقوق الملكية. إذ ليست إلا الفرق بينها. وتشكل الأموال الخاصة القيمة الدفترية الصافية للشركة.

يتحدد وفق الميزانية العديد من النسب المالية المهمة لمستخدمي التقارير المالية. فعلى

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

أساسها يتم حساب نسبة الرفع المالي، أي الديون طويلة الأجل مقسومة على الأموال الخاصة. وكلما ارتفعت هذه النسبة؛ زاد تمويل الشركة عن طريق الاقتراض. ويُستنتج بعد ذلك أنها "عالية الاستدانة"، أي أنها أكثر عرضة لتقلبات السوق التي تجعل من الصعب عليها خدمة ديونها. أما إذا كانت النسبة ضعيفة، فستتمكن الشركة من التحكم في مصيرها بمزيد من اليقين. غير أنها ستضيع فرص التوسع والاستثمارات الكبيرة. لذا فإن نسبة معقولة في ظل طبيعة النشاط وظروف السوق هي الأمثل. وبالمثل، يمكن تحديد ما إذا كانت الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية.

المطلب الثاني: حساب النتائج

يعد حساب النتائج أحد الوسائط الرئيسية الإبلاغ المالي. فهو وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويُظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح (مرسوم تنفيذي 156-08، 2008، المادة 34). حيث يقدم ملخصاً للإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر والنتيجة الصافية، سواء كانت ربحاً أم خسارة، عن فترة معينة، عادة تكون سنة، نصف سنة أو فصلاً. وبذلك فهو يعرض صورة متحركة عن عمليات الشركة.

تشكل العناصر الرئيسية لحساب النتائج من الإيرادات، المكاسب، المصروفات، الخسائر والنتيجة الصافية، حيث تحسب هذه الأخيرة عبر خصم المصروفات والخسائر من الإيرادات والمكاسب، وتكون ربحاً إذا فاقت الأخيرة الأولى وخسارة إذا كان العكس.

وتعبر الإيرادات (المنتوجات) عن الزيادات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية؛ في شكل تدفقات نقدية داخلية للشركة، تعزيز للأصول أو انخفاض في الخصوم. والتي تؤدي إلى

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

ارتفاع الأموال الخاصة، غير تلك الارتفاعات الناتجة عن ارتفاع حصص المساهمين (قرار 26 جويلية 2008، ص 88، IASB, 2010, paragr. 4.25). ومن الأمثلة على الإيرادات: إيرادات المبيعات، إيرادات الفوائد وإيرادات الإيجار.

تشكل المصروفات (الأعباء) انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات نقدية خارجة من الشركة، انخفاض في الأصول أو زيادة في الخصوم. والتي تؤدي إلى انخفاض في الأموال الخاصة، بخلاف تلك الانخفاضات المتعلقة بالتوزيعات على المساهمين (قرار 26 جويلية 2008، ص 82، IASB, 2010, paragr. 4.25). ومن أمثلتها: تكلفة البضائع المباعة، أجور المستخدمين والأعباء المدفوعة لقاء الخدمات المختلفة.

كما تعتبر المكاسب (الخسائر) زيادات (نقصان) في الأموال الخاصة من المعاملات العرضية للشركات ومن جميع المعاملات والأحداث الأخرى التي تؤثر عليها خلال الفترة المحاسبية، باستثناء تلك الناتجة عن مدفوعات أو استثمارات (المصروفات أو التوزيعات لصالح) المساهمين أو المالكين. وعبر تمييز المكاسب والخسائر عن العوائد والمصروفات يتمكن مستخدم البيانات المالية من تمييز ما هو من النشاط العادي للشركة وما هو من الأنشطة والأحداث الاستثنائية. وهو ما يعزز من دقة توقعات المستخدمين حول التدفقات المالية المستقبلية. ومن أمثلة المكاسب والخسائر ما ينتج عن بيع أصل من الأصول من ربح أو خسارة.

ويسجل حساب النتائج المكاسب والخسائر غير العادية. وهي أحداث أو معاملات غير عادية بطبيعتها ونادرة الحدوث في نفس الوقت. فقد تكون من قبيل الكوارث الطبيعية، أو التأميمات، أو حظر نشاط أو منتج معين.

يحمل حساب النتائج معلومات وافرة عن الشركة المصدرة. فيمكن الحصول منه على معلومات حول العائد على الاستثمارات، المخاطر، المرونة المالية والقدرات التشغيلية. فالعائد

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

على الاستثمار يقيس الأداء العام للشركة. والمخاطر تعبر عن مستوى عدم اليقين المرتبط بمستقبل المؤسسة. والمرونة المالية هي قدرة الشركة على التكيف مع المخاطر والفرص. فيما تتعلق القدرة التشغيلية بقدرة الشركة على الحفاظ على مستوى معين من الأداء التشغيلي.

وتتضمن المعلومات الرئيسية غير المدرجة في الميزانية وحساب النتائج التغيرات في الأموال الخاصة، وحالة سيولة الخزينة.

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة

يهدف جدول سيولة الخزينة (بيان التدفق النقدي) إلى إعطاء مستعملي الكشف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها؛ وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، عبر تقديم مداخيل ومخارج الموجودات المالية حسب مصدرها (قرار 2008، ص 26). وهو لا يشمل البنود غير النقدية مثل الاهتلاكات. هذا ما يجعله مفيداً لتحديد قدرة الشركة على البقاء على المدى القصير، وخاصة قدرتها على دفع ديونها.

ويصنف جدول السيولة بيانات التدفق النقدي وفقاً لمنشئها. فهي إما أن تكون ناشئة عن أنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل. يتم تقسيم الجدول إلى أقسام حسب هذه المجالات الوظيفية الثلاثة: (1) التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية، (2) التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار، (3) التدفقات التي تولدها أنشطة التمويل و(4) تدفقات الأموال من الفوائد وحصص الأسهم (قرار 2008، ص 26).

ويتشابه جدول سيولة الخزينة وحساب النتائج من حيث أن كلا منها يظهر أداء الكيان خلال فترة زمنية معينة. والفرق بين الاثنين هو أن حساب النتائج يأخذ في الاعتبار بعض البنود المحاسبية غير النقدية مثل الاهتلاك والمدفوعات الآجلة. فيما يستبعد جدول سيولة الخزينة كل

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

هذه البنود ويظهر بالضبط مقدار الأموال الفعلية التي ولَّدها الكيان. ما يكشف كيفية أداء الشركات لإدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. ويوفر صورة أكثر وضوحاً لقدرة الشركة على الدفع للدائنين، وتمويل النمو.

فمن غير المستبعد لشركة تظهر على أنها رابحة وفق المعايير المحاسبية أن تتعرض لمشاكل إذا لم تمتلك ما يكفي من السيولة لدفع فواتيرها. حيث توضح المقارنة بين السيولة المتوفرة والديون المستحقة، والمعروفة بنسبة التدفق النقدي التشغيلي، قدرة الشركة على خدمة القروض وفوائدها.

وعلى عكس من الطرق الكثيرة التي يمكن بها التلاعب في عرض الأرباح، لا يوجد ما تستطيع الشركات فعله حيال وضعها النقدي. وباستثناء عمليات الاحتيال الصريح، يُظهر جدول السيولة الوضعية الحقيقية للشركة. فهي إما لديها سيولة وإما لا. وسوف يدقق مستخدمو التقارير المالية بحرص في جدول سيولة الخزينة لأي شركة من أجل فهم صحتها العامة.

المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية (قرار 2008، ص 26). فهو يظهر العمليات المتعلقة بحقوق ملكية الكيان على أرصدة بداية الفترة والتي توصل إلى أرصدة نهاية الفترة. حيث يتم بدأ الجدول بأرصدة حقوق الملكية للفترة السابقة، ثم يتم إضافة أو طرح عناصر، مثل الأرباح وتوزيعات على المساهمين، للوصول إلى الرصيد الجديد للأموال الخاصة.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

عادة يتم تحرير جدول تغير الأموال الخاصة عبر إضافة الأرباح الصافية للفترة لرصيد الأموال الخاصة السابق ثم طرح التوزيعات وإضافة أو طرح أي تغييرات أخرى للوصول إلى الرصيد الجديد للأموال الخاصة.

تتعدد المعاملات المحتملة تأثيرها على الأموال الخاصة ومن ثم يجب إظهارها في هذا الجدول. فعلى سبيل المثال يمكن أن يظهر الجدول:

- صافي النتيجة من الربح أو الخسارة،
- توزيعات الأرباح،
- العائدات من بيع الأسهم،
- الأرباح والخسائر المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية،
- التغيرات الناتجة عن تبديل السياسات المحاسبية،
- التغيرات الناتجة عن تصحيح أخطاء الفترات السابقة،
- التغيرات في القيمة العادلة لبعض الأصول.

يساعد جدول تغير الأموال الخاصة مستخدمي التقارير المالية على تحديد العوامل التي تسبب التغيرات في حقوق المالكين خلال الفترات المحاسبية. في حين أنه يمكن ملاحظة تغيرات رصيد رأس المال من الميزانية، فإن الجدول يكشف عن معلومات هامة حول طبيعة هذه التغيرات وحجم كل تغير على حده. فارتفاع رأس المال الناتج عن الأرباح لا يرسل نفس رسالة الارتفاع جراء إصدار أسهم جديدة.

المطلب الخامس: الملحق

يتضمن ملحق الكشف المالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

هذه الكشفوف (الميزانية، حساب النتائج وجدول السيولة وتغير الأموال الخاصة) (مرسوم تنفيذي 08-2008، 156، المادة 37). ويوفر الملحق معلومات إضافية متعلقة بعمليات الشركة ومركزها المالي ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من الكشفوف المالية. وهو مطلوب لاستيفاء مبدأ الإفصاح الكامل.

يختلف الملحق عن بقية الكشفوف المالية في إمكانية احتوائه على معلومات ذات طابع وصفي بالإضافة الى المعلومات الكمية. فهو بذلك يتصف بمرونة أكبر إذ يتيح لمعدي الكشفوف إدراج أي معلومات من شأنها أن تؤثر على قرارات المستخدمين.

ويحتوي الملحق، عادة، على القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، المعلومات الإضافية المعينة على الفهم الأحسن لبقية الكشفوف، المعلومات عن الكيانات المرتبطة بالكيان المبلّغ، حجم وطبيعة هذه الروابط، والمعلومات العامة أو التي تتعلق ببعض العمليات الخاصة؛ الضرورية للحصول على التمثيل الصادق لهذه العمليات.

كما يسمح الملحق لمعدي التقارير المالية، باعتباره أداة مرنة، بإدراج الحوادث التي طرأت عقب تاريخ إقفال السنة المالية، دون أن يضطروا إلى تصحيح الكشفوف نفسها. وذلك إذا كان إغفال هذه الحوادث من شأنه أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون (قرار 2008، ص 27).

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

الشكل 3 : أنواع القوائم المالية

الميزانية:	• تقدم لمحة سريعة عن مركز المالي للكيان في لحظة زمنية معينة، عادة ما تكون نهاية السنة، بما في ذلك أصوله، خصومه والأموال الخاصة.
حساب النتائج:	• ملخص للأعباء والمنتجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية والفرق بينهما، دون أن يأخذ بعين الاعتبار تاريخ تحصيلها أو دفعها.
جدول سيولة الخزينة:	• إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها؛ وكذلك المعلومات بشأن استخدامهما، عبر تقديمها حسب مصدرها.
جدول تغير الأموال الخاصة:	• يظهر أثر العمليات المتعلقة بحقوق ملكية الكيان على أرصدة بداية الفترة والتي توصل إلى أرصدة نهاية الفترة.
الملحق:	• يتضمن معلومات وصفية وكمية تفيد في فهم الأرقام الواردة في غيره من الكشوف. ويوفر معلومات إضافية متعلقة بعمليات الشركة ومركزها المالي وكذا الطرق والأساليب المحاسبية المستعملة.

المبحث الثالث: أهمية المعلومات المالية

توفر البيانات المالية، الموجهة للجمهور، معلومات يستخدمها المستثمرون، الدائنون والمحللون؛ لتقييم الأداء المالي للشركة. وبموجب القوانين والمعايير المحاسبية يجب أن توفر هذه البيانات القدر الكافي من المعلومات لتحقيق أغراض مستخدميها.

وتعد البيانات المالية أدوات مهمة للمديرين لإبلاغ النجاحات السابقة والحالية؛ بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية. فمن خلال نشر البيانات المالية، يمكن للإدارة التواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل المستثمرين، الدائنين، الهيئات الرقابية والضريبية، وسائل الإعلام ومحللين الماليين حول إنجازاتها.

تتباين أهمية المعلومات المالية بالنسبة لمستخدميها بحسب طبيعة علاقتهم بالشركة مصدر هذه المعلومات. لذا، فإن دراسة أهمية المعلومات المالية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

المستخدم لها. فالمساهمون ينتظرون معلومات قد تختلف عن الدائنين أو الموظفين.

وباعتبار تنوع المستخدمين للمعلومات المالية، سنأخذ بتصنيف مجلس معايير المحاسبة الدولية لهؤلاء المستخدمين لدراسة أهميتها بالنسبة لكل فئة منهم. فحسب المجلس فإن مستخدمي التقارير المالية المعدة للجمهور، يتلخص في فئتين: المستخدمون الرئيسيون وغير الرئيسيين.

والمستخدمون الرئيسيون هم أولئك الذين لا يمكنهم مطالبة الكيانات المبلّغة بتقديم المعلومات إليهم مباشرة ويجب أن يعتمدوا على التقارير المالية للأغراض العامة لكثير من المعلومات المالية التي يحتاجونها. ويتشكلون من معظم المساهمين، المقرضين والدائنين الآخرين، الحاليين والمحتملين (IASB, 2010, OB5). أما بقية المستخدمين، غير الرئيسيين، فهم من لا يحتاجون التقارير المالية العامة بشكل جوهري، أو أولئك الذين يستطيعون مطالبة الكيانات بالمعلومات التي يحتاجونها، كالمساهمين الكبار، إدارة الشركة أو الدولة.

المطلب الأول: بالنسبة للمساهمين

المساهمون هم أصحاب الشركة ولكنهم لا يشاركون في اتخاذ القرارات والأنشطة اليومية. ومع ذلك، يتم مشاركة نتائج الشركة معهم في اجتماعات الجمعية العامة العادية. حيث تمكنهم هذه البيانات من فهم كيفية أدائها. كما تسمح لهم بالحكم على الأداء الحالي والمستقبلي. إذ يتم استخدام بيانات الكشوف السابقة والحالية للتنبؤ بالقيمة المستقبلية للشركة؛ من خلال إجراء تحليل للاتجاهات ووضع توقعات حول التدفقات المالية المستقبلية نحو الشركة. وبذلك يتم جذب المستثمرين من طرف الشركات ذات التوقعات المستقبلية الإيجابية.

تعد قرارات الاستثمار قرارات ذات طابع طويل المدى. لذا فهي تتطلب تحليلاً متكاملاً.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

ويكون هذا التحليل ممكناً فقط عند توفر معلومات مالية ملائمة. فالشركات العامة هي شركات يمكنها جمع رؤوس الأموال مباشرة من الجمهور. وهذا يعني أن أفراد الجمهور الراغبين في شراء أسهم الشركة وسنداتها بحاجة إلى أن يكونوا على دراية بصحتها المالية في المدين القصير والطويل.

وتشكل الميزانية وحساب النتائج أساساً جيداً للمستثمرين لفهم قيمة الشركة. حيث تعرض الميزانية القيمة الحالية للشركة لأنها تعرض إجمالي الأصول، الخصوم وحقوق الملكية. والمعلومات المالية، الموجهة للجمهور، هي أهم مصدر معلومات للمساهمين الحاليين والمحتملين. إذ يحتاجون إليها لفهم حجم وطريقة توزيع الأرباح والتنبؤ بالأرباح المستقبلية.

المطلب الثاني: بالنسبة للمقرضين والدائنين الآخرين

يؤدي المقرضون والدائنون الآخرون دوراً هاماً في حياة الشركات؛ باعتبارهم يمولون عملياتها. وتتأثر قدرة الشركة على تأمين القروض من خلال قدرتها على توفير معلومات مالية موثوقة.

من خلال البيانات المالية، يمكن للمقرضين والدائنين أن يحكموا على سيولة، مديونية وربحية الشركة. إذ أن معظمهم يهتمون بشكل خاص بوضع ديون الشركة. فإذا كان مستوى الدين أعلى من الشركات الأخرى في نفس القطاع، فهذا يعني أن الشركة تعاني من زيادة في الرفع المالي. وبالتالي سوف يساعدهم هذا التحليل على تقرير ما إذا كانوا يريدون متابعة العمل معها أو تغيير وجهاتهم المستقبلية.

يعتمد المقرضون، بشكل خاص، على الميزانية، حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة عند

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

اتخاذ قرارات الإقراض. إذ تُظهر الميزانية حجم ديون الشركة؛ مما يتيح للمقرض معرفة ما إذا كان مستوى ديون المقرض مستقرًا. فالشركات ذات مستوى مرتفع من الديون معرضة لخطر أكبر من غيرها؛ لأنها قد تواجه مشاكل في تمويل هذه الديون.

يساعد حساب النتائج المقرضين على استيعاب مدى ربحية الشركة. إذ قد تواجه الشركة التي تتكبد خسائر مشاكل في سداد الديون على الرغم من امتلاكها لمستوى تدفق نقدي مناسب. فالمقرض ليس على استعداد لتقديم الائتمان إلا لشركة يضمن، عبر دراسة ربحيتها، قدرتها على السداد. بمعنى آخر، يساعد تحليل حساب النتائج المقرض على تقييم قدرة المقرض على تمويل ديونه على المدى الطويل.

يحتاج المقرضون والدائنون، أيضاً، إلى جدول سيولة الخزينة لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات الجارية. ويكون لمشكلات التدفق النقدي آثار خطيرة على المدى القصير، حيث قد تفشل الشركة في الوفاء بالتزاماتها إذا ضعف معدل التدفقات النقدية لديها.

ومع توفر الكشف الثلاثة (الميزانية، حساب النتائج وجدول السيولة)، يمكن للمقرضين والدائنين الآخرين اتخاذ قرارات سليمة؛ وبالتالي تجنب المخاطر المرتبطة بتقديم الائتمان للمقرضين ذوي المركز الائتماني الضعيف. وعلى الرغم من معايير إنتاج الكشف المالية الحالية (SCF أو IFRS)، التي يتم توجيهها نحو تأمين مصالح المقرضين، فإن بعض الثغرات تعرض للخطر فائدة المعلومات المالية للمقرضين. وفي بعض الأحيان قد تفشل هذه البيانات في الكشف عن الاحتمالات العادية التي يمكن أن تضر بقدرة المقرض على دفع الدين.

من جانب آخر، يعتمد الموردون (أحد أهم الدائنين) على المعلومات المالية عند اتخاذ القرارات. كما تعد إدارة العلاقات مع الموردين عاملاً رئيسياً لنجاح الشركات. وتوفير المعلومات المالية لدعم الموردين في اتخاذ القرارات هو أحد أهم مجالات إدارة هذه العلاقات. إذ يجب أن

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

تكون هذه المعلومات ملائمة، دقيقة وفي الوقت المناسب. والكشوف المالية هي مصدر هذه المعلومات.

ويسعى الموردون إلى الحصول على معلومات محددة حول الشركة عند اتخاذ القرار بشأن توفير التموينيات لها. فالوضعية النقدية للشركة ضرورية لأنها تحدد قدرتها على الدفع. ويساعد جدول السيولة الموردين على تحديد ما إذا كانت الشركة لديها احتياطات نقدية كافية لدفع ثمن التوريدات. كما يظهر حساب النتائج كذلك قدرة الشركة على الدفع. والشركات التي تواجه خسائر قد تجد صعوبات في سداد التزاماتها نحو الموردين.

المطلب الثالث: المستخدمون الآخرون للبيانات المالية

الفرع الأول: بالنسبة للموظفين

على الموظفين، الذين يكرسون جهودهم لشركة ما، أن يكون لديهم فكرة جيدة عن التوقعات والخطط الخاصة بالشركة. لذا فمن الفطنة قراءة الكشوف المالية للشركة ومتابعة التقارير الإخبارية عنها وعن القطاع الذي تعمل به.

ويستخدم الموظفون الكشوف المالية لتقييم ربحية الشركة واستقرارها وآثار هذه الربحية على مكافآتهم المستقبلية وأمنهم الوظيفي. فهم بذلك يراقبون قدرة الشركة على دفع الرواتب وتقديم مزايا للموظفين. وقد يكونون مهتمين أيضاً بوضعها المالي وأدائها لتقييم إمكانيات توسعها وفرص تطوير مساهمهم المهني.

ويحتاج الموظفون، بشكل خاص، إلى معرفة ما إذا كانت الشركة تكسب ما يكفي، ولديها تدفق نقدي كافٍ لدفع نفقاتها وتقديم توزيعات عادلة لموظفيها، وأن لا علامات وشيكة

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

على اللجوء إلى التسريح أو التقاعد القسري. كما تمكنهم مطالعة البيانات المالية للشركة من معرفة الوقت المناسب لطلب الترقية أو الزيادة في الأجر.

ولما كانت متابعة المعلومات المالية متعذرةً من طرف كل موظف على حدة، إما بسبب ضيق الوقت أو عدم القدرة الفنية على تحليل هذه المعلومات، وجب على الهيئات التمثيلية للموظفين الحرص على متابعة مثل هذه المعلومات. وهذا ما تتيحه معظم القوانين ضمن مجالس الإدارة.

إضافة إلى ذلك، قد تختار الشركة تقديم بياناتها المالية للموظفين طواعيةً، إلى جانب شرح مفصل لما تحتويه من معلومات. حيث يمكن استخدام ذلك لزيادة مستوى مشاركة الموظفين employee involvement في أنشطة الشركة وتعزيز ولائهم وتحسين مستوى فهمهم لأنشطتها.

الفرع الثاني: بالنسبة للحكومة وأجهزتها

تستخدم الحكومة البيانات المالية لغرض حساب الضرائب. كما تستخدم الحكومة البيانات المالية للشركات من مختلف القطاعات لتقييم الأداء العام للاقتصاد.

تعد الحكومة أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في الشركات. وتعتمد الحكومات، التي تنفذ الشركة عملياتها على أراضيها، على المعلومات المالية لهذه الأخيرة لاتخاذ القرارات. فالحكومة لديها مصلحة ضمن الشركات بسبب الضرائب وكذلك مصلحة في معرفة درجة امتثال هذه الشركات للمعايير التشريعية والتنظيمية.

وتُوفّر الكشوف المالية أساساً لتحديد الالتزام الضريبي للشركة. إذ يوضح حساب النتائج

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

ربح الشركة وليس الربح الخاضع للضريبة. إذ يتم إعداد بيان خاص لتحديد الربح الخاضع للضريبة ومن ثم يتم تحديد حجم الضريبة. وبعدها يدرج هذا الالتزام الضريبي في الكشف المالية. كما تطلب السلطات الضريبية من الشركات تعزيز عمليات حساب الضرائب بجميع الوثائق والمعلومات المالية اللازمة.

ولا يمكن للمراجع الدولية المحاسبية، وخاصة مجلس المعايير المحاسبية الدولية، إنشاء إطار موحد لتلبية مصالح جميع الحكومات المختلفة؛ لأن النظم الضريبية تختلف باختلاف البلدان. لذلك، تقع على عاتق الحكومات المعنية مسؤولية تطوير الإطار المحاسبي الصحيح الذي يلي المصلحة الخاصة للحكومة.

الفرع الثالث: بالنسبة للعملاء

لتلبية احتياجاتهم، يحتاج العملاء إلى شريك لا تكون قدراته على تزويدهم بالتموينات اللازمة محل شك. إذ تتطلب العلاقات بين الشركات (الممونة والممونة) فهماً جيداً لقدرة المورد التموينية ومركزه المالي. والشركات التي تعتمد على مؤرد واحد تعرض نفسها لمخاطر سلسلة التوريد. حيث يمكن أن يكون لعدم توفر المدخلات آثار خطيرة على نشاطها التشغيلي.

توفر البيانات المالية المعلومات الأساسية التي تمكن العملاء من تقييم قدرات الموردين. حيث تعرض الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة. وتوضح الميزانية القوية أن الشركة لديها القدرة المالية على مواجهة التهديدات. بالمقابل، تُظهر الميزانية الضعيفة أن المورد معرض للخطر وقد يفشل في توفير التموينات في الوقت المحدد.

كما يحتوي حساب النتائج على معلومات مهمة فيما يتعلق بقدرة الشركة على الإنتاج. فقد تواجه الشركة الخاسرة صعوبات في الإنتاج بسبب نقص الموارد. بالإضافة إلى أن الخسائر

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

المستمرة تستنزف موارد الشركة مما يشكل تهديداً لعملياتها الإنتاجية.

ويستخدم العملاء أيضاً جدول السيولة لتقييم قدرات الموردين. فمن المرجح أن تواجه شركة ذات مركز نقدي مضطرب صعوبات عند صنع التوريدات للغير. ومن ناحية أخرى، تتمتع الشركات القوية من ناحية التدفق النقدي بقدرة عالية على مواجهة التحديات التشغيلية.

المبحث الرابع: علاقة المعلومات المالية باتخاذ القرار

من بديهيات عملية اتخاذ القرار تَوَفُّر معلومات ذات جودة، قادرة على التأثير على العملية. ويستقى جزء مهم من هذه المعلومات من نظم المعلومات المحاسبية والبيانات المالية. ويُخصّص مجلس المعايير المحاسبية الدولية هذه القرارات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات الدين وأدوات المساهمة، وتقديم أو تسوية القروض وغيرها من أشكال الائتمان (IASB, 2010, OB2).

وفي سياق النظر للمعلومات المالية على أنها متغير مفسر لجودة القرارات، من المهم التأكيد على أنه يجب على المستخدمين المختلفين معرفة كيفية قراءة هذه المعلومات. إذ أظهرت نتائج (Carraher & Van Aukun, 2013, p. 323) أن استخدام الملاك للبيانات المالية لاتخاذ القرارات يرتبط ارتباطاً مباشراً بسهولة تفسيرهم للمعلومات الواردة فيها. وفي هذه الحالة، فإن حتى البيانات المالية الموثوقة والمعدة في الوقت المناسب تعد غير كافية إذا كان الملاك لا يعرفون كيفية تفسيرها واستخدامها (Van Aukun, 2005). كشفت نتائج دراسة أجريت في نيجيريا عن علاقة المعلومات المالية باتخاذ القرار أن محتويات البيانات المنشورة تنبأت بشكل كبير بالقرار الاستثماري الجيد لأصحاب المصلحة في البنوك التجارية. كما كان لكل القوائم المالية، عدا الميزانية، علاقة طردية بقرار الاستثمار (Popoola et

(al., 2014, p. 41).

وبغض النظر عن قوة فهم المستخدمين للبيانات المالية، يتوفر الأدب المحاسبي على عدد من الأدوات والإجراءات التحليلية لفهم وضعية الشركات محل الدراسة، تندرج ضمن التحليل الأساسي، وهي محل اجماع على أهميتها وفعاليتها.

يعتمد التحليل الأساسي اعتماداً كبيراً على ميزانية الشركة، حساب النتائج وجدول السيولة. ويستخدم المستثمرون المعلومات الواردة في البيانات المالية لاتخاذ قرارات بشأن تقييم أداء الشركات وسلامة أوضاعها المالية. وبدون تلك المعلومات سيكون لدى المستثمرين دراية أقل عن تاريخ الشركة وصحتها المالية الحالية.

والمعلومات المالية، مُدخل جوهري لعملية اتخاذ القرار بالنسبة للمقرضين أيضاً. حيث أن البيانات المالية تحدد جميع أصول الشركة وكذلك ديونها القصيرة والطويلة الأجل، وبذلك يحصل المقرضون على فهم أفضل لجدارتها الائتمانية.

يُستمد، من البيانات المالية، عدد من النسب الشائعة، والتي يعتمد عليها الدائنون، مثل نسبة الدين إلى الأموال الخاصة. ولا تتحمل أي مؤسسة إقراض مسؤولية قرض كبير دون استغلال معلومات مهمة تقدمها لها البيانات المالية.

وبشكل جوهري، يسعى المقرض إلى معرفة حجم المخاطرة التي ينطوي عليها إقراض أموال للشركة، والتي يمكن تحديدها من خلال مراجعة بياناتها المالية. وبعد تحديد ذلك، سيكون المقرض أيضاً قادراً على تحديد حجم القرض وأسعار الفائدة المناسبة.

ويمكن عرض أدوات التحليل المالي الأساسية تحت ثلاثة عناوين: بدءاً بالنسب المالية، ثم التحليل العمودي، وانتهاءً التحليل الأفقي.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

المطلب الأول: النسب المالية

تعد النسب المالية علاقات رياضية بين قيمتين ماليتين مستمدتين من البيانات المالية للمؤسسة. أي قسمة إحدى القيمتين على الأخرى. وهناك العديد من النسب المالية المعيارية المستخدمة للتقييم العام للصحة المالية للمؤسسة. فهي بذلك تحتوي على معلومات مركزة ومهمة لتقييم جودة الأعمال المؤسسة وتسهيل عملية صنع القرار أيضًا.

وبالنظر إلى البعد الزمني، يمكن تقسيم النسب المالية إلى مجموعتين أساسيتين. حيث تتضمن المجموعة الأولى من النسب المالية وضعية المؤسسة خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة). وتستند هذه المجموعة على المعلومات المستقاة من حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة. أما المجموعة الثانية فتصف حال المؤسسة عند اللحظة زمنية المحددة والتي تصادف عادة تاريخ إصدار الميزانية وتهتم بوصف المركز المالي للمؤسسة في تلك اللحظة.

تقيس النسب مستوى جودة ظواهر اقتصادية معينة مدرجة في البيانات المالية. فعلى سبيل المثال، إذا أخذنا في الاعتبار العلاقة بين الإيرادات والنفقات، فإن أدنى نسبة يمكن القبول بها هي الواحد (1)، أي أن النفقات مغطاة بالإيرادات. وعندما تكون النسبة أكبر من الواحد، يكون مستوى جودة الأعمال أعلى لأننا نستخدم جزء من الإيرادات لتغطية كل النفقات وهذا الاتجاه يشير إلى تحقيق ربح أعلى. بشكل مماثل يمكن تحليل البيانات المستمدة من ميزانية المؤسسة. ففي العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة (نسبة رأس المال العامل)، فإن النسبة المرغوبة هي الضعف (2). ومع ذلك، فإن نسبة السيولة الحالية التي تكون أعلى أو أدنى من 2 تعني مستويات جودة أعمال مختلفة في سياق سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

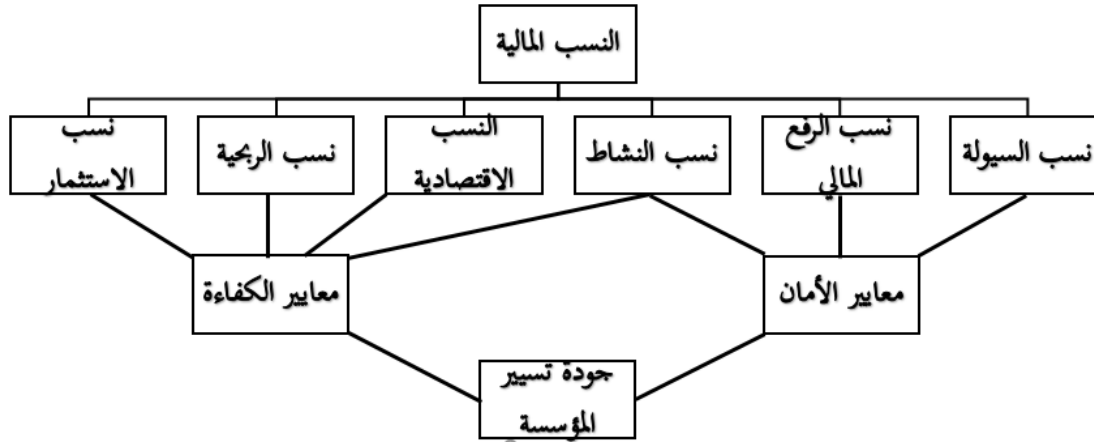
واعتمادًا على نوع القرارات التي نرغب في اتخاذها أو الجانب من جودة أعمال المؤسسة الذي نريد أن نقيمه توجد العديد من أنواع النسب. وهذه قائمة بأهمها:

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

- نسب السيولة: تقيس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية.
 - نسب الرفع المالي: تقيس مقدار تمويل المؤسسة من موارد الدائنين.
 - نسب النشاط: قياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها الخاصة.
 - النسب الاقتصادية: تقيس العلاقة بين الإيرادات والنفقات، أي أنها توضح مقدار الإيرادات التي يتم تحقيقها لكل وحدة نقدية منفقة.
 - نسب الربحية: تقيس عائد رأس المال المستثمر وتظهر الكفاءة التسييرية.
 - نسب الاستثمار: قياس كفاءة الاستثمار في الأسهم العادية.
- عموماً، تشمل الإدارة الجيدة معيارين: معيار الأمان (السيولة، الاستقرار المالي والمديونية) ومعيار الكفاءة (الربحية). لضمان جودة إدارة المؤسسة يجب تلبية كلا المعيارين. ووفقاً لذلك، فإن نسب الأمان هي: نسب السيولة ونسب الرفع المالي. أما نسب الكفاءة فهي: نسب الإيرادات، نسب الربحية ونسب الاستثمار.
- من ناحية أخرى، يمكن أن تكون نسب النشاط إما نسب أمان أو نسب كفاءة. فمثلاً، تؤثر نسبة دوران الأصول من ناحية على السيولة والاستقرار المالي، ولكن من ناحية أخرى تؤثر بشكل مباشر على الربحية. وكقاعدة عامة، تتعارض معايير الأمان مع معايير الكفاءة على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فتعتمد الكفاءة على الأمن والعكس صحيح. والشكل أدناه يعرض العلاقة بين مجموعات النسبة والمعايير الأساسية لجودة تسيير المؤسسة.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

الشكل 4 : الارتباط بين نسب المالية والمعايير الأساسية لجودة التسيير.



عند مقارنة النسب بقيم معيارية محددة، والتي هي أساس المقارنة، نحصل على معلومات أكثر دقة. والقيم القياسية التي يتم استخدامها في الغالب هي:

- النسب المستهدفة من طرف المؤسسة نفسها،
- قيمة التغير في النسبة خلال فترة محددة في نفس الشركة،
- مقارنة قيمة النسبة في مؤسسة مماثلة تنتمي إلى نفس القطاع،
- مقارنة النسبة مع متوسط نسب المؤسسات الأخرى في نفس القطاع.

بالإضافة إلى النسب المالية القائمة على الميزانية وحساب النتائج، تعتبر النسب المالية المستمدة من جدول سيولة الخزينة ذات أهمية كبيرة. وهذه النسب مهمة جدًا عند التفرقة بين الإيرادات والنفقات من جهة والتدفقات النقدية من جهة أخرى.

وبالتحديد، فمن المعروف أن الربح المحقق لا يعني أن الشركة لديها ما يكفي من المال لسداد الالتزامات المختلفة؛ من ناحية أخرى، لا تعني الخسارة أن الشركة لا تملك أي أموال على الإطلاق. لذلك، عند قياس جودة التسيير، يجب علينا فحص النسب التقليدية، المبنية على الميزانية وحساب النتائج، في ضوء النسب القائمة على جدول سيولة الخزينة.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

وعادة ما يتم تقسيم النسب المالية المستندة إلى جدول سيولة الخزينة إلى أربع مجموعات:

1. نسب الملاءة والسيولة: توضح التغطية النقدية للفوائد والخصوم المتداولة والتوزيعات،
2. نسب جودة الدخل: توضح العلاقة بين المقبوضات النقدية من الأنشطة التجارية والمبيعات وكذلك العلاقة بين المقبوضات والأرباح،
3. نسب الإنفاق الرأسمالي: تربط بين أنواع التدفقات النقدية المختلفة وتفحص إمكانية شراء الأصول الرأسمالية والتمويل والاستثمار،
4. نسب عائد التدفق النقدي: تحدد التدفق النقدي لكل سهم، والعائد على إجمالي الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

ومن المتوقع عند الجمع بين النسب المالية المستندة إلى جدول سيولة الخزينة والنسب المستندة إلى الميزانية وحساب النتائج أن يحصل متخذ القرار على أساس متين من المدخلات لتقييم جيد للوضع المالية للمؤسسة وبالتالي تحسسين عملية تخصيص الموارد.

المطلب الثاني: التحليل العمودي

يعد التحليل العمودي طريقة لتحليل القوائم المالية للمؤسسة حيث يعبر عن كل عنصر من عناصر قائمة معينة في شكل نسبة من أحد المجاميع الأساسية في تلك القائمة (عادة ما يكون المجموع الكلي). فعلى سبيل المثال يمكن أن يعبر عن أحد بنود المبيعات ضمن حساب النتائج كنسبة مئوية من إجمالي المبيعات. وبالمثل يمكن إظهار عناصر الميزانية كنسب من إجمالي الأصول أو الخصوم. كما يظهر التحليل العمودي لجدول سيولة الخزينة كل تدفق نقدي، داخل أو خارج، كنسبة من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة.

يمكن التحليل العمودي من مقارنة البيانات المالية لمؤسسة ما بأخرى في نفس القطاع أو

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

عبر القطاعات المختلفة. كما أنه يسهل مقارنة الفترات السابقة، لنفس المؤسسة، قصد تحليل السلاسل الزمنية، حيث تتم مقارنة الأرقام الفصلية والسنوية على مدى عدد من السنوات، من أجل الحصول على صورة عما إذا كانت مؤشرات الأداء تتحسن أم تتدهور.

فمثلاً، من خلال إظهار بنود النفقات المختلفة ضمن حساب النتائج كنسبة مئوية من إجمالي المبيعات، يمكن تحديد مدى مساهمة كل بند على حدة في هوامش الربح وما إذا كانت الربحية تتحسن بمرور الوقت. وبالتالي يصبح من السهل مقارنة ربحية المؤسسة بغيرها من المؤسسات.

المطلب الثالث: التحليل الأفقي

يُستخدم التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات في تحليل القوائم المالية عبر مقارنة البيانات التاريخية، مثل النسب المالية، أو العناصر المحاسبية، وذلك على مدى عدد من الفترات المحاسبية. إذ يمكن استخدام هذا النوع من التحليل في المقارنات المطلقة أو المقارنات بالنسبة المئوية، حيث يتم التعبير عن الأرقام في كل فترة تالية كنسبة مئوية من المبلغ للعنصر المحاسبي المعني في سنة الأساس، مع جعل مبلغ الأساس على أنه 100%.

يسمح التحليل الأفقي للمستثمرين والمحللين بمعرفة ما الذي يقود الأداء المالي للمؤسسة على مدى عدة سنوات وتحديد الاتجاهات وأنماط النمو. حيث يتيح لهم تقييم التغيرات النسبية في البنود المختلفة بمرور الوقت واستشرافها في المستقبل. ويعطي تحليل مختلف القوائم المالية أفقياً بمرور الوقت صورة كاملة عن النتائج التشغيلية ويكشف روافد أداء الشركة وما إذا كانت تعمل بكفاءة وربحية.

يمكن لتحليل المؤشرات الرئيسية للأداء، مثل هوامش الربح ودوران المخزون والعائد على

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

حقوق الملكية، كشف المشكلات الناشئة ونقاط القوة. فعلى سبيل المثال، قد ترتفع ربحية السهم بسبب انخفاض تكلفة البضائع المباعة أو الارتفاع المتواصل للمبيعات. كما يمكن أن تكشف نسب التغطية، مثل نسبة التدفق النقدي إلى الدين ونسبة تغطية الفائدة، عن مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها من خلال السيولة الكافية وما إذا كانت هذه القدرة تتزايد أم تتناقص.

يسهل التحليل الأفقي أيضاً مقارنة معدلات النمو والربحية بين العديد من الشركات في نفس الصناعة.

رغم ذلك، يحتاج التحليل الأساسي، أو أي تحليل مالي متقدم، إلى معلومات مالية جيدة. ولا يمكن أن تتصف المعلومات المالية بالجودة إلا إذا توفرت على مجموعة من الخصائص النوعية والتي هي محل دراسة المبحث التالي.

المبحث الخامس: الخصائص النوعية للمعلومات المالية الجيدة

تعد التقارير السنوية للشركات ذات أهمية كبيرة للمساهمين. فهي أهم مصدر للمعلومات المالية والتي على أساسها يتخذون قراراتهم بشأن تخصيص مواردهم في هذا الموضع أو ذاك. لذا، فمن الأهمية القصوى لهذه الفئة من المستخدمين أن تكون المعلومات المتضمنة في هذه التقارير مفيدة.

ولكي تكون المعلومات المالية مفيدة، حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية، يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية. التي بدورها تنقسم إلى خصائص أساسية وأخرى معززة. فالخصائص الأساسية هي: الملائمة والتمثيل الصادق. أما الخصائص المعززة فتشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم. وفيما يلي تفصيل هذه

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

الخصائص.

المطلب الأول: الخصائص النوعية الأساسية

تعتبر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية من الصفات التي بدونها لا يمكن وصف المعلومة بأنها ذات فائدة لمتخذ القرار. فغياب صفة واحدة عن المعلومة المالية يفقدها معناها. فضلاً عن غياب كلا الصفتين. وفيما يلي تحديد لهذه الصفات.

الفرع الأول: الملائمة

تعد الملائمة *relevance* من المبادئ المحاسبية الأساسية. وهي تعبر عن قدرة المعلومات المالية على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون. ولا تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق إلا إذا تمتعت بقيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلا القيمتين معاً (IASB, 2010, par 6&7).

وتشير القيمة التنبؤية *predictive value* إلى إمكانية استخدام المعلومات كمُدخلات لعمليات التنبؤ بالنتائج المستقبلية (IASB, 2010, par 8). حيث تسمح للمحللين الماليين والمستثمرين باستخدام البيانات المالية الحالية، وحتى السابقة، لرسم اتجاهات الأداء ووضع توقعات حول الربحية في المستقبل.

كما تعتمد القيمة التأكيدية *confirmatory value* للمعلومات على قدرتها في تقديم تغذية عكسية حول (تؤكد أو تغير) التقييمات السابقة (IASB, 2010, par 9). أي، أنها تمكن المستخدمين من فحص المعلومات المالية والحكم بصحتها أو تعديلها وإعادة ضبط توقعاتهم التي تم بنائها على اتجاهات الأداء السابقة، ثم بناء القرارات المستقبلية على هذه

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

التعديلات المستجدة.

وهاتان الخاصيتان (التنبؤ والتأكيد) مترابطتان. إذ غالباً ما تكون للمعلومات ذات القيمة التنبؤية قيمة تأكيدية أيضاً. فعلى سبيل المثال، يمكن أيضاً مقارنة معلومات الإيرادات للسنة الحالية، والتي يمكن استخدامها كأساس للتنبؤ بالإيرادات في السنوات المقبلة، مع تنبؤات الإيرادات للسنة الحالية التي تم إجراؤها في السنوات الماضية. ويمكن أن تساعد نتائج هذه المقارنات المستخدم على تصحيح وتحسين العمليات التي تم استخدامها لإجراء تلك التوقعات السابقة (IASB, 2010, par 10).

بالإضافة إلى ذلك، يرى مجلس معايير المحاسبة المالية أن التوقيت المناسب *timeliness* من عناصر الملائمة (FASB, 1980, p 2). إذ أن البيانات المالية الصادرة بعد أسبوع من انتهاء الفترة المحاسبية أكثر ملائمة من تلك الصادرة بعد عدة أشهر. والتوقيت المناسب يعبر عن توفر المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في تلك القرارات. فإذا كانت المعلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها أو أصبحت متوفرة بعد فترة طويلة من الأحداث المبلغ عنها، بحيث تصبح لا قيمة لها لأي قرار مستقبلي، تفقد خاصية الملائمة وتكون فائدتها ضئيلة أو معدومة (FASB, 1980, p 2). ومع ذلك، يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن خاصية التوقيت المناسب من الخصائص المعززة والمتميزة عن الخصائص الأخرى رغم التأثير المتبادل. وسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

وقد يعني الالتزام بالتوقيت المناسب والملائمة التضحية ببعض الدقة أو الموثوقية. إذ تقتضي خاصية الملائمة من معدي التقارير المالية قدرًا معيناً من الاجتهاد *judgment*. فمثلاً، قد تتسبب نفقات أو إيرادات غير متكررة في تشويه دخل المؤسسة لفترة محاسبية معينة. وعليه، يجب على معدي التقارير المالية التأكد من أن هذه المعلومات مهمة وملائمة للمستخدم

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

النهائي قبل إصدارها. كما أن المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي يتم تقديمها في الوقت المناسب، ولكن في المراحل المبكرة قد تكون هذه المعلومات غير مؤكدة وبالتالي أقل موثوقية.

تتأثر الملائمة، أيضاً، بالأهمية النسبية materiality للمعلومات الواردة في البيانات المالية؛ لأن المعلومات المهمة فقط هي التي تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها. وتعد المعلومات مهمة إذا كان إخفائها أو إساءة عرضها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساسها. فهي إذاً متعلقة بالكيان نفسه وبطبيعة وحجم العنصر المبلغ عنه. فالمعلومات التي تعد مهمة لشركة قد لا تكون كذلك بالنسبة لأخرى. لذا لا يمكن تحديد عتبات كمية لما يمكن أن يكون مهماً (IASB, 2010 QC11). فمثلاً، إذا تخلف بعض العملاء عن سداد ديونهم، المقدرة بـ 20 ألف دج، لشركة يبلغ مجموع أصولها 10 ملايين دج، فإن هذه المعلومة غير مهمة بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية لهذه الشركة. وبالتالي تنتفي عنها صفة الملائمة. أما إذا كان مبلغ التخلف مليار دج؛ حينها تصبح هذه المعلومة أهمية أكبر، حيث أنها تؤثر في نظرة المستخدمين للوضع المالي للشركة. ومن ثم يجب، حسب مجلس معايير المحاسبة المالية، طرح السؤال التالي: هل هذا العنصر كبير (كمياً) بما يكفي لكي يتأثر مستخدمو المعلومات به؟ (FASB, 1980, par 123) إذا كانت الإجابة "لا"، فستكون المعلومات غير مهمة وغير ملائمة للمستخدمين، وبالتالي يمكن استبعادها من البيانات المالية.

الفرع الثاني: التمثيل الصادق

لإعطاء صورة صادقة تماماً، يجب أن يكون تصوير المعاملات المالية كاملاً، محايداً وخالياً من الأخطاء. فالمعلومات الصادقة هي التي تمثل ما تسعى إلى تمثيله من ظواهر اقتصادية بأمانة (IASB, 2010, QC12). فخاصية التمثيل الصادق faithful representation تشير بالأساس إلى إمكانية الاعتماد على البيانات المالية. وهل يمكن أن يثق المستخدمون

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

النهائيون فيها؟

أما إذا كان متخذو القرار لا يثقون في البيانات المالية، لسبب أو لآخر، فإن هذه البيانات لا فائدة منها. وهذا هو السبب في أن أهم هيئتين للمعايير المحاسبية -IASB وFASB- يعدان هذه الخاصية ضمن الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المالية.

ويتطلب التمثيل الصادق أن يتم التعبير عن المعاملات والأحداث الاقتصادية بطريقة تظهر جوهرها الاقتصادي الحقيقي وليس مجرد شكلها القانوني. حيث يسمى هذا المبدأ: الجوهر أولى من الشكل (أسبقية الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني).

ولكي تكون المعلومات المالية صادقة التمثيل يجب أن تتصف بالاكتمال. إذ يشمل الوصف الكامل جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم تصويرها، بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشمل الوصف الكامل لمجموعة من الأصول، على الأقل، وصفًا لطبيعة الأصول في المجموعة، وصفًا رقميًا لجميع الأصول في المجموعة، ووصفًا لطبيعة هذا الوصف العددي الرقمي (التكلفة الأصلية، التكلفة المعدلة أو القيمة العادلة). وبالنسبة لبعض العناصر، قد يستلزم التصوير الكامل توضيحات للحقائق المهمة حول جودة وطبيعة العناصر، والعوامل والظروف التي قد تؤثر على جودتها وطبيعتها، والعملية المستخدمة لتحديد التصوير العددي (المبالغ والكميات) (IASB, QC13, 2010). فالمعلومات غير المكتملة يقل تمثيلها للوضع المالي للشركة، وبالتالي تقل فائدتها للمستخدمين، حيث سينون قراراتهم على معلومات تقدم نظرة جزئية فقط.

ثم إن التمثيل الصادق يقتضي أن يكون تصوير المعاملات، الأحداث والظواهر الاقتصادية تصويرًا محايدًا. وهذا يعني الخلو من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية. إذ يجب ألا يكون مائلًا نحو أو مرجحًا أو مؤكّدًا على أو مقلّدًا من أهمية أو متلاعِبًا بالمعلومات

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

المالية لزيادة احتمال تلقيها بشكل إيجابي أو سلبي من قبل المستخدمين. ومع ذلك، لا يعني الحياد أن المعلومات المالية بدون هدف أو أي تأثير على السلوك. بل على العكس، فإن المعلومات المالية الملائمة، بحكم تعريفها، هي القادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين (IASB, 2010, QC14).

غير أنه، عندما يُعد طرف ذو مصلحة التقارير المالية، فمن البديهي أن تحمل هذه التقارير قدراً معيناً من التحيز، وهذا هو حال إدارة الشركة. فهي ترغب بالتأكيد أن تُظهر التقارير المالية تحسناً في الأداء. وعليه، فمن الصعب الحصول على المثالية فيما يخص هذا العنصر. غير أن ذلك لا يمنع من بقاء الحياد واجباً من واجبات معدي التقارير المالية.

وعلى صعيد متصل، يمكن التفرقة بين التحيز المقصود والتحيز المنهجي. فالأول يحدث عندما تدفع الظروف المنشأة إلى تحوير البيانات المالية بشكل متعمد. فمثلاً، إذا تم اشتراط مكافأة لمديري الشركة على أساس الأرباح المعلنة. هذا قد يغري الإدارة لتبني سياسات محاسبية تظهر أرباحاً أعلى بدلاً من تلك التي تعكس أداء الشركة بشكل فعلي تمشياً مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها. ويمكن ملاحظة التحيز المقصود أيضاً، عند محاولة الإدارة اخفاء مشاكل في الأداء.

أما الثاني (التحيز المنهجي) فيحدث عندما تدعم الأساليب المحاسبية المتبعة أو الإدارة ميلاً لطريقة محاسبية معينة في تحديد وقياس العناصر. مثل ذلك، الاتباع المستمر لسياسة (مبدأ) الحذر في عرض النتائج المالية، وقد يكون ذلك بسبب متطلبات المعايير المحاسبية أو ثقافة مسيري الشركة. وهذا التحيز يكون مقبولا في حدود الإفصاح عن هذه السياسات.

كما يقتضي التمثيل الصادق أن يخلو من الأخطاء أو السهو في وصف الظاهرة، أو الأخطاء في اختيار وتطبيق الطريقة المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية. والتمثيل الصادق لا

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

يعني الدقة في جميع النواحي. فعلى سبيل المثال، لا يمكن وصف تقدير للسعر أو القيمة التي لا يمكن ملاحظتها (في السوق) على أنه دقيق أو غير دقيق. ومع ذلك، يمكن أن يكون ذلك التقدير ممثلاً بصدق لما يسعى لتمثيله إذا تم وصف المبلغ بوضوح ودقة على أنه تقدير، ويتم شرح طبيعة وقيود عملية التقدير، ولم يتم ارتكاب أي أخطاء في اختيار وتطبيق عملية مناسبة لتطوير عملية التقدير (IASB, 2010, QC15).

إن التمثيل الصادق، في حد ذاته، لا يؤدي بالضرورة إلى معلومات مالية مفيدة. فعلى سبيل المثال، قد تتلقى الشركة أصولاً عينية من خلال منحة حكومية. ومن الواضح أن الإبلاغ عن امتلاك الشركة لأصل تكلفته معدومة سيمثل تكلفة الأصل بصدق، ولكن هذه المعلومات قد لا تكون مفيدة كثيراً لمتخذي القرار (IASB, 2010, QC16).

ومن الأمثلة الأكثر وضوحاً، تقدير المبلغ الذي ينبغي من خلاله تعديل القيمة الدفترية للأصل لتعكس انخفاضاً في قيمته. فيمكن أن يكون هذا التقدير تمثيلاً صادقاً إذا قامت الجهة المبلغة بتطبيق عملية مناسبة بشكل صحيح، ووصف التقدير بشكل صحيح وشرح أي حالات لعدم اليقين؛ والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التقدير. ومع ذلك، إذا كان مستوى عدم اليقين في هذا التقدير كبيراً بما فيه الكفاية، فلن يكون هذا التقدير مفيداً بشكل خاص. وبعبارة أخرى، فإن أهمية الأصول الممثلة بأمانة أمر مشكوك فيه. وإذا لم يكن هناك تمثيل بديل أكثر إخلاصاً، فقد يوفر هذا التقدير أفضل المعلومات المتاحة (IASB, 2010, QC16).

ومن الملاحظ ترابط مفهومي التمثيل الصادق والملائمة. فلكي تكون مفيدة، على المعلومات أن تكون ملائمة وممثلة بصدق. إذ لا يساعد التمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة المستخدمين في اتخاذ قرارات جيدة (IASB, 2010, QC17).

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

ضمن هذه الأطروحة، سنستعمل مصطلحي التمثيل الصادق والموثوقية reliability بشكل تبادلي، إذ أن الفرق بينهما من ناحية التعريف ليس جوهرياً. فالمعلومات الموثوقة هي الخالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها في تمثيل بأمانة ما تسعى أو يُتوقع أن تمثله وبشكل معقول (IASB, 1989, paragr. 31). وقد عزت (Barth, 2007, p. 10) هذا التبديل في التسمية إلى سوء الفهم الذي يثيره مصطلح الموثوقية حين يفسره البعض بالقابلية للتحقق verifiability أو بالدقة precision، فهو لا يعني لا هذا ولا ذاك. فالتمثيل الصادق لا يعني الدقة في جميع النواحي (IASB, 2010 QC15) ولا اليقين المطلق بشأن مخرجات الإبلاغ المحاسبي.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية المعززة

إن الخصائص النوعية المعززة هي تلك التي تزيد من فائدة المعلومات الملائمة والممثلة بصدق. فهي خصائص لا تقوم بذاتها ولا يمكن الاكتفاء بها للحصول على معلومات مالية ذات جودة عالية. كما أن وجودها من عدمه قد يساعد في المفاضلة بين طريقتين تتساويان في الملائمة والتمثيل الصادق، لعرض ظاهرة معينة.

ويُعد مجلس المعايير المحاسبية الدولية أربع خصائص معززة للمعلومات المالية وهي: القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم.

الفرع الأول: القابلية للمقارنة

تعد القابلية للمقارنة comparability من الخصائص المهمة للغاية للمستخدمين النهائيين للبيانات المالية. فهي تحدد مدى امكانية استخدام المعلومات المالية في المفاضلة بين

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

البدائل الاستثمارية والائتمانية المتاحة أمامهم.

وتمكّن القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين العناصر المحاسبية. وعلى عكس الخصائص النوعية الأخرى، لا تتعلق القابلية للمقارنة بعنصر واحد. بل تتطلب المقارنة عنصرين على الأقل (IASB, 2010, QC21). كما أن الاتساق consistency، على الرغم من ارتباطه بالقابلية للمقارنة، يعد مفهوماً مختلفاً. حيث يشير إلى استخدام نفس أساليب المعالجة لنفس العناصر، سواء من فترة إلى فترة ضمن الكيان الواحد أو خلال فترة واحدة عبر كيانات مختلفة. فالقابلية للمقارنة هي الهدف؛ والاتساق يساعد على تحقيق هذا الهدف (IASB, 2010, QC22).

بالإضافة إلى أن القابلية للمقارنة لا تعني التشابه uniformity. أي أن يظهر عنصران من عناصر البيانات المالية متشابهين دون مزيد من التحليل لطبيعتهما أو تكوينهما (Gross & Perotti, 2017, p. 3). فلكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة، يجب أن تبدو العناصر المتشابهة متشابهة والعناصر المختلفة مختلفة (IASB, 2010, QC23).

وكمثال على القابلية للمقارنة، يشير المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 (الأصول الثابتة) إلى أن الأراضي أو المباني المثبتة لاستخدامها في النشاط العادي للكيان يجب أن يتم تقييمها إما على أساس التكلفة (القيمة الأصلية) أو على أساس إعادة التقييم (القيمة السوقية). وبعد اختيار أساس التقييم، لا يمكن للشركة التنقل بين الخيارين كلما رأت ذلك مناسباً؛ لأن هذا ينافي مفهوم القابلية للمقارنة.

ومما يقوي خاصية القابلية للمقارنة، من الناحية الشكلية، استعمال الأشكال المعيارية للتقارير المالية. فالتقارير المعروضة بنفس التصميم تسهل مقارنتها مما لو كانت معروضة في قوالب مختلفة.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

وتتعزيز القابلية للمقارنة، أيضاً، بالمعايير standardization. وهي عملية توحيد معالجة المعلومات المحاسبية بين الفترات لشركة واحدة أو شركات متعددة. فعلى سبيل المثال، تساهم معايير المدد الزمنية للدورات المحاسبية في تعزيز القابلية للمقارنة بين التقارير المالية. إذ لا يمكن المقارنة بين تقريرين يعرضان الوضع المالي للشركة؛ أحدهما عن سنة والآخر عن ستة أشهر. وبالمثل لا يمكن مقارنة تقارير مختلفة المدة لشركات مختلفة.

في بعض الأحيان، قد تُضطر الشركات لإجراء تغييرات في السياسات المحاسبية من أجل تحسين ملائمة وتمثيلية البيانات المالية، أو قد يتم فرض هذه التغييرات من خلال الهيئات التنظيمية، مثل تغيير في المعايير المحاسبية، وهذا يمكن أن يضعف من قابلية المعلومات المالية للمقارنة. لذا، يجب على الكيان تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة ممكنة، وإن تعذر ذلك، فالكيان ملزم بالكشف عن طبيعة التغييرات، الظروف المؤدية إليها والنتائج المترتبة عنها ضمن الملحق (قرار 26 جويلية 2008، فقرة 210-5).

لكن، رغم استعمال نفس الأساليب المحاسبية من فترة إلى أخرى، قد تضعف خاصية القابلية للمقارنة بين المعلومات المالية بسبب تغير الظروف الاقتصادية التي انتجت فيها على مر الزمن. وحتى ضمن الفترة الزمنية الواحدة، تضعف خاصية المقارنة بين الكيانات المختلفة، إذا كانت تعمل في ظل ظروف اقتصادية مختلفة وضمن بيئات تنظيمية متباينة. وهذا، ما يلاحظ على قابلية المقارنة للبيانات المالية على المستوى الدولي (Ball 2006).

ومما يضعف، أيضاً، من قابلية المقارنة السماح بعدة طرق لتمثيل ظاهرة اقتصادية معينة. فعلى الرغم من أنه يمكن تمثيل ظاهرة اقتصادية واحدة، تمثيلاً صادقاً، بطرق متعددة، إلا أن السماح بطرق محاسبية بديلة لنفس الظاهرة الاقتصادية يقلل من قابلية المقارنة للمعلومات المالية الخاصة بها (IASB, 2010, QC25).

الفرع الثاني: قابلية التحقق

ينص مفهوم القابلية للتحقق verifiability من المعلومات المالية على أن طرفاً ثالثاً، وباستعمال نفس الحقائق والافتراضات والأساليب، يستطيع أن يعيد إنتاج المعلومات المالية المبلغ عنها من طرف الكيان. أي القدرة على معرفة كيف وصل الكيان إلى النتائج التي أفصح عنها.

وتعني قابلية التحقق، حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية، أن مراقبين مختلفين، أكفاء ومستقلين يمكن أن يتوصلوا إلى إجماع، وليس بالضرورة اتفاق كامل، على أن تصويراً معيناً هو تمثيل صادق. وتساعد قابلية التحقق المستخدمين على التأكد من أن المعلومات تمثل بصدق الظواهر الاقتصادية التي تدعي أنها تمثلها (IASB, 2010, QC26). وعليه، بالمعنى العملي، يمكن لمدققي الحسابات والجهات الخارجية الأخرى قياس وتقييم حسابات القوائم المالية للشركة، ويجب أن ينتهي هذا القياس والتقييم بالنتيجة نفسها. أما إذا لم يتمكن المدققون من التحقق من المعلومات المالية، فلن يتمكنوا من المصادقة على هذه التقارير.

وقد لا يكون من الممكن التحقق من بعض التفسيرات والمعلومات المالية الاستشرافية إلا مستقبلاً، وربما لا يكون من الممكن ذلك إطلاقاً. ولمساعدة المستخدمين على تحديد ما إذا كانوا يريدون استخدام هذه المعلومات، سيكون من الضروري، في العادة، الإفصاح عن الافتراضات الأساسية وأساليب تجميع المعلومات والعوامل والظروف الأخرى التي تدعم تلك المعلومات (IASB, 2010, QC28). فقابلية التحقق تتضمن أكثر من مجرد تكرار النتائج، التي أبلغ عنها الكيان، عبر طرف آخر. حيث تتضمن أيضاً تحديد ما إذا كانت الافتراضات التي يستخدمها الكيان مقبولة ومعقولة. ومن الممكن تماماً أن يستنتج المدقق الذي يحقق في البيانات المالية أن عميله قدم افتراضات غير صحيحة.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

وللتأكد من صحة البيانات والافتراضات؛ والتمكن من التحقق من المعلومات المالية، يجب على الكيان تقديم وثائق واضحة عن كيفية إنتاج هذه المعلومات. فمن خلال فحص هذه المستندات، يمكن للمدقق معرفة ما إذا كان هناك ارتباط منطقي بين هذه المستندات والبيانات المالية المعلنة.

هذا، ويمكن للتحقق أن يكون مباشراً أو غير مباشر. فالتحقق المباشر يعني التحقق من مبلغ أو تمثيل آخر من خلال الملاحظة المباشرة، على سبيل المثال، من خلال عد نقود الخزينة. أما التحقق غير المباشر فيعني فحص مدخلات نموذج، معادلة أو تقنية أخرى؛ وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس النموذج، المعادلة أو التقنية. ومثال ذلك التحقق من القيمة الدفترية للمخزون من خلال فحص المدخلات (الكميات والتكاليف) وإعادة حساب مخزون نهاية المدة باستخدام نفس الافتراض المتعلق بتدفق التكلفة (على سبيل المثال، باستخدام طريقة ما دخل أولاً يخرج أولاً (FIFO) (IASB, 2010, QC27).

لكن، ورغم أن قابلية التحقق تُعنى بالتأكد من صحة النتائج، فإنها لا تعني التأكد من صحة المدخلات، فمثلاً، لو تم ادخال بيانات خاطئة الى نموذج حساب المخزون أعلاه، سيتحصل أي طرف يجري عملية التحقق على نفس النتائج، ولكن ذلك لا يضمن صحة هذه النتائج. فقابلية التحقق تركز على صحة الشكل لا المحتوى.

الفرع الثالث: التوقيت المناسب

إن التوقيت المناسب *timeliness* للمعلومات المالية أمر مرغوب فيه للغاية؛ لأن المعلومات التي يتم تقديمها في الوقت المناسب تكون عموماً أكثر ملائمة للمستخدمين. وعلى العكس من ذلك، فإن التأخير في توفير المعلومات للمستخدمين يميل إلى جعلها أقل ملائمة

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

لاحتياجاتهم عند اتخاذ القرارات. لذلك ترتبط خاصية التوقيت المناسب ارتباطاً وثيقاً بخاصية الملائمة. إذ أن المعلومات الملائمة (القادرة على التأثير على قرارات المستخدمين) يجب أن تتوفر في الوقت المناسب.

ويقتضي التوقيت المناسب حصول متخذي القرار على المعلومات في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير على قراراتهم. وبشكل عام، كلما كانت المعلومات قديمة كانت أقل فائدة. ومع ذلك، قد تظل بعض المعلومات مفيدة بعد مدة طويلة من نشرها، لأن بعض المستخدمين قد يحتاجون، على سبيل المثال، إلى تحديد الاتجاهات وتقييمها (IASB, 2010).

تكمُن أهمية توفر خاصية التوقيت المناسب في حماية مستخدمي المعلومات المالية من اتخاذ قراراتهم على أساس معلومات عفا عليها الزمن. فإذا كان الكيان سيصدر بياناته المالية بعد عام من نهاية الفترة المحاسبية. فمن المحتمل أن يجد مستخدمو البيانات المالية، صعوبة في تقييم ما إذا كانت الظروف المالية الحالية للكيان قد تغيرت بشكل جذري عن تلك الواردة في البيانات المالية. لذا، يمكن فهم لماذا أكد النظام المالي المحاسبي على وجوب إعداد الكشوف المالية خلال فترة أربعة أشهر، كأقصى حد، من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية (قانون 07-11، المادة 27).

وارتباط مفهومي التوقيت المناسب والملائمة هو الذي جعل الدراسات الأكاديمية تبحثهما بشكل مجتمعة (مثل: Aboody, Barth, & Kasznik, 1999; Clinch, 1998)، إذ يصعب توفر أداة عملية لعزل وقياس خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المالية. فالدراسات تقيس مدى مناسبة المعلومات المالية عبر تقييم درجة ملائمة قيمتها value relevance في فترات زمنية مختلفة (Aboody et al., 1999)، ويتم

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

الحكم على مدى مناسبة التوقيت من خلال قوة ارتباط هذه المعلومات بالنتائج المحاسبية في تاريخ صدورها، و/أو في فترات لاحقة.

الفرع الرابع: القابلية للفهم

يجب أن تتصف المعلومات المالية القابلة للفهم بدرجة تعقيد (وضوح) في متناول المستخدمين الذين يتمتعون بدرجة معقولة من المعرفة تسمح لهم باستيعاب هذه المعلومات والتعامل معها. ولكي تتصف المعلومات المالية بالقابلية للفهم understandability يجب أن يتم تصنيفها، تحديدها وعرضها بوضوح واختصار (IASB, 2010, QC30).

ومن بين جميع الخصائص، تتميز خاصية القابلية للفهم بأنها متعلقة بمستخدمي القوائم المالية أنفسهم (FASB, 1980, para 40). إذ يتم إعداد التقارير المالية لفائدة مستخدمين لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية؛ والذين يقومون بمراجعة وتحليل المعلومات بحرص. لكن أحياناً، قد يحتاج حتى المستخدمون الذين هم على دراية جيدة وحرص في التحليل والمراجعة إلى الاستعانة بمستشار لفهم المعلومات حول الظواهر الاقتصادية المعقدة (IASB, 2010, QC32). فدرجة القابلية للفهم تتحدد وفق الاستعداد المعرفي والتفريغ (الحرص) لتحليل المعلومات.

كما تتحدد القابلية للفهم على مستويين: الفهم التفصيلي والفهم الكلي. فالتفصيلي يقتضي قابلية فهم المعلومة الجزئية منفردة. أما الفهم الكلي فيشير إلى إمكانية فهم المعلومات المالية مجتمعة ومشكلة وحدة واحدة متكاملة، وما يقتضيه ذلك من فهم العلاقات بين المعلومات التفصيلية. وبتعبير (Jonas & Blanchet, 2000, p. 363) أن " تحكي [المعلومات] القصة بأكملها " " tells the whole story "

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

وحسب الدراسات السابقة؛ يندرج تحت خاصية القابلية للفهم مجموعة من الخصائص التفصيلية؛ يؤدي توفرها إلى تعزيز هذه الخاصية. فتنظيم المعلومات وعرضها بشفافية، وضوح واختصار يزيد من فرص مستخدمي القوائم المالية على استيعاب محتوياتها، مما يؤثر إيجاباً على قراراتهم.

يقصد بتنظيم المعلومات سهولة البحث وإيجاد معلومة محددة ضمن تقارير الشركة (Jonas & Blanchet, 2000, p. 363)، وأن تكون المعلومات المرتبطة موجودة في مكان واحد، بحيث لا يضيع المستخدم لهذه التقارير أثناء البحث عنها.

إن الغرض من تقارير الشركات هو إيصال المعلومات إلى المستخدمين، وإذا أدت هذه المعلومات إلى تشويشهم، فإن هذه التقارير لم تخدم الغرض الذي من أجله أنتجت. فوضوح المعلومات المالية يركز على جملة من المحددات. من ضمنها استخدام الرسومات البيانية والمخططات الواضحة والبسيطة لزيادة فهم المعلومات المالية (Jonas & Blanchet, 2000, p. 363). كما يعزز من الوضوح استعمال نفس أساليب التصميم والترتيب من فترة إلى أخرى.

ويعتمد الوضوح، كذلك، على اللغة ومدى صعوبة مفرداتها؛ وهل تم استعمال مصطلحات متخصصة تحتاج إلى قدر مرتفع من المعرفة لفهمها (Beest, Braam, & Boelens, 2009)، كما يضيف (Courtis, 1995) إلى محددات الوضوح مدى طول الجمل. فكلما كانت الجمل طويلة صعب على القارئ (المستخدم) تذكر الأفكار التي تحتويها. هذا بالإضافة إلى كيفية استعمال عناصر أسلوب الكتابة الأخرى.

علاوة على ذلك، تزيد الأقسام السردية والمناقشة العامة (ضمن الملحق) من المحتوى

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

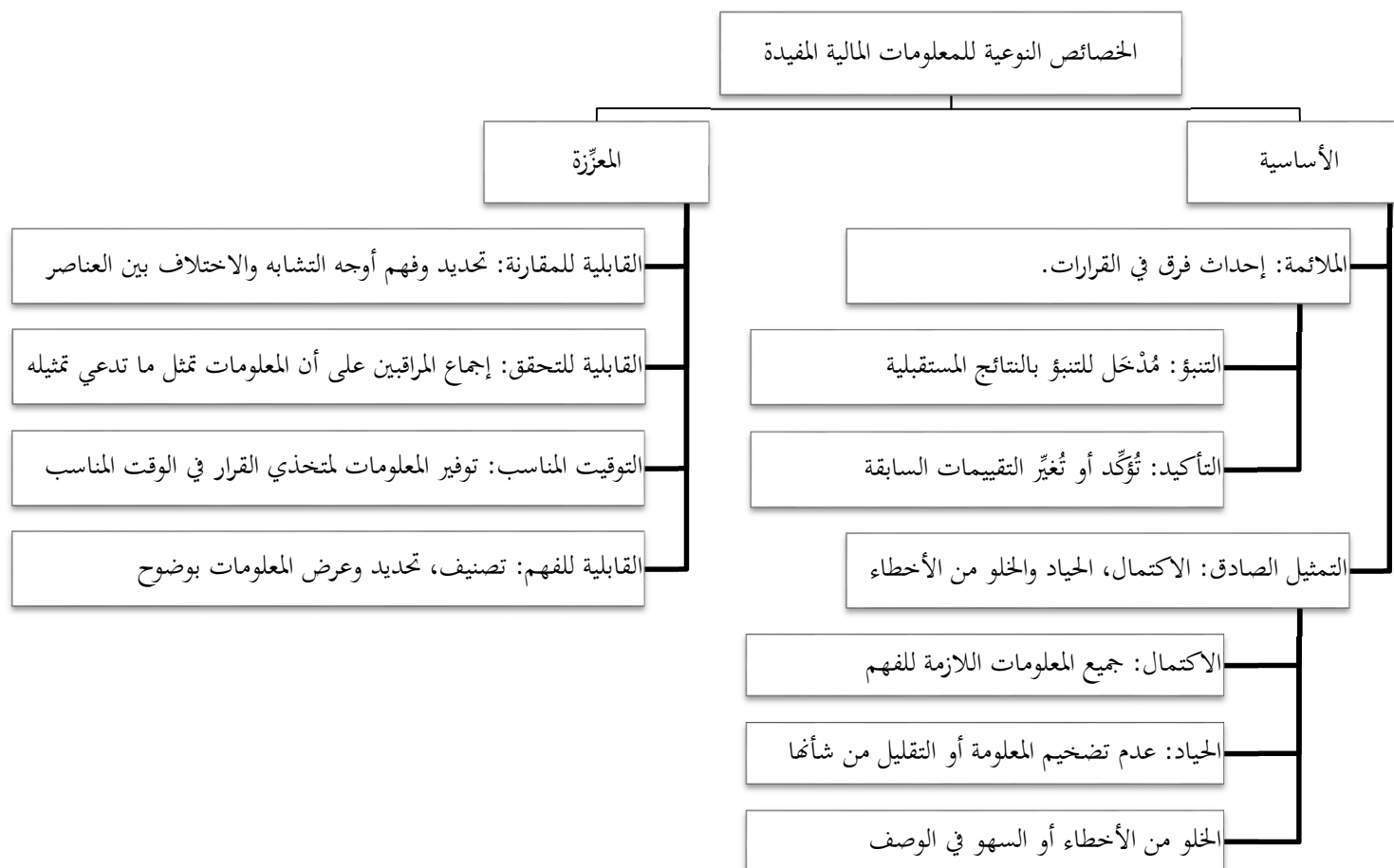
المعلوماتي للقوائم المالية، وبالتالي من جودتها. لذا، يجب أن يتم كتابة الأقسام السردية من التقارير السنوية بمستوى قراءة لا يتجاوز المهارات التعليمية للجمهور المستهدف. وقد تكون معلومات المفصح عنها، وخاصة التعليقات على الميزانية وحساب النتائج، ذات قيمة من حيث شرح وتوفير المزيد من الاستيعاب لأرقام الأرباح (Beretta & Bozzolan, 2004).

ومن ضمن صفات المعلومات القابلة للفهم الاختصار، إذ يُعد إيصال المعاني الكاملة بأقل كمية من المعلومات (الأرقام والكلمات) من الملكات المطلوبة في معدي التقارير المالية. فليس المطلوب لتحقيق الاكتمال إغراق التقارير بالتفاصيل، التي قد تضلل المستخدمين وتصبح عليهم استيعاب الرسائل التي يرغب معدو التقارير إيصالها لهم. لكن بعض الظواهر معقدة بطبيعتها ولا يمكن فهمها بسهولة. وقد يؤدي استبعاد المعلومات حول هذه الظواهر من التقارير المالية إلى جعل المعلومات في هذه التقارير أكثر سهولة للفهم. ومع ذلك، فإن تلك التقارير ستكون غير كاملة وبالتالي يمكن أن تكون مضللة (IASB, 2010 QC31).

يحدد الشكل أدناه ملخصاً للخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

الشكل 5 : الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة حسب IASB



الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

المبحث السادس: أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية

يرى مؤيدو محاسبة القيمة العادلة أنها توفر مجموعة من الفوائد لمستخدمي البيانات المالية أثناء عملية اتخاذ قرارات تخصيص الموارد النادرة. فالقيم العادلة، حسبهم، ملائمة لاتخاذ القرار، متزامنة معه، تمثل بصدق الواقع الاقتصادي والمالي للشركات وتسمح بمقارنة المعلومات المالية للشركة الواحدة من فترة إلى أخرى، كما تحسن من هذه المقارنة بين الشركات المختلفة في الفترة الواحدة. هذه المزايا سيتم مناقشتها تباعاً فيما يلي:

المطلب الأول: معلومات مالية ملائمة

تكون المعلومات المالية ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون. ولا تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق إلا إذا تمتعت بقيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلا القيمتين معاً. فالقيمة التنبؤية تعبر عن إمكانية استخدام المعلومات كمُدخلات لعمليات التنبؤ بالنتائج المستقبلية. أما القيمة التأكيدية فتعتمد على قدرة المعلومات على تقديم تغذية عكسية حول (تؤكد أو تغير) التقييمات السابقة. وهاتان الخاصيتان (التنبؤ والتأكيد) مترابطتان. إذ غالباً ما تكون للمعلومات ذات القيمة التنبؤية قيمة تأكيدية أيضاً (Board 2010). من الناحية البحثية، وبشكل عملي، تعد الأرقام المحاسبية ملائمة القيمة إذا كان لها ارتباط متوقع بقيم سوق الأسهم (Barth et al., 2001)، أو بالدخل عموماً (Aboody et al., 1999).

يرى واضعو المعايير المحاسبية الدولية أن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات تساعد على تقييم حجم، توقيت ودرجة عدم اليقين (الخطر) لصافي التدفقات النقدية

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

المستقبلية للشركة (Board 2010, OB 3). وفي هذا الصدد، تقدم العديد من الأدبيات الأكاديمية أدلة على أن التقارير المالية المبنية على محاسبة القيمة العادلة توفر المعلومات الأكثر ملاءمة لمستخدمي البيانات المالية من غيرها من طرق التقييم والقياس المحاسبي (Barth and Clinch 1998, Aboody et al, 1999, Song et al, 2010, Lu and Mande 2014, Siekkinen 2016). فمن المتوقع أن يضمن الإبلاغ عن القيمة العادلة درجة أعلى من الشفافية في البيانات المالية، والتي بدورها يجب أن تؤدي إلى ارتفاع ملائمة القيمة للمعلومات المالية وقدرة أفضل للأسواق المالية على عكس القيمة الفعلية للشركة، وبالتالي تخصيص أفضل للموارد على المستويين الجزئي والكلّي.

فمثلاً، تبحث الدراسة (Barth and Clinch 1998) مدى ارتباط أنواع مختلفة من الأصول المعاد تقييمها (التبittات العينية، المعنوية والاستثمارات) للشركات الأسترالية بأسعار الأسهم والتقديرات غير السوقية لقيمة الشركات، التي تستند إلى القيمة الحالية لتوقعات المحللين للأرباح المستقبلية. وقد وجدوا، بالإجمال، أن المبالغ المعاد تقييمها ملائمة القيمة لكل فئات الأصول المدروسة. واللافت هو قوة واتساق نتائج التبittات المعنوية. والتي عادة ما ينظر إليها على أنها صعبة التقدير.

كما، تظهر دراسة (Aboody et al 1999)، أن مبالغ إعادة تقييم الأصول الثابتة (بالقيمة العادلة) ترتبط إيجابياً بالأداء المستقبلي لشركات المملكة المتحدة. ما يعني أن لهذه المبالغ قدرة تنبؤية وتأكيدية للعوائد المتوقعة لهذه الشركات، وبالمحصلة فهي مبالغ ملائمة القيمة. غير أن هذه العلاقة تضعف بالنسبة للشركات ذات نسب الديون المرتفعة. ما يعزى إلى تلاعب إدارة هذه الشركات بالتقديرات.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

وعبر مقارنة ملائمة القيمة للمستويات الثلاثة لمدخلات قياس القيمة العادلة في القطاع البنكي الأمريكي وجد (Song et al, 2010) أن مبالغ القيمة العادلة ملائمة القيمة للمستثمرين على المستويات الثلاثة من مدخلات القياس. وبعد دراسة سندات القطاع البنكي في البرازيل أظهرت دراسة (Chiqueto et al. 2015) أن القيمة العادلة ملائمة حتى في أوقات الأزمات المالية (2007-2010).

كما توصل (Lu and Mande 2014) إلى أن ملائمة القيمة للقيم العادلة ترتفع كلما قُدمت هذه المعلومات بتفصيل أكبر. غير أن الدراسات السابقة تشير إلى أن ملائمة القيمة للأرقام المحاسبية تختلف بين الدول (DeFond et al. 2007).

بالإجمال، يمكن استنتاج أن محاسبة القيمة العادلة ملائمة لاتخاذ القرار لجميع أنواع الأصول، وذلك حتى بالنسبة للأصول التي لا تتوفر عادة على أسواق نشطة (الأصول العينية والمعنوية). كما أن هذه الملائمة ترتفع كلما تحسنت مستويات الإفصاح عن مصادر الحصول على مدخلات القياس وأساليبه.

المطلب الثاني: معلومات في الوقت المناسب

تقتضي خاصية التوقيت المناسب للمعلومة حصول متخذي القرار عليها في الزمن الذي تكون فيه قادرة على التأثير على قراراتهم. وبشكل عام، كلما كانت المعلومات قديمة كانت أقل فائدة. ومع ذلك، قد تظل بعض المعلومات مفيدة بعد مدة طويلة من إعلانها، لأن بعض المستخدمين قد يحتاجون، على سبيل المثال، إلى تحديد الاتجاهات وتقييمها (Board 2010).

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

يشير التوقيت المناسب إلى الزمن اللازم للتوصل إلى المعلومة وإتاحتها. ويمكن قياسه باعتباره الزمن الفاصل بين وقت توقع المعلومات والوقت الذي تكون متاحة بسهولة للاستخدام (Loshin, 2010, p92).

من الملاحظ ترابط مفهومي التوقيت المناسب والملائمة، إذ أن المعلومات الملائمة (القادرة على التأثير على قرارات المستخدمين) يجب أن تتوفر في الوقت المناسب. وهذا ما يجعل، غالباً، الدراسات الأكاديمية تربط بين دراسة ملائمة القيمة والتوقيت المناسب (Barth and Clinch 1998, Aboody et al, 1999)، إذ يصعب توفر أداة عملية لعزل وقياس خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المالية. فالدراسات تقيس مدى التزامن المعلومات المالية عبر تقييم درجة ملائمة قيمتها في فترات زمنية مختلفة (Aboody et al, 1999)، ويتم الحكم على مدى التزامن من خلال قوة ارتباط هذه المعلومات بالنتائج المحاسبية في تاريخ صدورهما، و/أو في فترات لاحقة.

وحسب التعريف، تَفَرِّض محاسبة القيمة العادلة بأن تكون قيمة الأصول والخصوم، عند التقييم، محسوبة من وجهة نظر المشاركين في السوق بتاريخ القياس. أي القيم السوقية بتاريخ الإبلاغ. وقد وجد (Aboody et al, 1999) أن عمليات إعادة التقييم الأصول الثابتة تعكس على الأقل بعض التغيرات في قيم الأصول الأساسية في الوقت المناسب. غير أن (Barth and Clinch 1998) وجداء، بعد دراسة عمر مبالغ إعادة التقييم، أن مبالغ إعادة التقييم القديمة هي الأخرى ملائمة، وقد فسرا ذلك، بأن التزامن ليس مهماً بشكل كبير بالنسبة لإعادة تقييم الثبتات على المدى الطويل. وتشير (Barth 2007) إلى أن معلومات القيمة العادلة ملائمة لأنها متزامنة، أي "لأنها تعكس الظروف الاقتصادية الحالية المتعلقة بالموارد والالتزامات الاقتصادية، أي الظروف التي يتخذ فيها مستخدمو البيانات المالية

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

قراراتهم (Barth 2007, p11).

غير أن التوقيت المناسب للمعلومات المالية مرتبط بالديناميكية التي يكون عليها الاقتصاد، فمن المعلوم أن المعلومات المالية المتضمنة في التقارير تكون عادةً سنوية أو نصف سنوية أو حتى فصلية، فما الذي يحدد على أي أساس زمني يتم إصدار المعلومات، أو كما يقول (Ball, 2006, p. 9): "الإشكال هو معرفة اللحظة المناسبة" " the question is how promptly".

تتمتع القيم العادلة بخاصية التوقيت المناسب كونها تعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية عندما تتغير هذه الظروف. وتبقى هذه القيم مناسبة لاتخاذ القرار، بالنسبة للأصول العينية، فترات أطول، خاصة في البيئات الاقتصادية المستقرة.

المطلب الثالث: معلومات مالية أكثر موثوقية

لإعطاء صورة صادقة تمامًا، يجب أن يكون تصوير المعاملات المالية كاملاً، محايداً وخالياً من الأخطاء. أي أن يتضمن التصوير جميع المعلومات اللازمة لفهم الظاهرة التي يتم تصويرها. وأن يخلو من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية. كما يجب أن يخلو أيضاً من الأخطاء أو السهو في وصف الظاهرة، أو الأخطاء في اختيار وتطبيق الطريقة المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية (IASB, 2010, QC12-QC16).

وما قيل عن ارتباط التوقيت المناسب بالملائمة، سابقاً، ينطبق أيضاً على التمثيل الصادق. فلكي تكون مفيدة، على المعلومات أن تكون ملائمة وممثلة بصدق. إذ لا يساعد التمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة المستخدمين في

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

اتخاذ قرارات جيدة (Board, 2010, QC17).

تُظهر عدد من الدراسات أن القيم العادلة تحظى بموثوقية أعلى من القيم التاريخية، ويمكن أن تتعزز هذه الموثوقية بإشراف جهات مستقلة على تحديد القيم العادلة. ومن بين هذه الدراسات دراسة (Dietrich et al., 2000)، حيث استقصى الباحثون موثوقية تقديرات القيمة العادلة السنوية للعقارات الاستثمارية في المملكة المتحدة. ووجدوا أن هذه التقديرات أقل من أسعار البيع الفعلية لهذه العقارات، لكنها أقل تحيزاً وأكثر دقة من التكلفة التاريخية.

ودرس (Cotter and Richardson 2002) ما إذا كانت هناك اختلافات في موثوقية إعادة تقييم الأصول التي تقدمها مجالس الإدارة مقابل تلك التي يقدمها مقيمون خارجيون مستقلون، حيث استعملا عينة من الأصول المعاد تقييمها في استراليا. وتوصلا إلى أن التقييمات التي يتولها مقيمون خارجيون أكثر موثوقية من تلك التي يتولها مقيمون داخليون؛ عبر دراسة التعديلات اللاحقة للزيادات المعترف بها في قيمة الأصول. وذلك من خلال ربط موثوقية هذه التقديرات بالمدى الذي يتم فيه عكس مبالغ إعادة التقييم الإيجابية لاحقاً. غير أن نتائج (Barth and Clinch 1998) لم تظهر أن المستثمرين ينظرون بشكل مختلف لمصادر مبالغ إعادة التقييم (داخلي مقابل خارجي). معللين ذلك، أنه رغم مخاطر انتهازية الإدارة، فإن معلوماتها الإضافية، باعتبارها الأعم بمحالة الأصول، قد تعوض حيادية المقيّم الخارجي. وهذا ما يعزز أن خاصيتي الملائمة والموثوقية تبادليتان.

كما درس (Muller et al 2011) الآثار المترتبة عن إلزام الشركات بتوفير معلومات القيمة العادلة للأصول الثابتة على عدم تماثل المعلومات لعينة من الشركات العقارية الأوروبية،

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

عبر دراسة فروق أسعار العرض والطلب bid-ask spreads، حيث توصلوا إلى أن الشركات الملزمة بتقديم معلومات القيمة العادلة أظهرت انخفاضاً في عدم تماثل المعلومات. ومع ذلك، فإنه أقل من الانخفاض الذي تُظهره الشركات التي تقدم معلومات القيمة العادلة بشكل طوعي. ما يعزى إلى انخفاض موثوقية القيم العادلة المفصح عنها إلزامياً في مقابل تلك المفصح عنها طوعاً.

وعليه، فإن الدراسات تُظهر، بشكل عام، أن القيم العادلة أكثر صدقاً في تمثيل ما تسعى لتمثيله من الأصول والخصوم. وأن صدق التمثيل يتعزز عندما تقوم به الشركات بشكل طوعي و/أو تحت إشراف مقيمين مستقلين. دون إغفال دور التقييمات الداخلية، والتي قد تخفض من مستوى صدق التمثيل لرفع خاصية الملائمة للمعلومات المالية، بما تملكه من معلومات خاصة عن حالة الأصول (خاصةً العينية) وأوضاع القطاع الذي تعمل فيه.

المطلب الرابع: قابلية المعلومات المالية للمقارنة

تمكّن القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين العناصر المحاسبية. وعلى عكس الخصائص النوعية الأخرى، لا تتعلق القابلية للمقارنة بعنصر واحد. بل تتطلب المقارنة عنصرين على الأقل (Board, 2010, QC21). كما أن الاتساق، على الرغم من ارتباطه بالقابلية للمقارنة، يعد مفهوماً مختلفاً. حيث يشير إلى استخدام نفس أساليب المعالجة لنفس العناصر، سواء من فترة إلى فترة ضمن الكيان الواحد أو خلال فترة واحدة عبر كيانات مختلفة. فالقابلية للمقارنة هي الهدف؛ والاتساق يساعد على تحقيق هذا الهدف (Board, 2010, QC22).

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

ولكي تحقق المبالغ المحاسبية القابلية للمقارنة، يجب أن تتوفر على خاصية القابلية للتجميع additivity. فحسب (Chambers 1966)⁷ لا يمكن أن يؤدي الجمع بين التكاليف التاريخية في تواريخ مختلفة إلى أرصدة ذات معنى لصافي الأصول. كذلك إذا تم استخدام مقاييس تقييم مختلفة للعناصر المتباينة، فلا يمكن، منطقياً، جمعها معاً، ولا يمكن استنتاج أي معنى عملي أو تجاري من المجموع. حيث أن استخدام التكلفة التاريخية لبعض الأصول، وتكلفة الاستبدال بالنسبة لأصول أخرى، أو القيمة الحالية لا يُنتج ميزانية ذات مغزى. وعليه، فإن القيمة العادلة هي المقياس الوحيد لعناصر الميزانية الذي يتمتع بخاصية قابلية التجميع بالتالي يمكن من قابلية المقارنة.

إضافة إلى ذلك، يرى مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن القيم العادلة قابلة للمقارنة؛ لأن القيمة العادلة لأي أصل أو التزام تعتمد فقط على خصائص هذا الأصل أو الالتزام، وليس على خصائص الكيان الذي يملكه، إذ أن القيمة العادلة هي قياس قائم على السوق، وليس قياساً خاصاً بالكيان (IASB, 2011, paragr. 2). وهذا ما يعزز قابلية المقارنة بين المعلومات المالية لكيانات مختلفة.

لكن أحد الشواغل التي تنشأ عن تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي _ أو التقارب معها كما هو حال الجزائر _ على نطاق واسع هو أن المستثمرين سوف يُضللون عند الاعتقاد بأن هناك توحيداً في الممارسة أكثر مما هو عليه الحال بالفعل، إذ أنه حتى بالنسبة للمستثمرين المتمرسين، سيتم إخفاء الاختلافات الدولية في جودة التقارير تحت غطاء ما يبدو معايير موحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ غير المتكافئ للمعايير يقلل قدرتها على تخفيض

⁷ عند (Palea, 2014, p. 106).

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

تكاليف ومخاطر المعلومات، باعتبارها ميزة للمستثمرين جراء تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي (Ball, 2006, p. 15). وهو ما يستدعي النظر بحذر للقابلية للمقارنة خاصة مع اختلاف البيئات الاقتصادية والقانونية بين الدول.

إجمالاً، تعد القيم العادلة قابلة للمقارنة؛ حيث تُحقق خاصية القابلية للجمع، كما تعتمد محاسبة القيمة العادلة على خصائص الأصل أو الالتزام وحده ما يقلل التباينات الناتجة عن اختلاف خصائص الكيانات المالكة. غير أن القابلية للمقارنة تتأثر باختلاف قدرات معدي البيانات المالية في البيئة الواحدة على رصد المخاطر وإنتاج التقديرات. وتتأثر أيضاً، بتباين البيئات القانونية والاقتصادية.

المبحث السابع: نقائص محاسبة القيمة العادلة

على الرغم من هذه المزايا، فإن محاسبة القيمة العادلة ليست حلاً سحرياً. فقد وُجّهت لها عدة انتقادات، خاصة عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2007-2008. وتتضمن بعض الانتقادات الشائعة، إمكانية تأثير الإدارة على تقديرات القيمة العادلة، خطر تقلب الأسعار وعدم استقرار النظام المالي.

ففيما يتعلق بإمكانية تأثير الإدارة على تقديرات القيمة العادلة، فإن هذا التأثير يثير القلق بشكل أساسي عندما تكون أسعار السوق القابلة للملاحظة غير متوفرة. بالإضافة إلى تحفز الإدارة بسبب ضعف الإنفاذ القانوني وضعف البيئة الاقتصادية. إذ رصدت نتائج (Dietrich et al., 2000) أن المدراء يختارون من بين الأساليب المحاسبية المسموح بها تلك التي تتيح الإبلاغ عن أرباح أعلى، ويعمدون إلى الزيادة في القيمة العادلة قبل الحصول

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

على قروض جديدة. كما أظهر (Chen et al., 2015) أن الشركات في البيئات الاقتصادية الأقل نمواً والضعيفة من حيث الإنفاذ القانوني من المحتمل أن تستخدم محاسبة القيمة العادلة بغرض إدارة الأرباح أو الوصول إلى عتبات الأرباح المرجوة.

بالمقابل، فإن حقيقة أن تقديرات القيمة العادلة تتضمن معلومات خاصة لا تتوفر إلا للإدارة، وبالتالي، تعكس معلومات تفصيلية للمستخدمين الآخرين هي أمر مرغوب فيه. حيث بيّنت نتائج (Barth and Clinch 1998) أن معلومات الإدارة، رغم مخاطر الانتهازية، قد تعوض حياد ونزاهة المقيمين الخارجيين، بما لها من معرفة بالأصول موضوع التقييم لا تتوفر لغيرها. كما أن عكس هذه المعلومات في البيانات المالية يخفف، حسب (Barth, 2007, p. 11)، من حاجة المشاركين في السوق إلى وضع تقديرات مضللة تعتمد فقط على المعلومات العامة. إضافة إلى ذلك، حسب (Barth, 2007, p. 11) أيضاً، فإن مشكل انتهازية الإدارة ليس قاصراً على محاسبة القيمة العادلة. حيث أظهرت الدراسات أن المديرين يجدون طرقاً للإدارة الأرباح بغض النظر عن النظام المحاسبي المتبع.

أما فيما يخص تقلب أسعار السوق volatility، فمن المعروف أنه كلما زاد هذا التقلب زادت مخاطر الأوراق المالية. ومحاسبة القيمة العادلة متهمة بشكل رئيسي في زيادة التقلب هذه. وقد تسمح محاسبة القيمة العادلة في فترات ازدهار الأسواق للبنوك في التوسع في الاقتراض، مما يخلق هشاشة في النظام المالي ويزيد من حدة الأزمة المالية (Plantin et al., 2008). وتتهم القيمة العادلة، أيضاً، بسبب ارتباطها بالسوق، بأنها يمكن أن تنقل تقلباته إلى البيانات المالية (Plantin et al., 2004). ومع ذلك، يشير (Laux & Leuz, 2009, p. 829) إلى أن محاسبة القيمة العادلة ستوفر إشارات تحذير في الوقت المناسب، مما قد يدفع البنوك على اتخاذ التدابير المناسبة للحد من تأثير الأزمة الوشيكة.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

إضافة الى ذلك، فقد أوصت دراسة قادتها لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية، لصالح مجلس الشيوخ، عن آثار محاسبة القيمة العادلة على ميزانيات المؤسسات المالية وعلى اخفاق البنوك سنة 2008، وكذا آثار معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين، بعدم تعليق تطبيق معايير المحاسبة للقيمة العادلة. ومن بين النتائج الرئيسية التي توصلت إليها (Zyla, 2013, p. 19):

- أن المستثمرين يعتقدون بشكل عام أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من شفافية التقارير المالية وتسهل اتخاذ قرارات أفضل،
- أن محاسبة القيمة العادلة لا يبدو أنها لعبت دورًا ذا شأن في حالات الإخفاق المصرفي التي حدثت في عام 2008. بل أشار التقرير إلى أن حالات فشل البنوك في الولايات المتحدة كانت على ما يبدو نتيجة لتزايد خسائر الائتمان، والمخاوف بشأن جودة الأصول، وفي بعض الحالات، بسبب تقويض ثقة المقرضين والمستثمرين،
- اقتراح اتخاذ تدابير إضافية لتحسين التطبيق والممارسة المتعلقة بمتطلبات الحالية للقيمة العادلة،
- التوصية بتحسين متطلبات القيمة العادلة من خلال تطوير دليل لأفضل الممارسات عند تحديد القيمة العادلة في الأسواق غير السائلة أو غير النشطة.

وعلى المستوى الكلي، تتهم القيمة العادلة بزيادة مخاطر التقلبات الاقتصادية. فالفاعل المتبادل بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي يؤدي إلى تضخيم أثر كل منهما على الآخر، مما يزيد من الخطر على الاستقرار المالي. وفي هذا الصدد، يرى (Plantin et al., 2008) بأن محاسبة القيمة العادلة يمكن أن تؤدي إلى تقلبات دورية، والتي يمكن أن تزيد من المخاطر

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

العامة في الأسواق المالية. فحين تُظهر القيمة العادلة الخسائر على بيانات الشركات (لأسباب غير متعلقة بأداء هذه الشركات) ينعكس ذلك على المؤسسات المالية، وخاصة البنوك. والعكس أيضاً صحيح. وذلك ما يرهّن استقرار النظام المالي بأسعار الأصول غير المالية والمقومة، بسبب محاسبة القيمة العادلة، على أساس المدى القصير، رغم أن الشركات تنوي الاحتفاظ بها لمدد أطول.

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

خلاصة الفصل:

إن المقصود بالمعلومات المالية البيانات المالية للشركات ضمن السياق المالي والاقتصادي الذي تعمل فيه. وهذا السياق إما أن يكون خاصاً بالشركة نفسها، أي بياناتها المالية الحالية والسابقة، نسبها المالية وتطلعاتها المستقبلية، وإما أن يكون بالمقارنة مع الشركات الأخرى؛ التي تعمل في نفس القطاع، وإما على المستوى الكلي سواء المحلي، الإقليمي أو الدولي. ويمكن أن يكون السياق معرفة مسبقة لدى متلقي المعلومة (مثل الخبراء المتوفرة لدى المحللين الماليين) أو معايير معينة تقارن بها هذه المعلومة (مثل النسب المالية المرغوبة).

وتتضمن البيانات المالية الأساسية: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

توفر البيانات المالية، الموجهة للجمهور، معلومات يستخدمها المستثمرون، الدائنون والمحللون؛ لتقييم الأداء المالي للشركة، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة. فبموجب القوانين والمعايير المحاسبية يجب أن تتوفر هذه البيانات على الجودة المناسبة والقدر الكافي من المعلومات لتحقيق أغراض مستخدميها.

ولكي توفر المعلومات المالية الجودة المناسبة لاتخاذ القرار، حسب IASB، يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية. التي بدورها تنقسم إلى خصائص أساسية وأخرى معززة. فالخصائص الأساسية هي: الملائمة والتمثيل الصادق. أما الخصائص المعززة فتشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم.

هذا، وقد أظهر تطبيق محاسبة القيمة العادلة مجموعة من الفوائد. على رأسها ملائمتها

الفصل الثاني: خصائص المعلومات المالية ذات القيمة

لعملية لاتخاذ القرار، وأنها في التوقيت المناسب لهذه العملية. كما تمثل بصدق الواقع الاقتصادي والمالي للشركات، وتعزز من قابلية مقارنة المعلومات المالية للشركة الواحدة من فترة إلى أخرى، كما تحسن من هذه المقارنة بين الشركات المختلفة ضمن الفترة الواحدة.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

تمهيد:

يقدم هذا الفصل طريقة إجراء الدراسة التطبيقية ونتائجها، ثم مناقشة تلك النتائج. وقد اتخذ من الاستبيان أداة لتحقيق هدفها.

ومن خلال هذا الفصل تم استعمال عدد من الوسائل الإحصائية والرسوم البيانية لاستخلاص النتائج ومعالجة البيانات، عبر برنامجي SPSS 21 و Excel 2016. وقد تمثلت هذه الوسائل في مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، ومجموعة من الأدوات الإحصائية، كمعامل ألفا كرومباخ واختبار كاي مربع.

أما عن مناقشة النتائج. فقد تم وفق ترتيب فرضيات الدراسة ووفق ترتيب الاستبيان. ليكون محتوى الفصل معروضاً وفق الترتيب التالي:

- المبحث الأول: إجراءات الدراسة،
- المبحث الثاني: نتائج الدراسة،
- المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة التطبيقية

يتعرض مبحث إجراءات الدراسة التطبيقية إلى تحديد وتعريف متغيرات الدراسة، وبناء نموذج الدراسة على أساسها. ثم يُحدد مجتمع وعينة الدراسة الملائمين لاختبار النموذج. بعدها يتم بناء أداة الدراسة وفق ما تمليه الدراسات السابقة. ويختتم المبحث باختبار صدق وثبات هذه الأداة.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة

بنيت الدراسة على متغيرين أساسيين: متغير مستقل وآخر تابع. فالتابع يمثل المعلومات المالية. فيما المستقل هو محاسبة القيمة العادلة. وأدناه تحديدٌ لهما.

الفرع الأول: المتغير التابع

يُعبّر المتغير التابع عن جودة المعلومات المالية المنتجة من خلال المحاسبة وفق النظام المالي المحاسبي؛ أي ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية. حيث سيتم قياس هذا المتغير وفق مجموعة من الخصائص الرئيسية والخصائص المعززة. والتي يتحدد وفق درجة توفرها في المعلومات المالية جودة وقيمة هذه المعلومات.

الفرع الثاني: المتغير المستقل

تبحث هذه الدراسة أثر محاسبة القيمة العادلة، باعتبارها متغيراً مستقلاً، على جودة المعلومات المالية المنتجة من طرف المحاسبة. حيث، من المنتظر، أن تطبيق هذه المحاسبة يؤثر بالإيجاب على خصائص المعلومات المالية؛ وذلك وفق الإطار النظري المحدد لها ووفق مجموعة

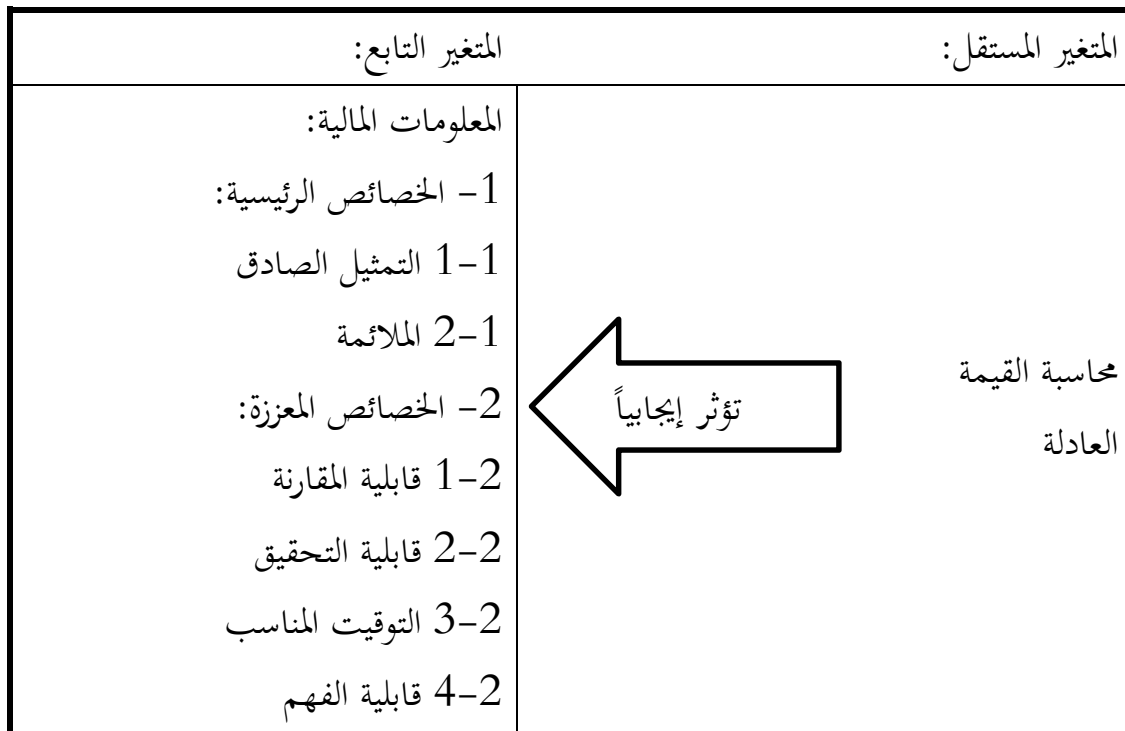
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

من نتائج الدراسات السابقة، سواء المحلية منها أو الأجنبية.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة، بما يتسق مع إشكالية البحث، على متغيرين أساسيين وهما: المعلومات المالية كمتغير تابع ومحاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل. واللذان يشكلان نموذج الدراسة. حيث سيتم تقييم أثر تطبيقها على جودة المعلومات المالية من خلال دراسة هذا الأثر على محددات هذه الجودة (خصائص المعلومات المالية الجيدة). والشكل 5 أدناه يوضح نموذج الدراسة ومتغيراته والعلاقة بينها.

الشكل 6 : نموذج الدراسة



الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

تم تحديد مجتمع الدراسة بما يتيح الإجابة عن الإشكالية وتيسير الحصول على المعلومات اللازمة لذلك. وعليه، اختارت الدراسة مجتمع المحاسبين الجزائريين، بمختلف تخصصاتهم المهنية وخبراتهم، باعتبارهم الأقدر على الاستجابة لإشكالية الدراسة؛ كونهم الأكثر احتكاكا بمحاسبة القيمة العادلة، وكونهم كذلك، معدين للبيانات المالية ومستعملين لها في نفس الوقت.

ومن هذا، المجتمع تم تحصيل مجموع ثمانية وستين استبانة (68)، تشكل عينة الدراسة. ورغم قلة عدد هذه الاستبانات فإنها تحقق هدف هذه الدراسة، باعتبار أنها:

- تحقق الحدود الدنيا من المتطلبات الإحصائية،
- تشمل عدد من المستجيبين الذين يملكون مجموعة من المواصفات تعوض النقائص التي من الممكن أن تترتب عن قلة العدد. فهم يحصلون في الغالب على نفس التكوين باعتبار تجانس المصادر والأطر التشريعية التي يستقون منها برامج التدريب والتأهيل. ثم هم يعملون ضمن بيئة متجانسة إلى حد كبير من القوانين والممارسات، وذلك لوحدة الهيئات المنظمة للبيئة المالية والاقتصادية في الجزائر.

المطلب الرابع: بناء أداة الدراسة

قصد تحقيق هدف هذه الأطروحة والإجابة على إشكالياتها تم صياغة استبيان من ثلاثة أقسام على رأسها مقدمة تشرح هدف الدراسة وأهميتها. وكان هذا الاستبيان موجه نحو فئة المهنيين المشتغلين بالجال المالي والمحاسبي باعتبارهم الأكثر احتكاكا بموضوع محاسبة القيمة العادلة، سواء كمعدين لمعلوماتها أو كمستخدمين لهذه المعلومات. فبدأ القسم الأول بالمعلومات الشخصية (الديمغرافية) ذات الصلة. حيث سئل المستجوبون عن صفتهم المهنية وعن خبرتهم.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

أما القسم الثاني فكان الهدف منه التعرف على آراء المستجوبين حول محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية: مدى توافق المعايير المحاسبية المحلية مع الدولية، كفاية هذه المعايير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وملائمة البيئة الاقتصادية والمحاسبية لهذا التطبيق.

وأما القسم الثالث فقد عني بمعرفة آراء المستجوبين فيما يخص تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية. أي تأثير هذه المحاسبة على صدق تمثيل المعلومات المالية للواقع الاقتصادي والمالي للمؤسسة وملائمة هذه المعلومات لمستخدمي التقارير المالية عند عملية اتخاذ القرار. باعتبارهما الخصيتان الرئيسيتان للمعلومات المالية ذات الجودة.

ويواصل القسم الثالث في استجلاء الآراء حول بقية الخصائص المعززة: القابلية للمقارنة، الوقيت المناسب، القابلية للتحقق والقابلية للفهم. والجدول رقم 2 أدناه؛ يقدم ملخصاً عن هيكل الاستبيان والمراجع التي استعملت في بنائه:

الجدول 2 : هيكل الاستبيان والمراجع التي استعملت في بنائه

العنوان: أثر القيمة العادلة في انتاج معلومات مالية ذات قيمة
هدف وأهمية الدراسة:
I. المعلومات الشخصية:
المهنة: محاسب، مدير مالي ومحاسبي، خبير محاسب، محافظ حسابات، محاسب معتمد، أخرى.
الخبرة المهنية.
II. محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية
1. النظام المالي المحاسبي (SCF) متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص محاسبة القيمة العادلة.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

2.	يحتوي الإطار المحاسبي الحالي كافة متطلبات استعمال محاسبة القيمة العادلة.
3.	يحتوي الإطار المحاسبي الحالي كافة قواعد قياس الأصول بالقيمة العادلة.
4.	غياب سوق نشط لا يشكل عائقا أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
5.	يتزايد تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الشركات الجزائرية منذ صدور النظام المحاسبي المالي.
6.	لا يثير استخدام محاسبة القيمة العادلة أي صعوبات لدى المحاسبين الجزائريين.
7.	تستطيع البيئة المحاسبية الجزائرية (معدو ومستعملو الكشوف المالية) التأقلم مع استعمال محاسبة القيمة العادلة بسهولة.
III. تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية	
III-1 التمثيل الصادق :	
8.	يوفر استخدام محاسبة القيمة العادلة القدر الكافي من المعلومات لفهم الوضعية المالية الشركة (IASB, 2010).
9.	يقلل استخدام محاسبة القيمة العادلة من إمكانية عرض المعلومات المالية بشكل متحيز (IASB, 2010).
10.	من الممكن تقدير المعلومات القيمة العادلة بشكل موضوعي بعيدا عن الذاتية (Jonas & Blanchet, 2000, p. 362).
11.	يخفف استخدام محاسبة القيمة العادلة من إمكانية الوقوع في الأخطاء في المعلومات المالية (IASB, 2010).
12.	يخفف استخدام محاسبة القيمة العادلة من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمي التقارير المالية. (Muller et al 2011)
13.	تقلل محاسبة القيمة العادلة الممارسات الانتهازية (مثل عمليات إدارة الأرباح).
III-2 الملائمة :	
14.	يوفر استخدام محاسبة القيمة العادلة لمستخدمي التقارير المالية معلومات ذات صفة تنبئية (IASB, 2010).
15.	يوفر استخدام محاسبة القيمة العادلة تقييم أحسن للفرص والمخاطر التي تواجه

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشركة.
16. يوفر استخدام محاسبة القيمة العادلة لمتخذي القرار امكانية تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة (IASB, 2010).
17. تساهم معلومات المالية بالقيمة العادلة في تخفيض درجة عدم التأكد.
18. تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يزيد من التكاليف على المؤسسة (Landsman, 19 p. 2007, (IASB, 2010).
III-3 القابلية للمقارنة :
19. تضمن محاسبة القيمة العادلة قابلية المقارنة لحسابات نفس الشركة، بين الفترات (IASB, 2010).
20. تعزز محاسبة القيمة العادلة من قابلية المقارنة بين البيانات المالية بين شركات مختلفة من نفس القطاع (IASB, 2010).
21. تعزز محاسبة القيمة العادلة من قابلية المقارنة بين البيانات المالية بين شركات من قطاعات مختلفة (IASB, 2010).
22. لا يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على التطبيق السليم لمبدأ استدامة الأساليب المحاسبية (permanence des méthodes) (IASB, 2010).
III-4 التوقيت المناسب :
23. لا يزيد استخدام محاسبة القيمة العادلة في زمن معالجة المعلومات المحاسبية.
24. لا تُخفف المدة الفاصلة بين تاريخ تحضير معلومات القيمة العادلة وتاريخ إيصالها للمستخدم من قيمة هذه المعلومات.
25. لا تؤثر طبيعة سوق الأصل (من حيث درجة النشاط) على حداثة معلومات القيمة العادلة المتعلقة به.
26. تبقى معلومات القيمة العادلة ملائمة لمدة كافية لاتخاذ القرار.
27. التحديث المستمر لمعلومات القيمة العادلة لا يؤثر على استقرار المعلومات المالية (الأرباح مثلاً).
III-5 القابلية للتحقق :

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

28. تقلل محاسبة القيمة العادلة من صعوبة عملية تدقيق الكشف المالية.
29. المعلومات المالية بالقيمة العادلة قابلة للإثبات بشكل سهل.
30. يمكن التحقق من المعلومات المالية بالقيمة العادلة من طرف محاسبين آخرين (IASB, 2010).
31. من السهل الاحتفاظ بوثائق اثبات قياس القيمة العادلة (Jonas & Blanchet, 2000, p. 361).
32. يعزز استخدام محاسبة القيمة العادلة من شفافية المعلومات المالية.
III-6 القابلية للفهم :
33. لا تحتاج المعلومات المالية بالقيمة العادلة معرفة محاسبية كبيرة لاستغلالها من طرف المساهمين في اتخاذ القرار (IASB, 2010).
34. لا يحتاج المساهمون عند تحليل المعلومات المالية بالقيمة العادلة إلى الاستعانة برأي خبير في المجال المحاسبي والمالي (IASB, 2010).
35. لا يحتاج تحليل المعلومات المالية بالقيمة العادلة إلى مدة زمنية أكبر من تلك التي يستغرقها تحليل بدائل محاسبية أخرى.
36. يضمن استخدام محاسبة القيمة العادلة عرض صورة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
سؤال ختامي مفتوح: في نهاية هذا الاستبيان، أنتم مدعون لإبداء أي إضافة، تعليق أو توضيح في ما يتعلق بأثر القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية.

المطلب الخامس: موثوقية أداة الدراسة

يقصد بموثوقية أداة الدراسة أن يعطينا الاستبيان النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقه على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين وفي الظروف مشابهة، وقد تم التحقق من موثوقية الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

ودرجة الاتساق الداخلي بين عباراته.

بعد حذف الأسئلة الاسمية واستعمال برنامج SPSS في المعالجة، كانت النتائج كالتالي:

الجدول 3 : اختبار ألفا كرونباخ

إحصائيات الموثوقية Reliability Statistics	
عدد العناصر N of Items	ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha
36	,913

تشير قيمة ألفا كرونباخ التي بلغت 91.30 %، إلى الدرجة العالية لموثوقية وثبات أسئلة الاستبيان، إذ أنها أكبر من القيمة المتفق عليها بين الأدبيات في هذا المجال (أعلى من 60 %).

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

المطلب الأول: تحليل المعلومات الديمغرافية

تشمل المعلومات الديمغرافية للمستجيبين انتمائهم إلى مؤسسات اقتصادية من عدمه، أي أن غير المنتمين يعملون بشكل مستقل في مكاتب الخبرة المحاسبية والتدقيق. وتشمل أيضاً سنوات خبرتهم ضمن المجال المحاسبي، وتخصصاتهم المهنية على مختلف المهن المحاسبية الموجودة في الجزائر.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الفرع الأول: توزيع المستجوبين حسب الانتماء لمؤسسات اقتصادية من عدمه

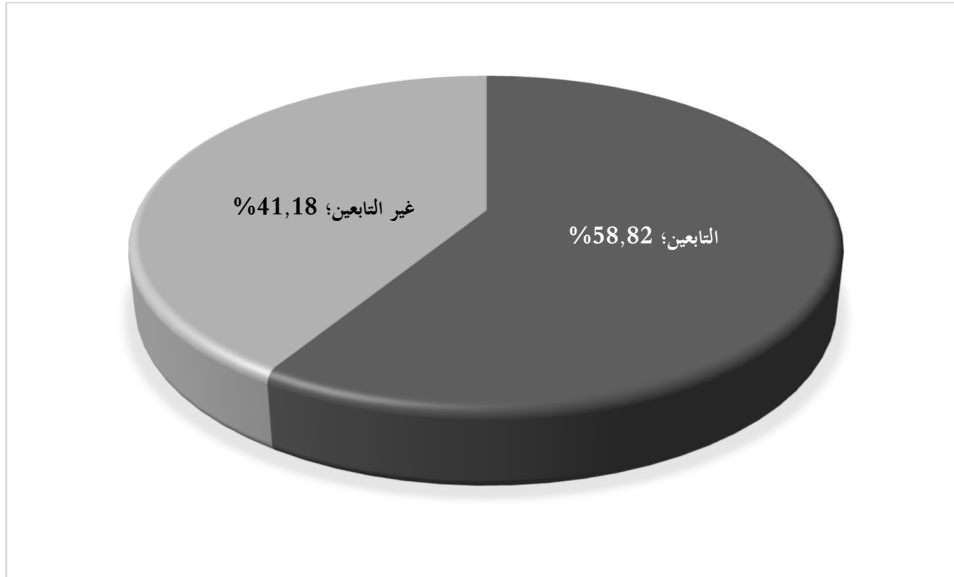
رغم عدم اشتغال الاستبيان على سؤال حول انتماء المستجوب لمؤسسة اقتصادية من عدمه؛ إلا أنه يمكن معرفة ذلك من خلال عملية توزيع الاستبيان والجهات التي وجهت له. ويحدد الجدول رقم 4 عدد ونسبة المستجوبين المنتمين لمؤسسات اقتصادية (التابعين) وغير المنتمين (المستقلين).

الجدول 4 : توزيع المستجوبين حسب انتمائهم لمؤسسات اقتصادية من عدمه

الانتماء	التكرار	النسبة (%)
التابعين لمؤسسات اقتصادية	40	58,82
غير التابعين لمؤسسات اقتصادية	28	41,18
المجموع	68	100,00

يبين الجدول 4 توزيع المستجوبين حسب انتمائهم لمؤسسات اقتصادية من عدمه. حيث يظهر أن عدد المنتمين لمؤسسات اقتصادية، ضمن العينة، يفوق عدد غير المنتمين (58,82%) و41,18% على التوالي). ورغم ذلك، فإن عدد غير المنتمين (28 مستجوباً) يسمح بتحليل متوازن بين الطرفين. ويفيد هذا التقسيم في تقييم كل من نظرة الأطراف الداخلية ضمن المؤسسات الاقتصادية لمحاسبة القيمة العادلة ونظرة الأطراف الخارجية. والشكل 7، أدناه، يظهر هذه المعلومة بيانياً.

الشكل 7 : توزيع المستجوبين حسب انتمائهم لمؤسسات اقتصادية من عدمه



الفرع الثاني: توزيع المستجوبين حسب المهنة

يعرض الجدول رقم 5 توزيع المستجوبين حسب المهنة (المحاسبية) التي يمارسونها. حيث تتوزع هذه المهنة، في الجزائر، بين المسميات التالية: محاسب، مدير مالي ومحاسبي، خبير محاسب، محافظ الحسابات ومحاسب معتمد. وقد تم إضافة خيار (أخرى) ل يتيح للمستجوب تحديد مهنته في حال لم تكن من إحدى هذه المسميات.

يظهر الجدول 5 أن الاستبيان شمل جميع أنواع المهن المعنية بالمحاسبة في الجزائر. ورغم أن أعلى نسبة كانت لمهنة المحاسب الصّرف (44,12%) إلا أن هذا لا يخل بتوازن تنوع العينة كون مهنة المحاسب هي التكوين الأساسي والمهنة الابتدائية لكل أفراد العينة. ويعزز تنوع المداخل المهنية لعينة الاستبيان من قابلية نتائجه للتعميم.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

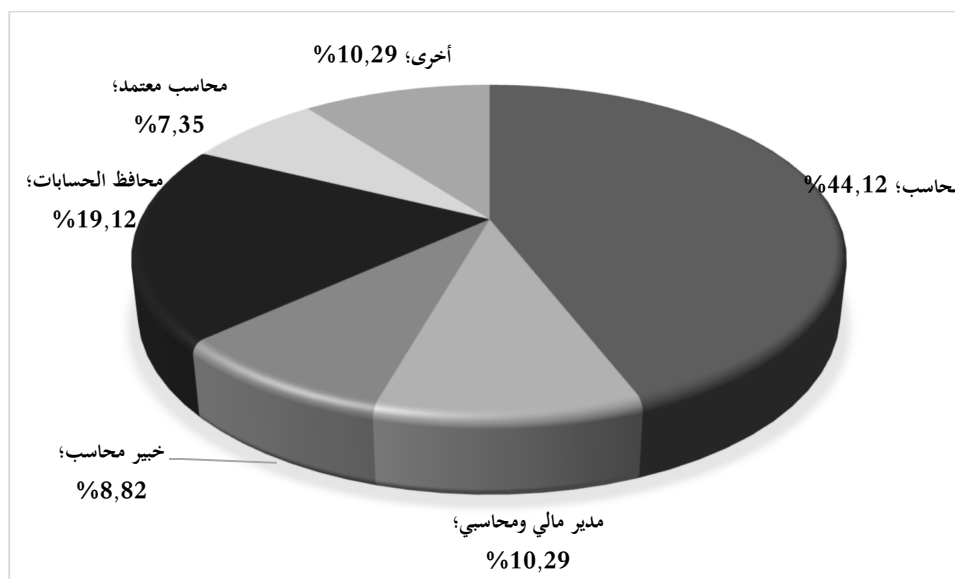
الجدول 5 : توزيع المستجوبين حسب المهنة التي يمارسونها

المهنة	التكرار	النسبة (%)
محاسب	30	44,12
مدير مالي ومحاسبي	7	10,29
خبير محاسب	6	8,82
محافظ الحسابات	13	19,12
محاسب معتمد	5	7,35
أخرى	7	10,29
المجموع	68	100,00

لتوضيح أكثر لتوزيع أفراد العينة على مختلف المهن تم تمثيل بيانات الجدول 5 على شكل دائرة. والشكل 8 يعرض ذلك.

كما تتوزع مهن المستجوبين الذين حدود خيار (أخرى) على: مراقب تسير، المالية والمشتريات، إدارة الجودة، التدقيق، الدراسات الاقتصادية والموارد البشرية. وكلهم ذي تكوين محاسبي في الأصل.

الشكل 8 : توزيع المستجوبين حسب المهنة التي يمارسونها



الفرع الثالث: توزيع المستجوبين حسب الخبرة

يقدم الجدول 6 أفراد عينة الدراسة موزعين على سنوات خبرتهم بالميدان المحاسبي. حيث تم توزيع متغير الخبرة على خمس فئات طول الأربع الأول منها سبع سنوات (32 سنة/5 فئات=6.4 بالتقريب 7 سنوات)؛ فيما تبقى الفئة الخامسة (الأخيرة) تعبر عن أكثر من 28 سنة خبرة.

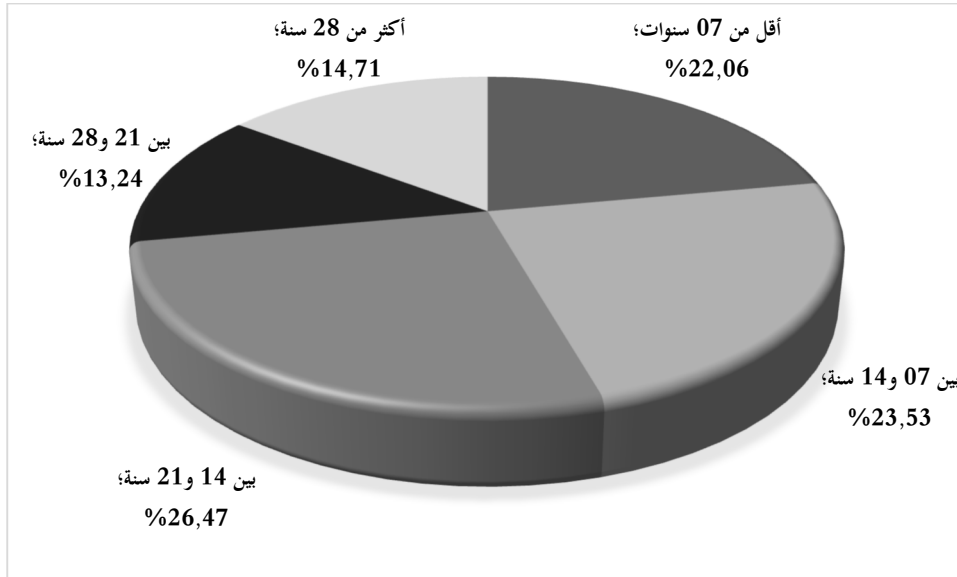
ويظهر الجدول 6 توزيعاً معتدلاً، نسبياً، لعينة الدراسة على مختلف فئات الخبرة. ما يتيح قدراً مرتفعاً من التنوع بين المستجوبين ويعطي فرصة للمقارنة بين مختلف هذه الفئات.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الجدول 6 : توزيع المستجوبين حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة (%)
أقل من 07 سنوات	15	22,06
بين 07 و 14 سنة	16	23,53
بين 14 و 21 سنة	18	26,47
بين 21 و 28 سنة	9	13,24
أكثر من 28 سنة	10	14,71
المجموع	68	100,00

الشكل 9 : توزيع المستجوبين حسب الخبرة



ويمكن توزيع المستجوبين وفق معيار الخبرة بشكل يفصل بين من عاصروا (بالدراسة والعمل) النظامين المحاسبيين: المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي (المخضرمون) وأولئك الذين لم يدرسوا ويعملوا سوى في ظل النظام المالي المحاسبي (الحديثون). أي باعتبار أن

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

النظام المحاسبي المالي صدر سنة 2007 والدراسة أجريت سنة 2020 فإن أي مستجوب يملك من الخبر أقل من 14 سنة (2007-2020) يعد من الحديثين. وهذا ما يوضحه الجدول رقم 07 أدناه.

الجدول 7 : توزيع المستجوبين حسب معاصرتهم للنظامين المحاسبيين

الخبرة	التكرار	النسبة (%)
حديثون	37	54,41
مخضرمون	31	45,59
المجموع	68	100,00

يلاحظ من الجدول رقم 07 أعلاه أن عينة الدراسة تتوزع بشكل متساوٍ، تقريباً، بين من عاصروا النظامين المحاسبيين ومن خبروا النظام الثاني فقط. وهو ما يشكل فرصة سانحة للمقارنة بين فريقين علّة التمييز بينهما أكثر وضوحاً.

المطلب الثاني: نتائج الإحصاء الوصفي

يعرض هذا المطلب النتائج الوصفية للدراسة، عبر المتوسطات، الانحرافات المعيارية، التكرارات والنسب. بالإضافة الى التعليق عليها واستخلاص النتائج.

الفرع الأول: محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية

يظهر الجدول 8 ملخص ردود عينة الدراسة حول واقع محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية؛ والذي بُحث في محورين: 1) الواقع التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

و(2) واقع محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية. حيث يعرض متوسط الإجابات من (أوافق بشدة = 1) إلى (لا أوافق بشدة = 5) وكذا انحرافها المعياري. ثم يعرض العمود الأخير نسبة الموافقة على العبارة المحددة؛ وهي مجموع الردود المتفقة مع العبارة (أوافق بشدة + أوافق) مقسومة على مجموع الردود. وعلى هذا المنوال باقي محاور وأسئلة الدراسة.

يستكشف المحور الأول من واقع محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية آراء المستجوبين حول واقع محاسبة القيمة العادلة من الناحية التشريعية والتنظيمية. حيث يرى (76,47%) من المستجوبين أن النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير الدولية فيما يخص محاسبة القيمة العادلة. ويمكن تعزيز الثقة بأن هذه الآراء متسقة بين المجيبين، إذا اعتبرنا السؤالين الثاني والثالث كأسئلة ضابطة للسؤال الأول؛ فهما يبحثان احتواء الإطار المحاسبي الحالي على كافة متطلبات وقواعد قياس القيمة العادلة للعناصر المحاسبية. حيث يرى 66,18% من العينة أن الإطار المحاسبي الحالي يحوي كافة متطلبات استعمال محاسبة القيمة العادلة. كما أن 58,82% يرون أن الإطار المحاسبي الحالي يحوي، كذلك، كافة قواعد قياس الأصول بالقيمة العادلة. وهذه النتائج هي أعلى، نوعاً ما، من نتائج (Tahri, 2014, p. 9) إذ أظهرت عينتها أن من عوائق تطبيق محاسبة القيمة العادلة نقص المعلومات حول القواعد المتعلقة بها بنسبة 51,35% من المستجوبين وغموض المتطلبات النظام المحاسبي المالي بشأن استخدام القيمة العادلة بنسبة 45,90%.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الجدول 8 : محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية

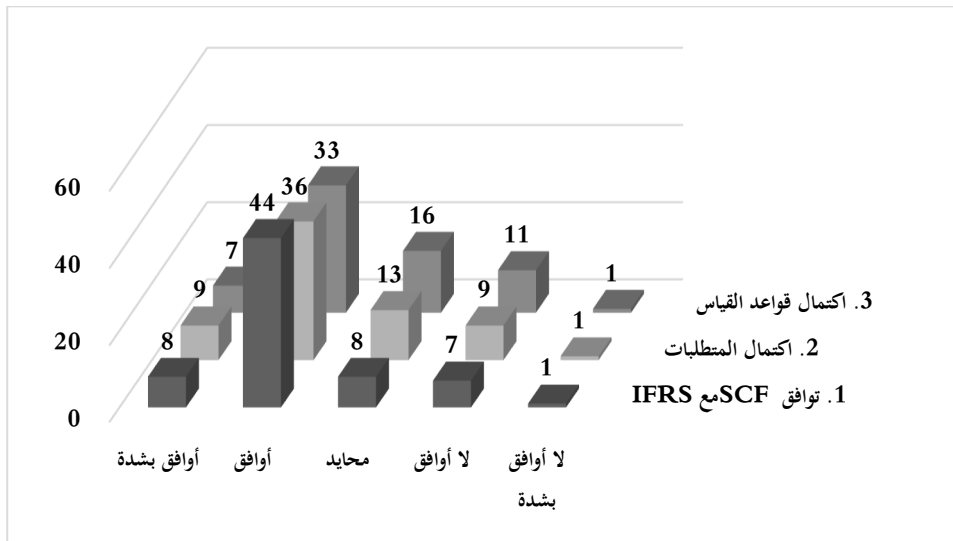
العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	%الموافقة
المحور الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة			
1. النظام المالي المحاسبي (SCF) متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص م.ق.ع.	2,25	0,853	76,47%
2. يحوي الإطار المحاسبي الحالي كافة متطلبات استعمال محاسبة القيمة العادلة.	2,37	0,929	66,18%
3. يحوي الإطار المحاسبي الحالي كافة قواعد قياس الأصول بالقيمة العادلة.	2,50	0,938	58,82%
المتوسط: 2,37	0,909	0,909	67,16%
المحور الثاني: محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية			
4. غياب سوق نشط لا يشكل عائقا أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة.	2,79	1,191	47,06%
5. يتزايد تطبيق م.ق.ع في الشركات الجزائرية منذ صدور النظام المحاسبي المالي.	2,69	1,055	57,35%
6. لا يثير استخدام محاسبة القيمة العادلة أي صعوبات لدى المحاسبين الجزائريين.	2,82	1,158	45,59%
7. يستطيع معدو ومستعملو الكشوف لمالية التأقلم مع استعمال م.ق.ع بسهولة.	2,84	1,205	42,65%
المتوسط: 2,79	1,149	1,149	48,16%

ومع ذلك، يمكن ملاحظة انخفاض التأكد من احتواء النظام المالي المحاسبي على القدر الكافي من التوجيهات فيما يخص عملية الحصول على القيم العادلة للعناصر المحاسبية؛ وذلك كلما اتجهت الأسئلة من العمومية إلى التفصيل ومن الجانب النظري إلى الجانب العملي. وقد

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

يرجع ذلك إلى التحديثات التي جرت على المعايير الدولية منذ تاريخ إصدار النظام المحاسبي المالي، سنة 2007، إلى تاريخ إجراء الدراسة، وخاصة إصدار المعيار IFRS 13 سنة 2011.

الشكل 10 : الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة



ويمكن، بالإضافة إلى الجدول 8، الملاحظة من الشكل 10، والذي يمثل إجابات العينة حول واقع الإطار التشريعي والتنظيمي لقياس القيمة العادلة (المحور الأول)، أن المبحوثين يرون، بصفة عامة، أن الإطار الحالي كافٍ لاستخراج القيم العادلة للعناصر المحاسبية. حيث يظهر الشكل أن الموافقة على هذه العبارة تحظى بغالبية الإجابات، أي بنسبة (67,16%)، وبمتوسط بلغ 2,37، ما يمثل أهمية نسبية تعادل الإجابة بـ: أوافق (من 1,80 إلى 2,59). ومع ذلك فإن الانحراف المعياري، الذي بلغ 0,909، يعد كبيراً نسبياً (38,31%)؛ ما يجعل تشتت الإجابات مرتفع نوعاً ما.

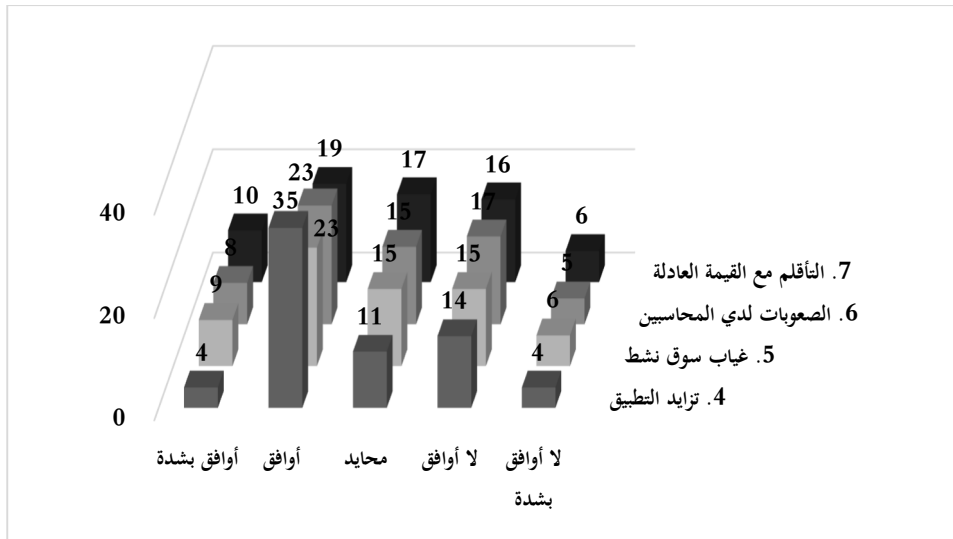
ويبحث المحور الثاني واقع محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية؛ من حيث حجم استخدامها والعوائق التي تحول دون توسيع هذا الاستخدام، كما يبحث صعوبات هذا

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الاستخدام وكذا القدرة على استغلال المعلومات التي توفرها محاسبة القيم العادلة.

ويمكن الملاحظة، عبر الجدول 7، أن (57,35%) من المحاسبين المستجوبين يلمسون تزايداً في تطبيق محاسبة القيمة العادلة ضمن الشركات الجزائرية؛ وهذا بعد صدور النظام المحاسبي المالي، وأن قرابة النصف (47,06%) لا يرون أن غياب سوق نشط قد يشكل عائقاً أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة. فيما تنخفض هذه النسب عند السؤال عن صعوبات التطبيق والاستغلال. حيث يرى (45,59%) من المستجوبين أن استخدام محاسبة القيمة العادلة لا يشكل أي صعوبات لدى المحاسبين الجزائريين. كما أن (42,65%) يرون أن معدي ومستعملي الكشوف المالية على المستوى المحلي يستطيعون التأقلم مع محاسبة القيمة العادلة.

الشكل 11 : محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية



ويضيف الشكل 11، والذي يمثل إجابات المبحوثين حول واقع محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية، إلى الجدول 7 أن المبحوثين غير متفقين على نظرة واحدة حول هذا الواقع. إذ يُلاحظ تشتت الإجابات؛ وهذا ما يبينه الانحراف المعياري المرتفع (1,149) والذي بلغ ما نسبته 41,22% (معامل الاختلاف) من المتوسط (2,79)، والذي بدوره يقع

في خانة الإجابة ب: محايد (من 2,60 إلى 3,39).

الفرع الثاني: تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية

يدرس هذا الفرع مختلف الاحصائيات الوصفية حول تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية. ويبدأ أولاً بالخصائص الرئيسية ثم ثانياً بالخصائص المعززة.

أولاً: تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية

تؤثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية، والتي من شأنها أن ترفع من قيمتها لدى المستخدمين. وفيما يلي أهم النتائج من استبيان آراء المحاسبين حول هذا التأثير على خاصيتي التمثيل الصادق والملائمة.

ت - تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق

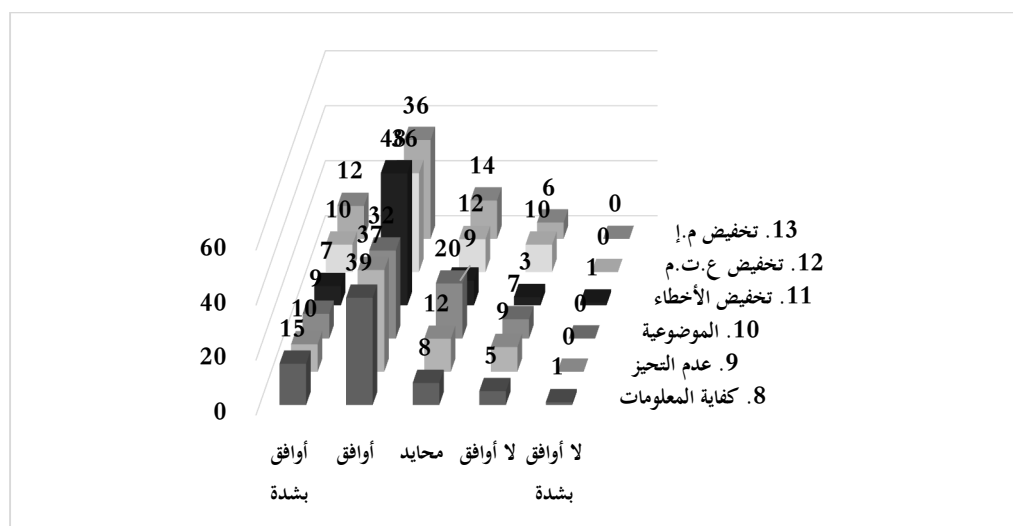
يعرض الجدول 9 آراء عينة الدراسة حول تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المالية. وتظهر النتائج أن المستجوبين يرون أن محاسبة القيمة العادلة تعزز خاصية التمثيل الصادق بنسبة (71,32%)، أي بأغلبية مرتفعة. وتتعزز هذه الخاصية أساساً بتخفيض محاسبة القيمة العادلة من إمكانية الوقوع في الأخطاء في المعلومات المالية (80,88%)، بينما أقل مكون توفره محاسبة القيمة العادلة من مكونات هذه الخاصية هو إمكانية تقدير معلومات القيمة العادلة بشكل موضوعي بعيداً عن الذاتية. وذلك بنسبة موافقة بلغت (60,29%). ورغم ذلك، تبقى هذه النسبة أعلى من نصف العينة.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الجدول 9 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	% الموافقة
8. يوفر استخدام م.ق. ع القدر الكافي من المعلومات لفهم الوضعية المالية الشركة.	2,09	0,876	79,41%
9. يقلل استخدام م.ق. ع من إمكانية عرض المعلومات المالية بشكل متحيز.	2,29	0,882	69,12%
10. من الممكن تقدير المعلومات القيمة العادلة بشكل موضوعي بعيدا عن الذاتية.	2,37	0,845	60,29%
11. يخفض استخدام م.ق. ع من إمكانية الوقوع في الأخطاء في المعلومات المالية.	2,16	0,725	80,88%
12. يخفض استخدام م.ق. ع من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمي التقارير المالية.	2,32	0,905	67,65%
13. تقلل محاسبة القيمة العادلة الممارسات الانتهازية (مثل عمليات إدارة الأرباح).	2,21	0,839	70,59%
المتوسط:	2,24	0,845	71,32%

الشكل 12 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق



الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

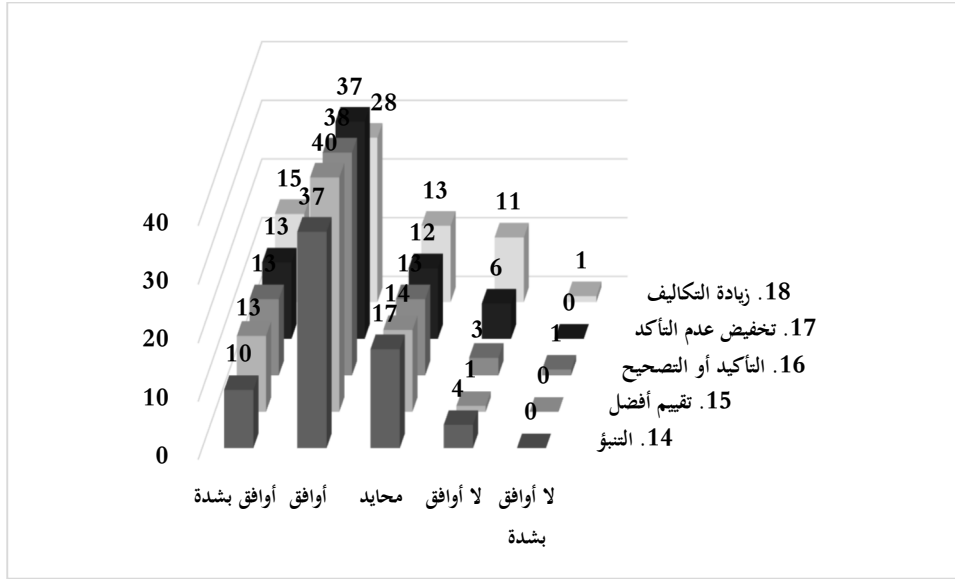
ث- تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة

يقدم الجدول 10 آراء المستجوبين حول تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة. إذ يرى (71,76%) أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من ملائمة المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرار. ويرجع ذلك إلى أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يوفر تقييم أحسن للفرص والمخاطر التي تواجه الشركة (77,94%)، فيما يرى (63,24%) فقط من العينة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يزيد من التكاليف على المؤسسة.

الجدول 10 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	%الموافقة
14. يوفر استخدام م.ق.ع لمستخدمي التقارير المالية معلومات ذات صفة تنبئية.	2,22	0,770	69,12%
15. يوفر استخدام م.ق.ع تقييم أحسن للفرص والمخاطر التي تواجه الشركة.	2,04	0,679	77,94%
16. يوفر استخدام م.ق.ع لمتخذي القرار امكانية تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.	2,13	0,827	75,00%
17. تساهم معلومات المالية بالقيمة العادلة في تخفيض درجة عدم التأكد.	2,16	0,840	73,53%
18. تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يزيد من التكاليف على المؤسسة.	2,34	1,045	63,24%
المتوسط:	2,18	0,832	71,76%

الشكل 13 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة



ثانياً: تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص المعززة للمعلومات المالية

يعرض هذا الجزء آراء العينة حول تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية المعززة لجودة المعلومات المالية. أي تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للتحقق والقابلية للفهم.

أ- تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة

يكشف الجدول 11 آراء عينة الدراسة حول تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المالية، المعدة وفقها، للمقارنة. إذ يرون أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من قابلية المعلومات المالية للمقارنة بنسبة (73,90%). حيث حظيت عبارة: تضمن محاسبة القيمة العادلة قابلية المقارنة لحسابات نفس الشركة، بين الفترات، بأعلى نسبة موافقة (76,47%). في حين أنهم يرون أن محاسبة القيمة العادلة لا تعزز من قابلية المقارنة بين البيانات المالية

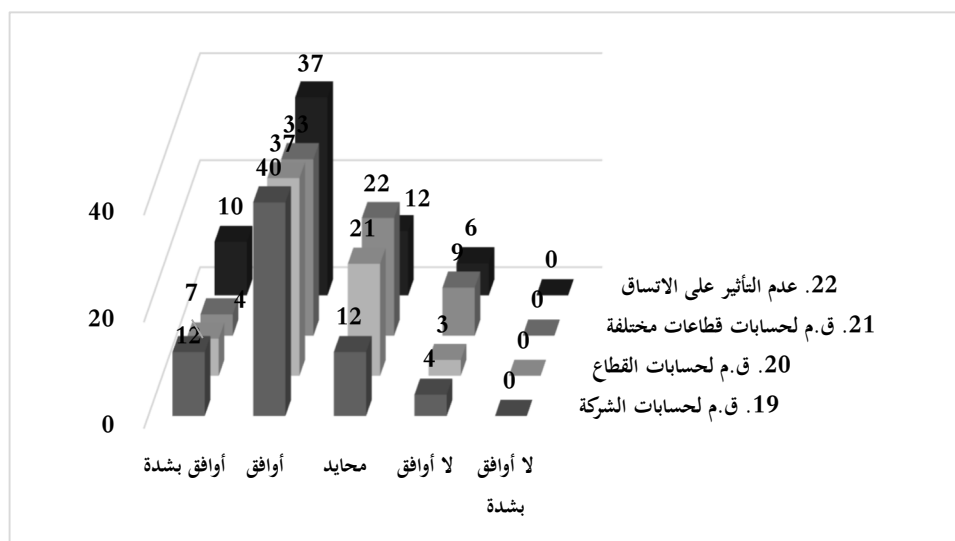
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

لشركات من قطاعات مختلفة إلا بنسبة (54,41%).

الجدول 11 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	%الموافقة
19. تضمن محاسبة القيمة العادلة قابلية المقارنة لحسابات نفس الشركة، بين الفترات.	2,12	0,764	76,47%
20. تعزز م.ق.ع من قابلية المقارنة بين البيانات المالية بين شركات مختلفة من نفس القطاع.	2,29	0,714	64,71%
21. تعزز م.ق.ع من قابلية المقارنة بين البيانات المالية بين شركات من قطاعات مختلفة.	2,53	0,801	54,41%
22. لا يؤثر استخدام م.ق.ع على التطبيق السليم لمبدأ استدامة الأساليب المحاسبية.	2,22	0,820	72,31%
المتوسط:	2,29	0,774	73,90%

الشكل 14 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة



الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

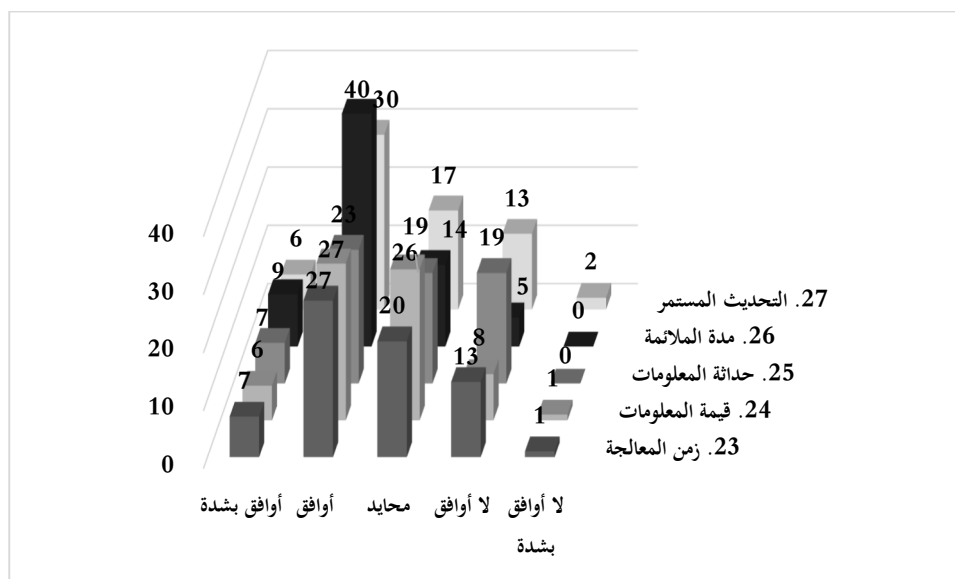
ب- تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب

يظهر الجدول 11 وجهة نظر المستجوبين حول تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المالية. وتبين النتائج أن 53,53% تدعم أن محاسبة القيمة العادلة تعزز خاصية التوقيت المناسب. أين يرى 72,06% معلومات القيمة العادلة تبقى ملائمة لمدة كافية لاتخاذ القرار. فيما لا يرى سوى 44,12% من المشاركين أن طبيعة سوق الأصل (من حيث درجة النشاط) لا تؤثر على حداثة معلومات القيمة العادلة المتعلقة به.

الجدول 12 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	% الموافقة
23. لا يزيد استخدام محاسبة القيمة العادلة في زمن معالجة المعلومات المحاسبية.	2,62	0,962	50,00%
24. لا تُخفض للمدة الفاصلة بين تاريخ تحضير معلومات الق.ع. وتاريخ إيصالها للمستخدم من قيمة هذه المعلومات.	2,57	0,869	48,53%
25. لا تؤثر طبيعة سوق الأصل (من حيث درجة النشاط) على حداثة معلومات الق.ع. المتعلقة به.	2,74	0,987	44,12%
26. تبقى معلومات القيمة العادلة ملائمة لمدة كافية لاتخاذ القرار.	2,22	0,770	72,06%
27. التحديث المستمر لمعلومات القيمة العادلة لا يؤثر على استقرار المعلومات المالية (الأرباح مثلاً).	2,63	0,991	52,94%
المتوسط:	2,56	0,916	53,53%

الشكل 15 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب



ت- تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق

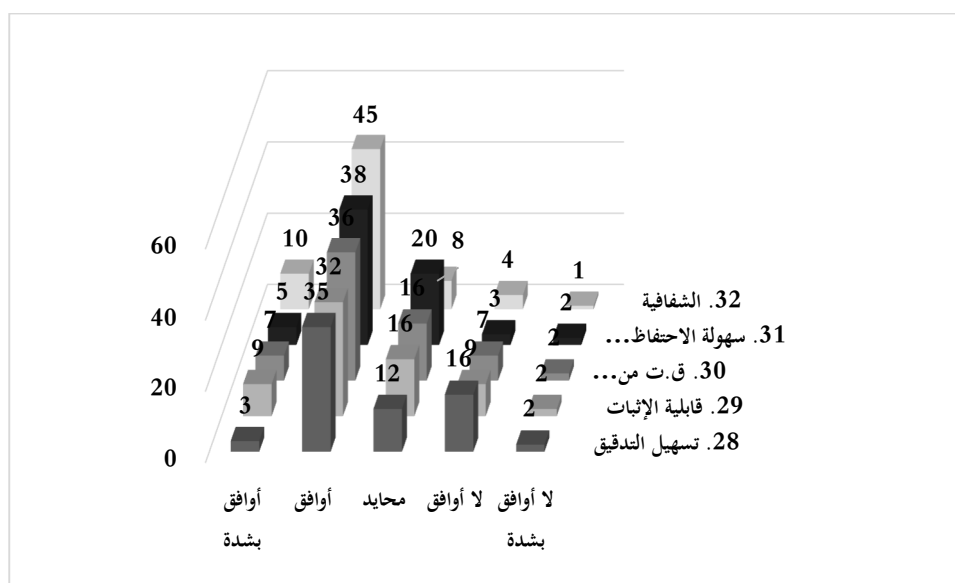
يلخص الجدول 13 آراء عينة الدراسة حول تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق. ومن خلاله نلاحظ أن 64,71% من العينة يرون أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من قابلية المعلومات المالية للتحقق. ويتم ذلك عبر تعزيزها لشفافية المعلومات المالية (80,88%). غير أن ما يضعف من قابلية المعلومات المالية للتحقق هو أن محاسبة القيمة العادلة لا تقلل من صعوبة تدقيق المعلومات المالية إلا حسب رأي 55,88% من العينة.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الجدول 13 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	%الموافقة
28. تقلل محاسبة القيمة العادلة من صعوبة عملية تدقيق الكشوف المالية.	2,69	0,981	55,88%
29. المعلومات المالية بالقيمة العادلة قابلة للإثبات بشكل سهل.	2,46	0,984	60,29%
30. يمكن التحقق من المعلومات المالية بالقيمة العادلة من طرف محاسبين آخرين.	2,43	0,919	63,24%
31. من السهل الاحتفاظ بوثائق اثبات قياس القيمة العادلة.	2,40	0,813	63,24%
32. يعزز استخدام محاسبة القيمة العادلة من شفافية المعلومات المالية.	2,13	0,790	80,88%
المتوسط:	2,42	0,898	64,71%

الشكل 16 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق



ث- تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم

يوضح الجدول 14 نتائج استجواب العينة بخصوص تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المعلومات المالية للفهم. حيث يتبين أن 55,15% يوافقون على أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من قابلية فهم المعلومات المالية من طرف مستخدميها. وبالتحديد، تضمن محاسبة القيمة العادلة عرض صورة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة (53,73%). لكن ما يخفض من قابلية الفهم هذه، على أساس عرض صورة متكاملة، هو أن العينة ترى أن المساهمين لا يحتاجون، عند تحليل المعلومات المالية بالقيمة العادلة، إلى الاستعانة برأي خبير في المجال المحاسبي والمالي إلا بنسبة 44,12%، لا غير. إضافة إلى أن ما نسبته 59,45% من العينة، فقط، ترى أن المساهمين، عند اتخاذ القرار، لا يحتاجون إلى معرفة محاسبية كبيرة لاستغلال المعلومات المالية المنتجة وفق محاسبة القيمة العادلة.

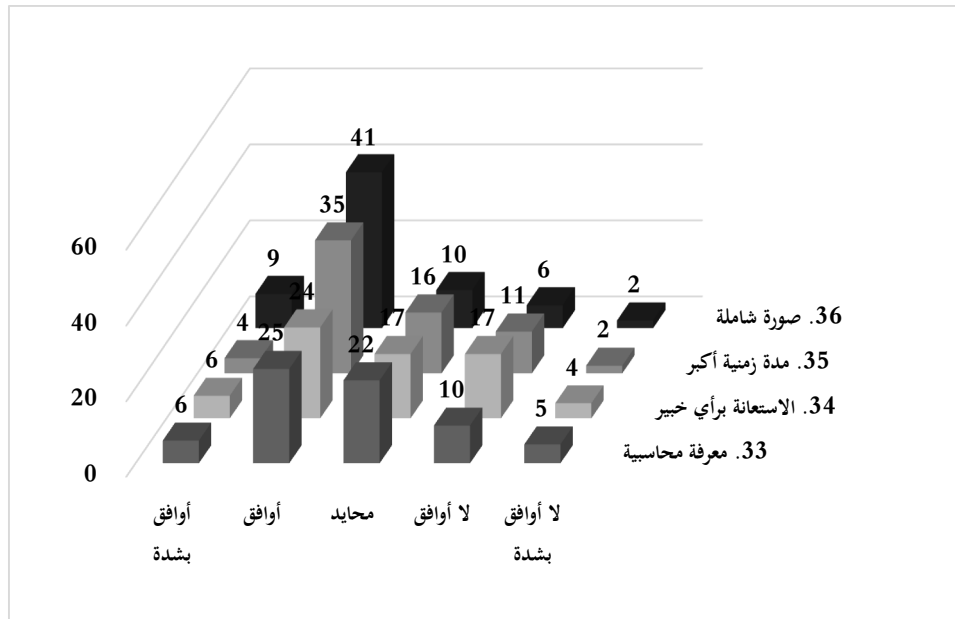
وعليه، فإن النتائج تظهر أن تأثير محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المالية للفهم بشكل ايجابي ليس محل اتفاق بين أفراد العينة المدروسة.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الجدول 14 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	%الموافقة
33. لا تحتاج المعلومات المالية بالـق. ع معرفة محاسبية كبيرة لاستغلالها من طرف المساهمين في اتخاذ القرار.	2,75	1,056	45,59%
34. لا يحتاج المساهمون عند تحليل المعلومات المالية بالـق. ع إلى الاستعانة برأي خبير في المجال المحاسبي والمالي.	2,84	1,087	44,12%
35. لا يحتاج تحليل المعلومات المالية بالـق. ع إلى مدة زمنية أكبر من تلك التي يستغرقها تحليل بدائل محاسبية أخرى.	2,59	0,934	57,35%
35. يضمن استخدام محاسبة القيمة العادلة عرض صورة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة.	2,28	0,912	73,53%
المتوسط:	2,61	0,997	55,15%

الشكل 17 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم



المطلب الثالث: نتائج الإحصاء التحليلي

يعرض هذا المطلب الإحصاء التحليلي لنتائج الدراسة حول مكانة محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية. ثم تأثير هذه المحاسبة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق عاملي الخبرة والاستقلال.

الفرع الأول: تحليل نتائج الاستبيان في ظل متغير الخبرة

يقدم هذا الفرع نتائج الاستبيان حول واقع محاسبة القيمة العادلة وتأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المالية في ظل متغير خبرة المستجوبين. حيث يتم تقييم إجاباتهم في ظل معاصرتهم للنظامين المحاسبيين (المخطط والنظام) أو في ظل معاصرتهم لنظام واحد. وهل لذلك تأثير جوهري على هذه الآراء.

أولاً: محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الخبرة

يُعنى هذا الجزء بعرض آراء العينة حول محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق عامل الخبرة. وذلك للإطار التشريعي والتنظيمي ثم محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية.

أ- الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة وفق الخبرة

يعرض الجدول 15 نتائج الاستبيان حول اكتمال الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحلية وفق متغير خبرة المستجوبين.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الجدول 15 : آراء عينة الدراسة حول الإطار التشريعي والتنظيمي لم.ق.ع وفق الخبرة

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	حديثون	%	مخضرمون	%		
الموافقة	25	67,57	19	61,29	44	64,71
الحياد	10	27,03	9	29,03	19	27,94
عدم الموافقة	2	5,41	3	9,68	5	7,35
المجموع	37	100	31	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=0,546] < 0,796. \text{ Cramer's } V = 0,090, p < 0,761$$

يلاحظ من الجدول 15 أعلاه أن نسب الموافقة بين المستجوبين الحديثين والمخضرمين متقاربة حول توافق الإطار التشريعي والتنظيمي الجزائري مع المعايير المحاسبية فيما يخص محاسبة القيمة العادلة. وأن هذا الإطار يحتوي على المتطلبات والقواعد الكافية لاحتساب القيم العادلة واستخدامها. وذلك ما يؤكد اختبار كاي مربع غير المعنوي⁸ (P) $[\chi^2(2)=0,546] < 0,761$. وبالتالي، فرفض الفرضية البديلة H_1 وقبول الفرضية العدمية H_0 يشير إلى أن هذه النتيجة أكثر قابلية للتعميم على مجتمع الدراسة (المحاسبين الجزائريين).

ب- محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية

يظهر الجدول 16، أدناه، نتائج الدراسة عن واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة

⁸ رغم أن بعض الخلايا لا تحوي أكثر من خمسة (5) تكرارات متوقعة؛ إلا أن استخدام اختبار فيشر الدقيق Fisher's exact test لا يغير من النتيجة شيئاً.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الجزائرية وذلك وفق خبرة المستجوبين.

الجدول 16 : آراء عينة الدراسة حول م.ق.ع. ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الخبرة

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	حديثون	%	منحصرمون	%		
الموافقة	14	37,84	13	41,94	27	39,71
الحياد	16	43,24	6	19,35	22	32,35
عدم الموافقة	7	18,92	12	38,71	19	27,94
المجموع	37	100	31	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=5,411] < 0,073. \text{ Cramer's } V = 0,282, p < 0,073$$

يتبين من الجدول أعلاه أن اختبار كاي مربع غير معنوي عند حدود 5% ما يدل أن الفروق في آراء المستجوبين حول محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة الجزائرية غير مرتبطة بعامل الخبرة. إلا أنه لا يمكن الركون الى هذه النتيجة وتعميمها على المجتمع، ذلك أن كاي تربيع معنوي عند مستوى 10%. ما يشير إلى أن عامل الخبرة يؤثر نوعاً ما (بنسبة 28,2% حسب قيمة Cramer's V) على نظرة المستجوبين لمكانة محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية. وبالتالي يمكن استنتاج أن المحاسبين الأكثر خبرة يرون تزايداً لاستخدام محاسبة القيمة العادلة. وقد يرجع لذلك لمعاصرتهم فترتين متباينتين. تميزت أولهما بعدم الاستخدام التام⁹ لهذا النوع من المحاسبة. ويمكن من الجدول 17، الموالي، تحديد مواضيع

⁹ إلا في فترات متقطعة كما ذكر سابقاً عند التطرق لتاريخ محاسبة القيمة العادلة على المستوى المحلي (ص 50-53).

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الاختلاف حول محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة الجزائرية والمتأثرة بطول خبرة المبحوثين.

الجدول 17 : تفاصيل الآراء حول محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الخبرة

العبارة	% الموافقة	% الحياد	% عدم الموافقة	المجموع
4. يتزايد تطبيق م.ق.ع في حديثون	40,54	27,03	32,43	100
الشركات الجزائرية منذ صدور ن.م.م. مخضرمون	54,84	16,13	29,03	100
5. غياب سوق نشط لا يشكل حديثون	62,16	13,51	24,32	100
عائقا أمام تطبيق م.ق.ع. مخضرمون	51,61	19,35	29,03	100
6. لا يثير استخدام م.ق.ع أي حديثون	40,54	32,43	27,03	100
صعوبات لدى المحاسبين الجزائريين. مخضرمون	51,61	9,68	38,71	100
7. تستطيع البيئة الجزائرية التأقلم حديثون	40,54	37,84	21,62	100
مع استعمال م.ق.ع بسهولة. مخضرمون	45,16	9,68	45,16	100

كما يظهر من الجدول 15 (عبر النسب المظللة) أن المبحوثين، بسبب خبرتهم، لا يتفقون على أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يثير أي صعوبات لدى المحاسبين الجزائريين. بالإضافة الى ذلك، فإن المخضرمين لا يُبدون رأياً حاسماً فيما يخص قدرة معدي ومستعملي القيم العادلة على التأقلم معها بسهولة.

وبالمحصلة، فإن نتائج الجداول التقاطعية تُدلل على أن موضوع توافق وتأقلم البيئة الجزائرية مع محاسبة القيمة العادلة هو محل عدم يقين. وهذا ما يدعم نتائج الإحصاء الوصفي.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

ثانياً: تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق الخبرة

يُبرز هذا الجزء تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق عامل الخبرة. عبر البداية بالخصائص الرئيسية ثم بالخصائص المعززة.

أ- تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية وفق الخبرة

يندرج تحت هذا العنصر تحليل نتائج الاستبيان حول أثر القيمة العادلة على الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية وفق متغير الخبرة. حيث يعرض الجدولان 18 و 19 نتائج آراء العينة حول تأثير هذه المحاسبة على خاصية التمثيل الصادق وخاصية الملائمة على الترتيب.

1. تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق وفق الخبرة

الجدول 18 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق وفق الخبرة

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	حديثون	%	منحصرمون	%		
الموافقة	27	72,97	24	77,42	51	75,00
الحياد	10	27,03	6	19,35	16	23,53
عدم الموافقة	0	0,00	1	3,23	1	1,47
المجموع	37	100	31	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=1,660] < 0,480. \text{ Cramer's } V = 0,156, p < 0,480$$

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

يظهر الجدول أن نسب الموافقة على كون محاسبة القيمة العادلة تعزز من التمثيل الصادق للمعلومات المالية عالية (72,97% و 77,42%)، وأن الفروق المرصودة بين آراء المخضرمين والمحدثين غير معنوية. وعليه، فإن الخبرة لا تشكل فرقاً بين الفريقين في النظر للموضوع. وبالتالي يمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة.

2. تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة:

الجدول 19 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة وفق الخبرة

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	حديثون	%	مخضرمون	%		
الموافقة	25	67,57	25	80,65	50	73,53
الحياد	10	27,03	6	19,35	16	23,53
عدم الموافقة	2	5,41	0	0,00	2	2,94
المجموع	37	100	31	100	68	100
$P[\chi^2(2)=2,490] < 0,354$. Cramer's V = 0,191, p < 0,354						

يوضح الجدول أعلاه المبحوثين يرون أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من ملائمة المعلومات المالية عند اتخاذ القرار. وأن ما يظهر من فروق بين الأكثر خبرة وأقل خبرة ليس ذي دلالة احصائية. وبالتالي، فتعميم هذه النتيجة على المجتمع مقبول إحصائياً.

ب- تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص المعززة للمعلومات المالية وفق الخبرة

من الجداول 1، 2، 3 و 4 في الملحق يلاحظ أن محاسبة القيمة العادلة توفر القابلية للمقارنة والتوقيت المناسب والقابلية للتحقق والفهم للمعلومات المالية المنتجة وفقها. وهذا محل اتفاق بين المستجوبين مهما كانت مدة خبرتهم. إذ أن اختبار كاي تربيع في كل الحالات غير معنوي¹⁰. وعليه، يمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل نتائج الاستبيان في ظل متغير الاستقلال

يعرض هذا الفرع نتائج الاستبيان حول واقع محاسبة القيمة العادلة وتأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المالية في ظل متغير استقلال أفراد العينة، أي كونهم يعملون لحساب مؤسسات اقتصادية؛ فهم في هذه الحال تابعون لها، أو كونهم يعملون لحسابهم الخاص أو ضمن مكاتب الخبرة المحاسبية والتدقيق؛ وهم يعتبرون وفق هذه الدراسة مستقلين.

يبدأ الفرع أولاً بتحليل نتائج الجداول التقاطعية لوضعية محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبة الجزائرية؛ ثم ينتقل إلى تأثير هذه المحاسبة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية. وذلك، دائماً وفق متغير الاستقلال.

¹⁰ القابلية للمقارنة: $P[\chi^2(2)=3,384] < 0,199$ ، التوقيت المناسب: $P[\chi^2(2)=3,629] < 0,165$ ، القابلية للتحقق: $P[\chi^2(2)=0,100] < 1,000$ والقابلية للفهم: $P[\chi^2(2)=1,116] < 0,553$. (أنظر الملحق)

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

أولاً: محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الاستقلال

يُعنى هذا الجزء بعرض آراء العينة حول محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق عامل استقلال المبحوثين. وذلك للإطار التشريعي والتنظيمي وبعده لمحاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية.

أ- الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة وفق الاستقلال

يكشف هذا الجزء الفرعي عن آراء عينة الدراسة حول اكتمال الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة الجزائرية؛ وذلك وفق متغير استقلال المبحوثين.

الجدول 20 : الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة وفق الاستقلال

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	تابعون	%	مستقلون	%		
الموافقة	29	72,50	15	53,57	44	64,71
الحياد	9	22,50	10	35,71	19	27,94
عدم الموافقة	2	5,00	3	10,71	5	7,35
المجموع	40	100	28	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=2,673] < 0,291. \text{ Cramer's } V = 0,198, p < 0,291$$

يبرز الجدول 20، أعلاه، أن الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاسبة القيمة العادلة في الجزائر مكتمل ويؤدي الغرض من وجوده؛ وهو الوصول إلى القيم العادلة للعناصر المحاسبية. ورغم وجود فروق ظاهرة بين التابعين والمستقلين، إلا أنها غير معنوية بالنظر إلى قيمة كاي مربع. وهو

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

ما يلي بقابلية هذه النتيجة للتعميم على مجتمع الدراسة.

ب- محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الاستقلال

يقدم هذا الجزء الفرعي الثاني آراء عينة الدراسة حول واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الاستقلال. وهذه النتائج معروضة ضمن الجدولين 21 و 22 أدناه.

الجدول 21 : محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الاستقلال

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	تابعون	%	مستقلون	%		
الموافقة	16	40,00	11	39,29	27	39,71
الحياد	18	45,00	4	14,29	22	32,35
عدم الموافقة	6	15,00	13	46,43	19	27,94
المجموع	40	100	28	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=10,627] < 0,004. \text{ Cramer's } V = 0,395, p < 0,004$$

يظهر الجدول 21 أن الآراء منقسمة حول مكانة وصعوبة تطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق تبعية المستجوب من عدمها لمؤسسات اقتصادية. إذ يميل المستقلون (بنسبة 46,43%) إلى أن مكانة محاسبة القيمة العادلة لا تتعزز ضمن البيئة الجزائرية. فيما يرى 40,00% من التابعين لمؤسسات اقتصادية العكس. غير أن 45,00% منهم يقفون على الحياد.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

ويظهر الجدول 21، أيضاً، أن عامل الانتماء لمؤسسات اقتصادية من عدمه يؤثر في نظرة المستجوبين لمحاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة الجزائرية بنسبة 39,5%. ولتحديد أهم العوامل التي تؤثر على اختلاف هذه النظرة نورد الجدول رقم 22 أدناه. حيث يظهر تبايناً واضحاً في تقدير تزايد تطبيق القيمة العادلة ضمن الشركات الجزائرية منذ صدور النظام المحاسبي المالي. إذ يرى 64,29% من المستقلين أن هذا التطبيق يتزايد. فيما يرى 35,00% فقط، من التابعين نفس الرأي.

كما يبين الجدول 22، أيضاً، أن نسبة المستقلين الذي لا يرون أن منتجي ومستخدمي القيم العادلة قادرين على التأقلم معها بسهولة يشكل 57,14% في مقابل 45,00% من التابعين يرون العكس.

الجدول 22 : عبارات محور م.ق.ع ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية وفق الاستقلال

العبارة	% الموافقة	% الحياد	% عدم الموافقة	المجموع
4. يتزايد تطبيق م.ق.ع في الشركات	35,00	30,00	35,00	100
الجزائرية منذ صدور ن.م.م.	64,29	10,71	25,00	100
5. غياب سوق نشط لا يشكل عائقاً	62,50	17,50	20,00	100
أمام تطبيق م.ق.ع.	50,00	14,29	35,71	100
6. لا يثير استخدام م.ق.ع أي	42,50	30,00	27,50	100
صعوبات لدى المحاسبين الجزائريين.	50,00	10,71	39,29	100
7. تستطيع البيئة الجزائرية التأقلم مع	45,00	40,00	15,00	100
استعمال م.ق.ع بسهولة.	39,29	3,57	57,14	100

ثانياً: تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق الاستقلال

يشمل هذا الجزء الثاني عرضاً لنتائج الاستبيان حول تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق عامل الاستقلال. وذلك للخصائص الرئيسية والخصائص المعززة.

أ- تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية وفق الاستقلال

يندرج تحت هذا العنصر تحليل نتائج الاستبيان حول أثر القيمة العادلة على الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية وفق متغير الاستقلال. حيث يعرض نتائج استقصاء آراء العينة حول تأثير هذه المحاسبة على خاصية التمثيل الصادق وخاصية الملائمة على الترتيب.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

1. تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق وفق الاستقلال

الجدول 23 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق وفق الاستقلال

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	تابعون	%	مستقلون	%		
الموافقة	29	72,50	22	78,57	51	75,00
الحياد	11	27,50	5	17,86	16	23,53
عدم الموافقة	0	0,00	1	3,57	1	1,47
المجموع	40	100	28	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=2,160] < 0,376. \text{ Cramer's } V = 0,178, p < 0,376$$

يظهر من الجدول 19 أن معظم المبحوثين يرون أن لمحاسبة القيمة العادلة تأثير إيجابي على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المالية. وذلك بغض النظر عن كونهم منتمين إلى مؤسسات اقتصادية أم لا. وبالتالي تتعزز الثقة بأن هذا الرأي هو رأي مجتمع المحاسبين أيضاً. وهذه الخلاصة هي نتيجة عدم معنوية الفروق، حسب قيمة كاي مربع، بين آراء عيني المحاسبين التابعين وغير التابعين للمؤسسات الاقتصادية.

2. تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة وفق الاستقلال:

كذلك الحال بالنسبة لخاصية الملائمة. فهي تتعزز باستخدام محاسبة القيمة العادلة؛ بنسبة 85,71% من المستقلين و 65,00% من التابعين. وهنا كذلك الفروق هي نتاج المعاينة وليست خاصية أصلية للمجتمع. وذلك ما تشير إليه قيمة كاي تربيع غير المعنوية

$$.^{11}(P[\chi^2(2)=4,090]<0,129)$$

ب- تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص المعززة للمعلومات المالية وفق الاستقلال

بالنسبة للخصائص المعززة فهي على غرار الخصائص الرئيسية تعزز باستخدام محاسبة القيمة العادلة. ولا يشذ عن ذلك إلا خاصية التوقيت المناسب. إذ يرى 53,57% من المستقلين أنها تعزز باستخدام محاسبة القيمة العادلة في مقابل 35,00% من التابعين؛ والذين يقف 55,00% منهم على الحياد. وبهذا نستنتج أن تمتع القيم العادلة بخاصية التوقيت المناسب أمر غير محسوم بالنسبة لمجتمع الدراسة.

أما فيما يخص بقية الخصائص المعززة، فيرى 78,57% و 60,00% من المستقلين والتابعين على التوالي أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر إيجاباً على خاصية القابلية للمقارنة. وتؤثر أيضاً إيجاباً على خاصية القابلية للتحقق من المعلومات المالية بنسبة 60,71% و 65,00% من الآراء بنفس الترتيب السابق. كما يرى 47,50% من التابعين و 53,57% من المستقلين أن محاسبة القيمة العادلة تعزز قابلية المعلومات المالية للفهم. ولأكثر تفصيل يمكن الرجوع إلى ملحق الدراسة لمعرفة قيم كاي تربيع وعدم معنويتها لكل الخواص المعززة.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج

تهدف هذه الدراسة، بشكل أساسي، إلى تحديد أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على

¹¹ بقية الجداول تجدها في الملحق.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

جودة المعلومات المالية للتقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية، في إطار البيئة المحاسبية الجزائرية. وذلك عبر تقدير تأثير هذه المحاسبة على مختلف خصائص النوعية للمعلومات المالية، الرئيسية منها والمعززة.

وتهدف أيضاً، بشكل فرعي، إلى استكشاف واقع محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية. من خلال تقييم مدى توفر الإطار التنظيمي والتشريعي الناظم لاستخدام هذه المحاسبة، وواقع تطبيقها ضمن المؤسسات الاقتصادية، ومدى سهولة هذا التطبيق.

وعلى المستوى النظري، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محاسبة القيمة العادلة وفوائد استعمالها. ثم تحديد خصائص المعلومات المالية الجيدة.

لذلك، فإن هذا المبحث يعرض ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج. خاصة ما تعلق منها بالإجابة على إشكالية الدراسة. أي كيف يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات فائدة، على مستوى عملية اتخاذ القرار، بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية؟

وقد أظهرت النتائج، بشكل عام، أن محاسبة القيمة العادلة تساهم في إنتاج معلومات مالية ذات فائدة لمتخذي القرار. وذلك من خلال تعزيزها للخصائص النوعية للمعلومات الجيدة. سواء كانت هذه الخصائص من الخصائص الرئيسية أو من الخصائص المعززة.

المطلب الأول: عرض النتائج

يرى كل من مجلس معايير محاسبة الدولية ومجلس المعايير المحاسبية المالية أن المعلومات

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

المالية المفيدة يجب أن تتمتع بأقصى قدر من التمثيل الصادق والملائمة، كخاصيتين رئيسيتين. ثم لتعزز هذه الفائدة ينبغي كذلك الحرص على تمتع المعلومات المالية بالقابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للتحقق والقابلية للفهم. لذا، فإن على محاسبة القيمة العادلة أن تساهم في إنتاج معلومات مالية تحقق هذه الخصائص ليحكم عليها بأنها تتصف بالقيمة بالنسبة لمستخدمي التقارير، المالية الموجهة للجمهور.

تعرض النقاط التالية نتائج الدراسة لكل خاصية من الخواص النوعية للمعلومات المالية المفيدة. ومدى تحقق فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: نتائج تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التمثيل الصادق

تظهر النتائج أن محاسبة القيمة العادلة تعزز خاصية التمثيل الصادق. وهذا يتوافق مع نتائج بعض الدراسات السابقة. فمثلاً توصل (بن يدير، 2015) إلى أن محاسبة القيمة العادلة تعمل على تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المالية ومن ضمنها الموثوقية.

ويرتكز تعزيز محاسبة القيمة العادلة للتمثيل الصادق للمعلومات المالية، بشكل رئيسي، على تخفيض إمكانية الوقوع في الأخطاء أثناء إنتاج هذه المعلومات. وهذا ما يتفق مع ما توصل إليه (سبتي، 2016) و(Dietrich et al., 2000). حيث توصل الأخيرون إلى أن تقديرات القيمة العادلة للعقارات أقل تحيزاً وأكثر دقة من التكلفة التاريخية. وأظهرت نتائج (سبتي، 2016) أن تطبيق القيمة العادلة في الشركات الممثلة في المجموعة يزيد من دقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية.

بنفس القدر مع العامل السابق، تتعزز خاصية التمثيل الصادق من خلال توفير محاسبة القيمة العادلة للمعلومات الكافية لفهم الوضعية المالية للشركة. وبدرجة أقل من العاملين

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

السابقين، تقلل محاسبة القيمة العادلة من الممارسات الانتهازية ومن عرض المعلومات المالية بشكل متحيز. وهذا ما يتقاطع مع نتائج (Dietrich et al., 2000) المذكورة سابقاً.

وفي إطار تعزيز خاصية التمثيل الصادق، أيضاً، يخفض استخدام محاسبة القيمة العادلة من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمي التقارير المالية. وهذا ما يوافق نتائج (Muller et al 2011)، والتي أظهرت أن الشركات الملزمة بتقديم معلومات القيمة العادلة سجلت انخفاضاً في عدم تماثل المعلومات.

لكن، مع ذلك، تتعارض هذه النتائج مع نتائج (قوادري، 2018) حيث عارض أغلب المبحوثين أن القيمة العادلة تزيد في موثوقية المعلومات المالية. و(قشلان، 2011) الذي ربط تحقق الموثوقية بتوفر الأسواق نشطة والكفؤة.

من خلال ما قُدم من نتائج، أعلاه، يمكن أن نقرر بتحقيق الفرضية الأولى؛ بأن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى إنتاج معلومات مالية تمثل بشكل صادق ما تسعى لتمثيله من ظواهر اقتصادية، وتتغرز هذه النتيجة حين نعلم، من نتائج الجداول التقاطعية، بأن لا الخبرة ولا الاستقلال عن المؤسسات الاقتصادية يشكلان عاملي اختلاف حول هذه النتيجة.

الفرع الثاني: نتائج تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة

تظهر النتائج أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من خاصية الملائمة للمعلومات المالية عند اتخاذ القرار. وهذا ما يتقاطع مع الدراسات السابقة، وبشكل يكاد يكون محل اجماع. فعلى سبيل المثال، على المستوى المحلي، توصل كل من (العراي، 2013)، (بن يدير، 2015)، (سبتي، 2016)، (حمدي، 2017) و(قوادري، 2018) إلى أن محاسبة القيمة العادلة ترفع

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

من خاصية الملائمة للمعلومات المالية.

وحسب نتائج هذه الدراسة فإن القيم العادلة هي معلومات ملائمة لاتخاذ القرار كونها توفر تقييم أحسن للفرص والمخاطر التي تواجه الشركة. بالإضافة الى تمتعها بالتغذية العكسية. أي توفر لمتخذي القرار امكانية تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.

وتظهر النتائج أيضاً أن معلومات المالية بالقيمة العادلة تساهم في تخفيض درجة عدم التأكد من النتائج المستقبلية.

وعليه، فالنتائج حول تأثير استعمال محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة تبين أن الفرضية الثانية متحققة. أي أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى إنتاج معلومات مالية ملائمة لعملية اتخاذ القرار، ويدعم هذه النتيجة نتائج الجداول التقاطعية والتي توضح أن هذه النتيجة تظل ثابتة بغض النظر عن خبرة المستجوبين أو انتمائهم لمؤسسات اقتصادية من عدمه.

الفرع الثالث: تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص المعززة

بشكل عام، أظهرت نتائج الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر إيجاباً على الخصائص النوعية المعززة لجودة المعلومات المالية. إلا أن النتائج لم تكن حاسمة بشأن خاصية التوقيت المناسب. فالمعلومات المالية المعدة وفق القيمة العادلة لا يمكن أن تبقى مدة طويلة ملائمة لاتخاذ القرار. وكذلك فإن حداثة المعلومات تتأثر بمستوى نشاط السوق.

وعليه، فإن الفرضية الثالثة محققة؛ وأن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى إنتاج معلومات مالية تتمتع بالخصائص المعززة للمعلومات المالية الجيدة. ويعزز هذه

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

النتيجة عدم اختلاف الآراء، سواء بسبب الخبرة أو الاستقلال. مع التحفظ، نوعا ما، بشأن خاصية التوقيت المناسب.

الفرع الرابع: النتائج حول واقع محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية

خلصت الدراسة إلى أن الإطار التشريعي والتنظيمي المحلي الحالي كافٍ لاستخراج القيم العادلة للعناصر المحاسبية. مع ملاحظة ضعف في توفر قواعد القياس. هذه النتيجة تدعم ما توصل إليه (سبتي، 2016) من أن النظام المحاسبي المالي الجزائري توجد به نقائص كثيرة في النصوص القانونية، خاصة تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وبإجراءات توحيد حسابات المجموعة.

ولم تتوصل الدراسة، إلى نتائج حاسمة فيما يخص واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة الجزائرية. فبينما يتزايد تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الشركات الجزائرية منذ صدور النظام المحاسبي المالي. يعترض هذا التزايد صعوبات لدى المحاسبين في انتاج تقديرات القيمة العادلة واستغلال هذه التقديرات. كما يعترضه أيضا صعوبات تأقلم المستخدمين مع محاسبة القيمة العادلة. بالإضافة إلى أن غياب أسواق نشطة يشكل عائقا أمام تطبيقها.

المطلب الثاني: الإجابة عن الإشكالية

بعد عرض وتقديم نتائج الدراسة يمكن في هذه المرحلة الإجابة عن إشكالية الدراسة. فمحاسبة القيمة العادلة تعزز انتاج معلومات مالية ذات فائدة وقيمة لمتخذي القرار من خلال عملها على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المالية الجيدة. بشكل أساسي الخصائص الرئيسية المتمثلة في التمثيل الصادق والملائمة. كما تساهم في تعزيز جودة المعلومات المالية من

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

خلال تدعيم الخصائص المعززة؛ أي القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق والقابلية للفهم، وبدرجة أقل خاصية التوقيت المناسب.

رغم ذلك، لا يفوت التنويه على أن تفسير هذه النتائج يجب أن يتم في السياق المحلي الجزائري والسياقات المشابهة. وأن أفراد هذا المجتمع وهذه العينة متجانسون بشكل كبير؛ الأمر الذي يحد من تعميم النتائج على أفراد يتمتعون بخصائص مختلفة.

المطلب الثالث: نقائص الدراسة

يُضعف هذه الدراسة، بشكل أساسي، صغر حجم العينة والذي كانت له بعض الأسباب المتعلقة بمعدل استجابة المشتغلين بالحاسبة في الجزائر. وفاقم هذه الحالة تعرض العالم لجائحة Covid19.

أيضا من نقاط الضعف عدم التوسع في دراسة محاسبة القيمة العادلة ضمن الإطار التشريعي والتنظيمي المحاسبي الجزائري بشكل خاص، وضمن البيئة المحاسبية بشكل عام. ورغم أن هذه النقطة ليست مجال تركيز الدراسة الأساسي؛ إلا أن فهمها يلقي بالمزيد من الضوء حول تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية على المستوى المحلي.

المطلب الرابع: آثار الدراسة

أخيرا، يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة في تقييم مدى إمكانية توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيانات المالية للشركات الجزائرية. كما يمكن على ضوءها اتخاذ خطوات من شأنها تذليل صعوبات استخدام محاسبة القيمة العادلة على المحاسبين خصوصا؛ عبر تبني دليل يفصل عملية قياس القيم العادلة للعناصر المحاسبية مع مراعاة خصائص البيئة الاقتصادية والمالية الجزائرية.

خلاصة الفصل:

قدم هذا الفصل إجراءات الدراسة التطبيقية، نتائجها ومناقشة هذه النتائج. حيث تم تطبيق أداة الدراسة، وهي الاستبيان، على عينة من المشتغلين بالمجال المحاسبي في الجزائر، خلال سنة 2020.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يعزز انتاج معلومات مالية ذات فائدة وقيمة لمتخذي القرار؛ من خلال تعزيزها للخصائص النوعية للمعلومات المالية الجيدة. بشكل أساسي التمثيل الصادق والملائمة، التي تعد الخصائص الرئيسية. بالإضافة إلى أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يساهم في الرفع من جودة المعلومات المالية عبر تدعيم الخصائص المعززة الأخرى؛ أي القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق والقابلية للفهم، وبدرجة أقل خاصية التوقيت المناسب.

ويتيح استخدام نتائج هذه الدراسة تقييم مدى إمكانية توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. كما أن النتائج تبين، كذلك، ضرورة العمل على تبني دليل يُفصل عملية قياس القيم العادلة للعناصر المحاسبية في ضوء خصائص البيئة الاقتصادية والمالية الجزائرية. وذلك تذليلا لصعوبات القياس والاستغلال والتدقيق لهذه المعلومات.

خاتمة

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة، بشكل أساسي، إلى تقييم أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عبر تقدير تأثير هذه المحاسبة على مختلف خصائص المعلومات المالية. ثم، بشكل ثانوي، إلى استكشاف واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية. ومدى توفر الإطار التنظيمي والتشريعي اللازم لهذا الاستخدام. كما هدفت، على المستوى النظري، إلى التعرف على محاسبة القيمة العادلة من خلال مفهوميها، تطورها التاريخي، مختلف مكوناتها، فوائدها ونقائصها. وكذا، العمل على تحديد مفهوم المعلومات المالية، أشكال التقارير المالية، مستخدمي هذه التقارير والخصائص النوعية للمعلومات المالية الجيدة.

لذا، فقد تمحورت مشكلة الدراسة حول كيفية تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات فائدة، على مستوى عملية اتخاذ القرار، بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية؟

تشكل القيمة العادلة للأصل المبلغ الذي يمكن أن يحصل جراء بيعه لأحد المشاركين في السوق ضمن معاملة عادية بالتاريخ الجاري. وبالمقابل فإن القيمة العادلة للخصم تشكل ما قد تدفعه المؤسسة لإلقاء عبئه على أحد المشاركين في السوق، كذلك ضمن معاملة عادية ضمن التاريخ الجاري.

تاريخياً، لم يكن مفهوم القيمة العادلة بهذا الشكل، إذ تطور عبر مختلف مراحل التاريخ المحاسبي، سواء من الناحية المفاهيمية التي أعطت المبررات النظرية لتطبيقه، أو من الناحية التنظيمية التي أطرت عملية التطبيق.

وفي الجزائر، التي اعتمدت نظام اقتصادي موجه غالب تاريخها، لم تكن المحاسبة استثناءً. إذ ظلت محافظةً معظم تاريخها. ولم يكن التعامل الجدي مع مفهوم القيمة العادلة إلا مع الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي سنة 2007. لكن تبقى إجراءات القياس والتطبيق قاصرة عن ما هو متوفر دولياً. وذلك بسبب التطوير المستمر للمعايير الدولية للمحاسبة.

تعتمد تقنيات قياس القيم العادلة على ثلاثة مناهج هي: منهج السوق، منهج التكلفة ومنهج الدخل، وعلى ثلاثة مستويات لمدخلات هذا القياس؛ مرتبة وفق موثوقيتها وقابليتها للملاحظة. حيث يعتمد المستويان الأول والثاني على المعلومات السوقية القابلة للملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، المستقاة من جهة مستقلة عن المؤسسة. أما المستوى الثالث فيتركز على المعلومات غير القابلة للملاحظة، بما فيها تلك التي تنتجها المؤسسة معتمدةً على افتراضات المشاركين في السوق.

هذا، وقد أظهر تطبيق محاسبة القيمة العادلة مجموعة من الفوائد. على رأسها ملائمة قيمها لعملية لاتخاذ القرار، وأنها في التوقيت المناسب لهذه العملية. كما تمثل بصدق الواقع الاقتصادي والمالي للشركات، وتسمح بمقارنة المعلومات المالية للشركة الواحدة من فترة إلى أخرى، كما تحسن من هذه المقارنة بين الشركات المختلفة ضمن الفترة الواحدة.

تُعبّر المعلومات المالية عن البيانات المالية للشركات ضمن السياق المالي والاقتصادي الذي تعمل فيه. وهذا السياق إما أن يكون خاصاً بالشركة نفسها، أي بياناتها المالية الحالية والسابقة، نسبها المالية وتطلعاتها المستقبلية، وإما أن يكون بالمقارنة مع الشركات الأخرى؛ التي تعمل في نفس القطاع، وإما على المستوى الكلي سواء المحلي، الإقليمي أو الدولي. ويمكن أن يكون السياق معرفة مسبقة لدى متلقي المعلومة أو معايير معينة تقارن بها هذه المعلومة.

وتتضمن البيانات المالية الأساسية: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

توفر البيانات المالية، الموجهة للجمهور، معلومات يستخدمها المستثمرون، الدائنون والمحللون؛ لتقييم الأداء المالي للشركة، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة. فبموجب القوانين والمعايير المحاسبية يجب أن توفر هذه البيانات الجودة المناسبة والقدر الكافي من المعلومات لتحقيق أغراض مستخدميها.

ولكي توفر المعلومات المالية الجودة المناسبة لاتخاذ القرار، حسب IASB، يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية. التي بدورها تنقسم إلى خصائص أساسية وأخرى معززة. فالخصائص الأساسية هي: الملائمة والتمثيل الصادق. أما الخصائص المعززة فتشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يعزز إنتاج معلومات مالية ذات فائدة وقيمة لمتخذي القرار؛ من خلال تعزيزها للخصائص النوعية للمعلومات المالية الجيدة. بشكل أساسي التمثيل الصادق والملائمة، التي تعد الخصائص الرئيسية. بالإضافة إلى أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يساهم في الرفع من جودة المعلومات المالية عبر تدعيم الخصائص المعززة الأخرى؛ أي القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق والقابلية للفهم، وبدرجة أقل خاصية التوقيت المناسب.

ويتيح استخدام نتائج هذه الدراسة تقييم مدى إمكانية توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. كما أن النتائج تبين، كذلك، ضرورة العمل على تبني دليل يفصل عملية قياس القيم العادلة للعناصر المحاسبية في ضوء

خصائص البيئة الاقتصادية والمالية الجزائرية. وذلك تديلاً لصعوبات القياس والاستغلال والتدقيق لهذه المعلومات.

هذا، وقد عرض لهذه الدراسة بعض النقائص التي من المهم تفاديها في الدراسات اللاحقة. فمثلاً لم تتمكن هذه الدراسة من معرفة آراء باقي المهتمين بالشأن المالي من مستثمرين، مقرضين، مقيمين ومدققين. ما يضعف من تنوع العينة.

وغم أن الدراسة أجريت في سنة 2020 إلا أن التعامل مع محاسبة القيمة العادلة محلياً لا يزال في مرحلة أولية. إذ أن عشر (10) سنوات فترة قصيرة للاحتكاك مع القيمة العادلة وتقييمها بشكل أعمق. فاليئات الأخرى، الأنجلوسكسونية خاصة، تسجل خبرات لا تقل عن نصف قرن. وعليه، فإن المزيد من الدراسات اللاحقة ستتحقق في بيئات أكثر نضجاً.

كذلك، فإن هذه الدراسة عانت من صغر حجم العينة، وذلك لأسباب ذكرت آنفاً. هذا يحفز الباحثين إلى المزيد من الاجتهاد للوصول إلى قدر أكبر من المشاركين. بالإضافة إلى أن هذه الدراسة غُيّت بآراء جزء من الفاعلين وأغفلت الآثار الفعلية المترتبة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة. وقد كان ذلك جراء قلة البيانات المتاحة من الشركات. لذا، فمن المحتمل أن يتاح للدراسات اللاحقة قدر أكبر من البيانات لتدرس آثار التطبيق.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر:

باللغة العربية:

أمر رقم 95-27 مؤرخ في 30 ديسمبر 1995، يتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية العدد 82.

بن يدير، ف. (2015). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية؛ فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، (أطروحة ماجستير). [http://bu.univ-](http://bu.univ-ouargla.dz/Faris_Ben_Nadir.pdf?idthese=5053)

[ouargla.dz/Faris_Ben_Nadir.pdf?idthese=5053](http://bu.univ-ouargla.dz/Faris_Ben_Nadir.pdf?idthese=5053)

حمدي، ف. (2017). تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل -بسكرة. جامعة محمد خيضر، بسكرة. (أطروحة دكتوراه). [http://thesis.univ-](http://thesis.univ-biskra.dz/2846/1/th%C3%A8se_lmd_13_2017.pdf)

[biskra.dz/2846/1/th%C3%A8se_lmd_13_2017.pdf](http://thesis.univ-biskra.dz/2846/1/th%C3%A8se_lmd_13_2017.pdf)

سبتي، إ. (2016). أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة - دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول -. جامعة محمد بوضياف-المسيلة، (أطروحة دكتوراه). [http://dspace.univ-](http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1371)

[msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1371](http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1371)

العراي، ح. (2013). المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التوافق والتطبيق. جامعة محمد بوقرة، بومرداس. (أطروحة دكتوراه). [http://dlibrary.univ-](http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/handle/123456789/1813)

[boumerdes.dz:8080/handle/123456789/1813](http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/handle/123456789/1813)

الزعي، ي. (2005). القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية. جامعة

اليرموك، إربد، الأردن. (أطروحة ماجستير).

<http://repository.yu.edu.jo:80/jspui/handle/1234567>

[89/7066](#)

قانون رقم 02-11 مؤرخ في 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003،
الجريدة الرسمية العدد 86.

قانون رقم 88-30 مؤرخ في 19 جويلية 1988، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة
1988، الجريدة الرسمية العدد 29.

قانون رقم 91-25 مؤرخ في 18 ديسمبر 1991، يتضمن قانون المالية لسنة 1992،
الجريدة الرسمية العدد 65.

قرار 26 جويلية 2008. يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا
مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية، العدد 19، 3-91.

قشلاق، ب. (2011). أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية
الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية. جامعة الشرق الأوسط، الأردن. (أطروحة

ماجستير). <https://meu.edu.jo/libraryTheses/58709b4d1>

[329a_1.pdf](#)

قوادري، ع. (2018). أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية
في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية - دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية
والقيمة العادلة من وجهة نظر مهنيي المحاسبة في الجزائر. - جامعة سطيف 1 -

فرحات عباس. (أطروحة دكتوراه) - [http://dspace.univ-](http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/2184)

[setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/2184](http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/2184)

مرسوم تنفيذي رقم 07-210 مؤرخ في 04 جويلية 2007، يحدد شروط إعادة تقييم
الأموال الثابتة العينية القابلة للاهلاك وغير القابلة للاهلاك الواردة في الميزانية
المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون

التجاري، الجريدة الرسمية العدد 44.

مرسوم تنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 والمتضمن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية، العدد 27، 11-15.

مرسوم تنفيذي رقم 103-90 مؤرخ في 27 مارس 1990، يحدد شروط إعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاستهلاك والواردة فيميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 14.

مرسوم تنفيذي رقم 250-93 مؤرخ في 24 أكتوبر 1993، يحدد شروط إعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاستهلاك الواردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 69.

مرسوم تنفيذي رقم 336-96 مؤرخ في 12 أكتوبر 1996، يحدد شروط إعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاستهلاك الواردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 60.

قزون، م. (2013). دور القيمة العادلة في تفعيل القياس المحاسبي. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (أطروحة ماجستير).

<https://www.pnst.cerist.dz/detail.php?id=4730/>

بوخالفني، م. (2013). أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية. جامعة عمار ثليجي - الاغواط (أطروحة ماجستير).

باللغة الإنجليزية:

Aboody, D., Barth, M. E., & Kasznik, R. (1999). Revaluations of fixed assets and future firm performance: Evidence from the UK. *Journal of Accounting and Economics*, 26(1-3), 149-178.

[https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(98\)00040-8](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(98)00040-8)

ABP (1973). Accounting Principles Board (APB) 18, *The Equity Method of*

- Accounting for Investments in Common Stock*. Accounting Principles Board https://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1176156419019&acceptedDisclaimer=true
- Ali, A., & Hwang, L. S. (2000). Country-specific factors related to financial reporting and the value relevance of accounting data. *Journal of accounting research*, 38(1), 1-21. <https://doi.org/10.2307/2672920>
- Ball, R. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and business research*, 36(sup1), 5-27. <https://doi.org/10.1080/00014788.2006.9730040>
- Barth, M. E. (2006). Including estimates of the future in today's financial statements. *Accounting Horizons*, 20(3), 271-285. <https://doi.org/10.2308/acch.2006.20.3.271>
- Barth, M. E. (2007). Standard-setting measurement issues and the relevance of research. *Accounting and Business Research*, 37(sup1), 7-15. <https://doi.org/10.1080/00014788.2007.9730079>
- Barth, M. E., & Clinch, G. (1998). Revalued financial, tangible, and intangible assets: Associations with share prices and non-market-based value estimates. *Journal of accounting research*, 36, 199-233. <https://doi.org/10.2307/2491314>
- Benston, G. J. (2008). The shortcomings of fair-value accounting described in SFAS 157. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27(2), 101-114. <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2008.01.001>
- Beretta, S., & Bozzolan, S. (2004). A framework for the analysis of firm risk communication. *The International Journal of Accounting*, 39(3), 265-288. <https://doi.org/10.1016/j.intacc.2004.06.006>
- Carraher, S., & Van Auken, H. (2013). The use of financial statements for decision making by small firms. *Journal of Small Business & Entrepreneurship*, 26(3), 323-336. <https://doi.org/10.1080/08276331.2013.803676>
- Catty, J. P. (2012). *The Professional's Guide to Fair Value: The Future of Financial Reporting*. John Wiley & Sons. P 240.
- Chen, C., Lo, K., Tsang, D., & Zhang, J. (2015, July). Earnings management, firm Location, and financial reporting discretion: An analysis of fair value reporting for investment property in an emerging market. In *CEUR Workshop Proceedings* (Vol. 1542). http://www.ires.nus.edu.sg/researchpapers/Visitors/Chen_Lo_Tsang_Zhang.pdf
- Christensen, H. B., & Nikolaev, V. V. (2013). Does fair value accounting

- for non-financial assets pass the market test?. *Review of Accounting Studies*, 18(3), 734-775. <https://doi.org/10.1007/s11142-013-9232-0>
- Courtis, J. K. (1995). Readability of annual reports: Western versus Asian evidence. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 8(2), 4-17. <https://doi.org/10.1108/09513579510086795>
- Devereux, M. P., Liu, L., & Loretz, S. (2014). The elasticity of corporate taxable income: New evidence from UK tax records. *American Economic Journal: Economic Policy*, 6(2), 19-53. <https://doi.org/10.1257/pol.6.2.19> <http://eu-reka.sbs.ox.ac.uk/4391/1/WP1223.pdf>
- Dietrich, J. R., Harris, M. S., & Muller III, K. A. (2000). The reliability of investment property fair value estimates. *Journal of Accounting and Economics*, 30(2), 125-158. [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(01\)00002-7](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00002-7)
- Emerson, D. J., Karim, K. E., & Rutledge, R. W. (2010). Fair value accounting: A historical review of the most controversial accounting issue in decades. *Journal of Business & Economics Research (JBER)*, 8(4). <https://doi.org/10.19030/jber.v8i4.705>
- FASB. (1977). Statement of financial accounting concepts No. 15: Accounting by Debtors and Creditors for Troubled Debt Restructurings. *Financial Accounting Standards Board*. https://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1218220125201&acceptedDisclaimer=true
- FASB. (1980). Statement of financial accounting concepts No. 2: qualitative characteristics of accounting information. *Financial Accounting Standards Board*.
- FASB. (2006). Statement of Financial Accounting Standards No. 157: Fair value measurements. *Financial Accounting Standards Board*.
- Fornaro, J. M., & Barbera, A. T. (2007). The new fair value hierarchy: Key provisions, implications, and effect on information usefulness. *Review of Business*, 27(4), 31. <https://www.researchgate.net/publication/264992373>
- Gassen, J., & Schwedler, K. (2010). The decision usefulness of financial accounting measurement concepts: Evidence from an online survey of professional investors and their advisors. *European Accounting Review*, 19(3), 495-509. <https://doi.org/10.1080/09638180.2010.496548>
- Georgiou, O., & Jack, L. (2011). In pursuit of legitimacy: A history behind

- fair value accounting. *The British Accounting Review*, 43(4), 311-323. <https://doi.org/10.1016/j.bar.2011.08.001>
- Gibson, B. (1992). Financial information for decision making: An alternative small firm perspective. *The Journal of Entrepreneurial Finance*, 1(3), 221-232. <https://digitalcommons.pepperdine.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1123&context=jef>
- Gross, C., & Perotti, P. (2017). Output-based measurement of accounting comparability: A survey of empirical proxies. *Journal of Accounting Literature*, 39, 1-22. <https://doi.org/10.1016/j.acclit.2017.09.002>
- Hitz, J. M. (2007). The decision usefulness of fair value accounting—a theoretical perspective. *European accounting review*, 16(2), 323-362. <https://doi.org/10.1080/09638180701390974>
- IASB. (2003). IAS 32: Financial Instruments. *International Accounting Standards Board*.
- IASB. (2010). Conceptual framework for financial reporting. *International Accounting Standards Board*.
- IASB. (2011). IFRS 13: Fair Value Measurement. *International Accounting Standards Board*.
- IASC. (1989). Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements. *International Accounting Standards Committee*.
- Jonas, G. J., & Blanchet, J. (2000). Assessing quality of financial reporting. *Accounting horizons*, 14(3), 353-363. <https://doi.org/10.2308/acch.2000.14.3.353>
- Jooste, C. J. C. (2010). *A comparative analysis of the usefulness of fair value in measuring the financial instruments of South African banks* (Magister dissertation, University of Johannesburg). https://ujcontent.uj.ac.za/vital/access/manager/Repository/uj:8785?site_name=GlobalView&exact=sm_contributor%3A%22A.+Oosthuizen%22
- Landsman, W. R. (2007). Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research. *Accounting and business research*, 37(sup1), 19-30. <https://doi.org/10.1080/00014788.2007.9730081>
- Laux, C., & Leuz, C. (2009). The crisis of fair-value accounting: Making sense of the recent debate. *Accounting, organizations and society*, 34(6-7), 826-834. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2009.04.003>
- Loshin, D. (2010). *Master data management*. Morgan Kaufmann.

- Madden, A. D. (2000, November). A definition of information. In *Aslib Proceedings* (Vol. 52, No. 9, pp. 343-349). MCB UP Ltd. <https://doi.org/10.1108/EUM0000000007027>
- Obaidat, A. N. (2007). Accounting Information Qualitative Characteristics Gap: Evidence from Jordan. *International Management Review*, 3(2). https://www.researchgate.net/profile/Ahmad_Obaidat2/publication/237327650_Accounting_Information_Qualitative_Characteristics_Gap_Evidence_from_Jordan/links/5a4c87e5a6fdcc3e99d02210/Accounting-Information-Qualitative-Characteristics-Gap-Evidence-from-Jordan.pdf
- Palea, V. (2014). Fair value accounting and its usefulness to financial statement users. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. <https://doi.org/10.1108/JFRA-04-2013-0021>
- Plantin, G., Sapra, H., & Shin, H. S. (2004). Fair value reporting standards and market volatility. *Derivatives Accounting and Risk Management: Key Concepts and the Impact of IAS*, 39. http://faculty.chicago-booth.edu/haresh.sapra/research/docs_OP/plantinsaprashin.pdf
- Plantin, G., Sapra, H., & Shin, H. S. (2008). Marking-to-market: panacea or Pandora's box?. *Journal of accounting research*, 46(2), 435-460. <https://doi.org/10.1111/j.1475-679X.2008.00281.x>
- Ryan, S. G. (2009). Policy Issues Raised by the Credit Crunch. *Restoring Financial Stability: How to Repair a Failed System*, 542, 215. <https://doi.org/10.1002/9781118258163.ch9>
- Salehi, M., Rostami, V., & Mogadam, A. (2010). Usefulness of accounting information system in emerging economy: Empirical evidence of Iran. *International Journal of Economics and Finance*, 2(2), 186-195. <http://www.academia.edu/download/31065656/4685.pdf>
- Van Beest, F., Braam, G., & Boelens, S. (2009). Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics. *Nijmegen Center for Economics (NiCE). Working Paper*, 09-108. <https://repository.ubn.ru.nl/bitstream/handle/2066/74896/74896.pdf>
- Wolk, H. I., Dodd, J., & Rozycki, J. (2013). *Theory Accounting, Conceptual Issues in Political and Economic Environment* (8th ed.). SAGE Publications, Inc. P 792.
- Zeff, S. A. (2007). The SEC rules historical cost accounting: 1934 to the 1970s. *Accounting and Business Research*, 37(sup1), 49-62. <https://doi.org/10.1080/00014788.2007.9730085>

Zyla, M. L. (2013). Fair value measurement practical guidance and implementation (2nd ed.). *John Wiley & Sons*. P 592.

باللغة الفرنسية:

Bouaziz, M. Z. (2013). *Implications de la comptabilisation des instruments financiers à la juste valeur sur l'allocation optimale des ressources* (Doctoral dissertation, Université du Québec à Montréal). <https://archipel.uqam.ca/5528/>

Boufeldja, K. (2016). L'application du système comptable financier. *Al-Bashaer Economic Journal*, N° 06, 289-296. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11888>

Djafri, O. *évaluation des actifs non courants en normes IFRS entre coût historique et juste valeur Le cas de l'Algérie* (Doctoral dissertation). <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/5940>

Jerman, L. (2014). *Information financière, juste valeur et contrôle interne: La corporate governance comme illusion rationnelle?* (No. 123456789/13577). Paris Dauphine University. <https://basepub.dauphine.fr/handle/123456789/13577>

Tahri, E. (2014). Enjeux d'utilité de la juste valeur : application aux entreprises publiques. *Revue Nouvelle Economie*, vol 02, 45-56. <http://dspace.univ-km.dz/jspui/bitstream/123456789/468/1/F4.pdf>

Toumi, A., & Belkharroubi, H. (2018). Quel objectif assigné à la comptabilité en Algérie?. *International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES)*, vol 07, 74-80. https://www.academia.edu/36942533/Quel_objectif_assign%C3%A9_%C3%A0_la_comptabilit%C3%A9_en_Alg%C3%A9rie

الملحق

الملاحق:

ملحق 01: نسخة من الاستبيان:

الملحق 1 : نسخة من الاستبيان: أثر القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات قيمة

العنوان: أثر القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات قيمة

هدف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم مدى اسهام استخدام محاسبة القيمة العادلة (الحقيقية) في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المالية المتضمنة في التقارير (الكشوف) المالية للشركات.

تنبع أهمية هذه الدراسة في استكشاف وضع استخدام محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية. ودرجة ألفة واستيعاب المحاسبية الجزائريين لهذه المحاسبة. بالإضافة إلى، تحديد قيمة إسهام هذه المحاسبة في جودة المعلومات المالية المتضمنة في ضمن تقارير المحاسبية للشركات الجزائرية.

المعلومات الشخصية:

الخبرة: الرجاء التعليم على الإجابة المناسبة

- ☐ أقل من 07 سنوات،
☐ بين 07 و 14 سنة،
☐ بين 14 و 21 سنة،
☐ بين 21 و 29 سنة،
☐ أكثر من 29 سنة.

المهنة: الرجاء التعليم على الإجابة المناسبة

- ☐ محاسب،
☐ مدير مالي ومحاسبي،
☐ خبير محاسب،
☐ محافظ الحسابات،
☐ محاسب معتمد،
☐ أخرى / الرجاء التحديد:

محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
					1. النظام المالي المحاسبي (SCF) متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص محاسبة القيمة العادلة.
					2. يحوي الإطار المحاسبي الحالي كافة متطلبات استعمال محاسبة القيمة العادلة.
					3. يحوي الإطار المحاسبي الحالي كافة قواعد قياس الأصول بالقيمة العادلة.
					4. غياب سوق نشط لا يشكل عائقا أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
					5. يتزايد تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الشركات الجزائرية منذ صدور النظام المحاسبي المالي.
					6. لا يثير استخدام محاسبة القيمة العادلة أي صعوبات لدى المحاسبين الجزائريين.

الملاحق

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
7. تستطيع البيئة المحاسبية الجزائرية (معدو ومستعملو الكشوف المالية) التأقلم مع استعمال محاسبة القيمة العادلة بسهولة.					

تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية

III – 1. التمثيل الصادق

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
8. يوفر استخدام محاسبة القيمة العادلة <u>القدر الكافي</u> من المعلومات لفهم الوضعية المالية الشركة.					
9. يقلل استخدام محاسبة القيمة العادلة من إمكانية <u>عرض</u> المعلومات المالية بشكل متحيز.					
10. من الممكن تقدير المعلومات القيمة العادلة بشكل موضوعي بعيدا عن الذاتية.					
11. يخفض استخدام محاسبة القيمة العادلة من إمكانية <u>الوقوع</u> في الأخطاء في المعلومات المالية.					
12. يخفض استخدام محاسبة القيمة العادلة من <u>عدم تماثل</u> المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمي التقارير المالية.					
13. تقلل محاسبة القيمة العادلة الممارسات الانتهازية (مثل عمليات إدارة الأرباح).					

III – 2. الملائمة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
14. يوفر استخدام محاسبة القيمة العادلة لمستخدمي التقارير المالية <u>معلومات ذات صفة تنبئية</u> .					
15. يوفر استخدام محاسبة القيمة العادلة <u>تقييم أحسن للفرص والمخاطر</u> التي تواجه الشركة.					

الملاحق

				16. يوفر استخدام محاسبة القيمة العادلة لمتخذي القرار <u>امكانية تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.</u>
				17. تساهم معلومات المالية بالقيمة العادلة في <u>تخفيض درجة عدم التأكد.</u>
				18. تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يزيد من التكاليف على المؤسسة.

III – 3. القابلية للمقارنة

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	العبارة
				19. تضمن محاسبة القيمة العادلة قابلية المقارنة لحسابات <u>نفس الشركة، بين الفترات.</u>
				20. تعزز محاسبة القيمة العادلة من قابلية المقارنة بين البيانات المالية بين شركات مختلفة من نفس القطاع.
				21. تعزز محاسبة القيمة العادلة من قابلية المقارنة بين البيانات المالية بين شركات من قطاعات مختلفة.
				22. لا يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على <u>التطبيق السليم لمبدأ استدامة الأساليب المحاسبية</u> (permanence des méthodes).

III – 4. التوقيت المناسب

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	العبارة
				23. لا يزيد استخدام محاسبة القيمة العادلة في <u>زمن معالجة المعلومات المحاسبية.</u>
				24. لا <u>تُخفف المدة الفاصلة</u> بين تاريخ تحضير معلومات القيمة العادلة وتاريخ إيصالها للمستخدم من قيمة هذه المعلومات.
				25. لا تؤثر <u>طبيعة سوق الأصل</u> (من حيث درجة النشاط) على حداثة معلومات القيمة العادلة المتعلقة به.
				26. تبقى معلومات القيمة العادلة ملائمة لمدة <u>كافية</u> لاتخاذ القرار.

الملاحق

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
27. التحديث المستمر لمعلومات القيمة العادلة لا يؤثر على استقرار المعلومات المالية (الأرباح مثلاً).					

III – 5. القابلية للتحقق

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
28. تقلل محاسبة القيمة العادلة من <u>صعوبة</u> عملية تدقيق <u>الكشوف</u> المالية.					
29. المعلومات المالية بالقيمة العادلة قابلة للإثبات بشكل سهل.					
30. يمكن التحقق من المعلومات المالية بالقيمة العادلة من طرف محاسبين آخرين.					
31. من السهل الاحتفاظ بوثائق اثبات قياس القيمة العادلة.					
32. يعزز استخدام محاسبة القيمة العادلة من <u>شفافية</u> المعلومات المالية.					

III – 6. القابلية للفهم

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
33. لا تحتاج المعلومات المالية بالقيمة العادلة معرفة محاسبية كبيرة لاستغلالها من طرف المساهمين في اتخاذ القرار.					
34. لا يحتاج المساهمون عند تحليل المعلومات المالية بالقيمة العادلة إلى الاستعانة برأي خبير في المجال المحاسبي والمالي.					
35. لا يحتاج تحليل المعلومات المالية بالقيمة العادلة إلى مدة زمنية أكبر من تلك التي يستغرقها تحليل بدائل محاسبية أخرى.					
36. يضمن استخدام محاسبة القيمة العادلة عرض صورة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة.					

في نهاية هذا الاستبيان، أنتم مدعون لإبداء أي إضافة، تعليق أو توضيح في ما يتعلق
بأثر القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

تقبلوا جزيل الشكر والامتنان.

ملحق 02: بقية الجداول:

الملحق 2 : بقية الجداول

الجداول التقاطعية (الخبرة):

الجدول 24 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة وفق الخبرة

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	حديثون	%	مخضرمون	%		
الموافقة	22	59,46	24	77,42	46	67,65
الحياد	13	35,14	7	22,58	20	29,41
عدم الموافقة	2	5,41	0	0,00	2	2,94
المجموع	37	100	31	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=3,384] < 0,199. \text{ Cramer's } V = 0,223, p < 0,199$$

الجدول 25 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب وفق الخبرة

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	حديثون	%	مخضرمون	%		
الموافقة	12	32,43	17	54,84	29	42,65
الحياد	21	56,76	11	35,48	32	47,06
عدم الموافقة	4	10,81	3	9,68	7	10,29
المجموع	37	100	31	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=3,629] < 0,165. \text{ Cramer's } V = 0,231, p < 0,165$$

الجدول 26 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق وفق الخبرة

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	حديثون	%	مخضرمون	%		
الموافقة	24	64,86	19	61,29	43	63,24
الحياد	11	29,73	10	32,26	21	30,88
عدم الموافقة	2	5,41	2	6,45	4	5,88
المجموع	37	100	31	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=0,100] < 1,000. \text{ Cramer's } V = 0,038, p < 1,000$$

الجدول 27 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم وفق الخبرة

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	حديثون	%	مخضرمون	%		
الموافقة	17	45,95	17	54,84	34	50,00
الحياد	14	37,84	8	25,81	22	32,35
عدم الموافقة	6	16,22	6	19,35	12	17,65
المجموع	37	100	31	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=1,116] < 0,553. \text{ Cramer's } V = 0,128, p < 0,553$$

الجداول التقاطعية (التبعية):

الجدول 28 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة وفق التبعية

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	تابعون	%	مستقلون	%		
الموافقة	26	65,00	24	85,71	50	73,53
الحياد	12	30,00	4	14,29	16	23,53
عدم الموافقة	2	5,00	0	0,00	2	2,94
المجموع	40	100	28	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=4,090] < 0,129. \text{ Cramer's } V = 0,245, p < 0,129$$

الجدول 29 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة وفق التبعية

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	تابعون	%	مستقلون	%		
الموافقة	24	60,00	22	78,57	46	67,65
الحياد	14	35,00	6	21,43	20	29,41
عدم الموافقة	2	5,00	0	0,00	2	2,94
المجموع	40	100	28	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=3,271] < 0,221. \text{ Cramer's } V = 0,219, p < 0,221$$

الملاحق

الجدول 30 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية التوقيت المناسب وفق الاستقلال

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	تابعون	%	مستقلون	%		
الموافقة	14	35,00	15	53,57	29	42,65
الحياد	22	55,00	10	35,71	32	47,06
عدم الموافقة	4	10,00	3	10,71	7	10,29
المجموع	40	100	28	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=2,642] < 0,294. \text{ Cramer's } V = 0,197, p < 0,294$$

الجدول 31 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للتحقق وفق الاستقلال

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	تابعون	%	مستقلون	%		
الموافقة	26	65,00	17	60,71	43	63,24
الحياد	12	30,00	9	32,14	21	30,88
عدم الموافقة	2	5,00	2	7,14	4	5,88
المجموع	40	100	28	100	68	100

$$P[\chi^2(2)=0,201] < 1,000. \text{ Cramer's } V = 0,054, p < 1,000$$

الجدول 32 : تأثير محاسبة القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم وفق التبعية

الرأي	الخبرة				المجموع	%
	تابعون	%	مستقلون	%		
الموافقة	19	47,50	15	53,57	34	50,00
الحياد	15	37,50	7	25,00	22	32,35
عدم الموافقة	6	15,00	6	21,43	12	17,65
المجموع	40	100	28	100	68	100

$P [\chi^2(2)=1,303] < 0,515$. Cramer's $V = 0,138$, $p < 0,515$